وزارة التـــــــعليم العـــــالي والبحـــــــث العلـــــــمي
جامـــعة محمد خيضر-بسكرة-
كليـــة العلوم الاقتصاديـــة والتجارية وعلوم التسييـــر

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــوع:

تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة: يحيى سعاد

إشراف الدكتور: أ.د. مفتاح صالح

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور: بن عيشي بشير..... رئيسا:جامعة بسكرة
الأستاذ الدكتور: مفتاح صالح..... عضوا مقررا: جامعة بسكرة
الدكتور: غالم عبد الله..... عضوا ممتحنا: جامعة بسكرة
الدكتور: رضوان سليم..... عضوا ممتحنا:جامعة سطيف

السنة الجامعية: 2012 /2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علّمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

(الآية32 من سورة البقرة)

كلمة شكر وعرفان

بعد إنهائنا لهذا العمل أتوجّه بقلب خارع لله عزَّ وجلَّ بالحمد والشكر فلله الفضل والمنّة.

ثم الشكر لأبي الفاضل سندي وأنيسي المعين ولأمي الغالية حفظها الله ورعاها.

كما أتقــدّم بخالص شكــري إلى أستــاذي الفاضل الدكــتور: مفتاح صالح

الذي كان له فضل تأطير هذا العمل بتوجيهاتِه ونصائِحه.

و لا أنسى من وفَّر لي ظروف العمل المناسبة وأخص بالذكر الزوج الكريم.

وإلى كلّ من قدَّم ليَ يدَ المُساعدة مِن قريبٍ أو من بعيد...

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى كل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

سعاد

ملخص

يعتبر التكامل الاقتصادي عاملا مساهما في التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، حيث أن هذا ما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، ونجاح دول الاتحاد الأوروبي في إطلاق العملة الموحدة الأورو الذي فرض وجوده كوحدة نقدية رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي ، شجع مجموعات اقتصادية أخرى من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على أن تفكر بجدية في إطلاق عملة موحدة.

وقد بنيت الدراسة على الإشكالية التالية: ما هي درجة التكامل التي وصل إليها مجلس التعاون الخليجي وما هي الآثار المترتبة على إصدار عملة موحدة بالاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي؟

بناءا على الإشكالية افترضنا أنه رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.

وفي ختام البحث وصلنا إلى النتائج التالية:

– تعتبر تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب العربية الفتية والطموحة بالمقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ على وجوده منذ تأسيسه، رغم انسحاب دولتين من الاتحاد النقدي إلا أن ذلك لا يشكل خطرا كبيرا على إصدار عملة موحدة بقدر ما يحول دون تحقيق منطقة عملة مثلى.

– طبق مجلس التعاون الخليجي المعايير الاقتصادية ذاتها التي طبقها نظيره الاتحاد الأوروبي، في تنفيذه وحدته النقدية.

–قد يستفيد التكتل الخليجي من الأزمات التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي ويتهيأ لها لدى استعداداته لإطلاق عملته الموحدة، من خلال وضع خطة طوارئ إستباقية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الاتحاد الأوروبي، العملة الموحدة.

Résumé

L'intégration économique est un facteur contribuant au développement économique et l'impatience de l'unité économique actuellement, comme cela est requis par les exigences de l'environnement économique international en constante évolution et le succès de l'Union européenne dans le lancement de l'euro monnaie unique, s'imposant comme l'unité monétaire principale dans le système monétaire et financier mondial, encouragé les autres groupes économiques, y compris les pays du CCG d'envisager sérieusement le lancement d'une monnaie commune.

L'étude reposait sur la problématique suivante : Quel est le degré d'intégration du Conseil de coopération du Golfe (CCG) et quelles sont les conséquences d'une monnaie unique, s'appuyant sur l'expérience de l'Union monétaire européenne?

Basé sur une hypothèse problématique qui, même si certaines contraintes aux Conseil de coopération du Golfe atteindre des objectifs importants.

À la fin de la recherche est arrivée aux conclusions suivantes:

-L'expérience de la GCC de tests arabes jeunes et ambitieuses par rapport aux précédents pays arabes a maintenu une présence depuis sa création, malgré le retrait de deux pays de l'Union monétaire, mais cela ne constitue pas un risque significatif à la monnaie unique, en ce qui concerne la prévention d'une zone monétaire optimale.

-GCC a appliqué des normes économiques appliquées par l'homologue de l'Union européenne, l'unité monétaire mis en place.

-Le bloc du Golfe peut-être bénéficier des crises que l'Union européenne se heurtent et préparer les préparatifs de lancement de monnaie unifiée, grâce à l'élaboration du plan d'intervention proactive.

Mots clés: intégration économique, Conseil de coopération des pays du Golfe, l'Union européenne, la monnaie unique.

Summary

Economic integration is a contributing factor in economic development and looking forward to the currently economic unit, as this is required by the exigencies of the evolving international economic environment, and the success of the European Union in launching the single currency euro, imposing itself as the main monetary unit in the world monetary and financial system, encouraged other economic groups including the GCC countries to seriously consider launching a common currency.

The study was based on the following problem: what is the degree of integration of the Gulf Cooperation Council (GCC) and what are the implications of a single currency, drawing on the experience of the European Monetary Union?

Based on problematic assumption that, although some constraints enable the Gulf Cooperation Council to achieve important goals.

At the end of search reached the following conclusions:

-The GCC experience of young and ambitious Arabic tests compared with previous Arabic countries maintained a presence since its inception, despite the withdrawal of two of the Monetary Union, but this does not constitute a significant risk to a single currency as far as preventing an optimal currency area.

-GCC has applied economic standards applied by European Union counterpart, implemented monetary unity.

-The Gulf bloc may benefit from the crisis faced by the European Union and prepare the preparations for launch of unified currency, through the development of proactive contingency plan.

Keywords: Economic Integration, Cooperation Council for the Gulf countries, European Union, the single currency.

الفهارس

فهرس المحتوي

العنــوان	الصفحة

شكر وعرفان... I

إهداء... II

ملخص باللغة العربية.. III

ملخص باللغة الفرنسية.. IV

ملخص باللغة الإنجليزية... V

فهرس المحتويات.. VI-IX

فهرس الأشكال.. X

فهرس الجداول.. XI-XII

مقدمة عامة[أ–و]

تمهيد.. أ

الإشكالية .... ب

الفرضيـــــات .... ب

أهميـــــة الدراســــة .... ج

أهـــــداف الدراســـة .... ج

أسباب اختيار الموضوع .... د

المنهج المتبع .... د

صعوبات البحث.. د

موقع البحث من الدراسات السابقة.. د

محتويات الدراسة .... و

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات[2–31]

فـــــــــ

فهـــرس

المحتويـــــــات

تمهيــد 2

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي 3

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم 3

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي 7

المطلب الثالث: مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي 9

المبحث الثاني ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية 12

المطلب الأول: تعريف الإقليمية و التكتلات الاقتصادية...................................... 13

المطلب الثاني: شروط التكتلات الاقتصادية 15

المطلب الثالث: دوافع التكتلات الاقتصادية 17

المبحث الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم 18

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية في أفريقيا والمنطقة العربية.................................. 18

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية.............................. 26

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في آسيا 28

خلاصـــة الفصـــل 31

الفصل الثاني: من الاندماج الاقتصادي الأوروبي إلى نشوء الوحدة النقدية الأوروبية[33-79]

تمهيــد 33

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الأوروبي 34

المطلب الأول: : الجماعة الأوروبية الاقتصادية 34

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي 37

المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية –اليورو-............................. 42

المطلب الأول: اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية الأوروبية.............................. 42

المطلب الثاني: النظام الأوروبي للبنوك المركزية 48

المبحث الثالث: أثر الوحدة النقدية الأوروبية –اليورو- على اقتصاديات بعض الدول........................ 55

المطلب الأول: أثر الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاد الأوروبي 55

المطلب الثاني: الآثار على الاقتصاديات المتقدمة 64

المطلب الثالث: الآثار على اقتصاديات الدول العربية 68

خلاصة الفصل.. 78

الفصل الثالث: مفاهيم حول مجلس التعاون الخليجي[80-116]

تمهيد 80

المبحث الأول: دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي 81

المطلب الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي 81

المطلب الثاني: نشأة المجلس مجلس التعاون الخليجي 82

المبحث الثاني: مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي وأهدافه 87

المطلب الأول: مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي.. 87

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي 89

المبحث الثالث: مجالات تعاون دول المجلس و القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011. 90

المطلب الأول: مجالات تعاون دول مجلس التعاون الخليجي 90

المطلب الثاني: القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011......... 107

خلاصة الفصل 116

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: :تقييم عملية التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي[118-168]

تمهيـــد 118

المبحث الأول: الموارد العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.................................... 119

المطلب الأول: الخصائص العامة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.................... 119

المطلب الثاني: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.................................... 131

المبحث الثاني : انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي.................................... 148

المطلب الأول: انجازات مجلس التعاون الخليجي 148

المطلب الثاني: إخفاقات مجلس التعاون الخليجي 155

المبحث الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي والمقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة.. 157

المطلب الأول: المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية لتكامل دول مجلس التعاون الخليجي 157

المطلب الثاني: المقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة 160

المبحث الرابع: الآثار المترتبة عن إصدار العملة الخليجية الموحدة.................................... 163

المطلب الأول: : العوائق والآثار الايجابية والسلبية للعملة الخليجية الموحدة 163

المطلب الثاني: الآثار الايجابية لتوحيد العملة في الأسواق الخارجية.................................... 166

خلاصـــة الفصـــل 168

الخاتمة العامة[170-173]

الخلاصة العامة للبحث.. 170

نتائج الدراسة.. 171

نتائج اختبار الفرضيات.. 172

التوصيات المقترحة.. 173

آفاق البحث.. 173

فهرس المحتويات

قائمة المراجع[175-177]

قائمة المراجع باللغة العربية.. 175
قائمة المراجع باللغة الأجنبية.. 182
المواقع الالكترونية... 182

فهرس الأشكال و الجداول

I-فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB	49
02	التجارة البينية لدول المجلس (الواردات)	138
03	التجارة البينية لدول المجلس(الصادرات والواردات)	146
04	التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) 2010 - 1990	153
05	عدد مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى	154

II - *فهرس الجداول:*

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية	41
02	معايير الوحدة النقدية الأوروبية	45
03	نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك وقيمتها باليورو:	50
04	معدلات التضخم	63
05	الدخول الصافية لرؤوس الأموال (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام)	63
06	رصيد الميزان التجاري (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام)	64
07	تطور الأسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط خلال الفترة 1998/1973	75
08	مراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي	86-85
09	معايير الوحدة النقدية الخليجية	94
10	معلومات عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية	120
11	المساحة والسكان والناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي	121
12	الأهمية النسبية ومعدلات النمو لكل من القطاع التعديني والقطاع غير التعديني لدول مجلس التعاون الخليجي	124
13	تطور إيرادات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي	125

14	تطور إنتاج النفط والاحتياطات في دول مجلس التعاون الخليجي	128
15	إنتاج واحتياطي الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي	130
16	واردات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2000 ــ 2004م	133
17	صادرات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2000 ــ 2004م	134
18	إجمالي الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	135
19	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة 2000 ــ 2004م	136
20	واردات دول المجلس البينية	137
21	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة 2000 ــ 2004م	139
22	صادرات دول المجلس البينية	140
23	الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	142
24	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس	142
25	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(صادرات – واردات)	145
26	عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم للدول الأعضاء الأخرى	153

المقدمة العامة

تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن العشرين تطورا كبيرا وخاصة في اتساع نطاق السوق وذلك بقيام العديد من التكاملات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمركا الشمالية والقارتين الآسيوية والإفريقية .

و أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية موضوع بحث واهتمام خاص في العالم وذلك بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة التي برهنت وأكدت على أهمية التكامل الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي للدولة المتكاملة اقتصاديا، بما أنها كانت تعيش أوضاعا سيئة بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصادها ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية ،وكذلك وجود العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية ،وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي أدى إلى الحد من تطور حجم التجارة الخارجية.

كما ساهم العديد من الاقتصاديين مثل فاينر، وميد، وتنبرجن، في دراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي ، وما ينجم عنها من توسع في التجارة الخارجية أي زيادة حجم التبادل وتحسين ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى توفير العملات الصعبة التي يتم استخدامها في عمليات التنمية الاقتصادية. مما يؤدي إلى الإسراع في النمو الاقتصادي .

ولذلك نجد العديد من الدول لجأت إلى التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي ومن بين هذه الدول نجد دول مجلس التعاون الخليجي ،التي اتسمت بدايتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية ،وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مما هي متسرعة .

وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم ،حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (آسيا،إفريقيا ،أوروبا)فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر ،البحر

المتوسط،الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية .هذا إلى جانب ما تملكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى (كالثروات الطبيعية الهائلة ، والتقاليد المشتركة والتاريخ الواحد) كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتذي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى اتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هذا التكامل.

– الإشكاليـــة العامة

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

- ما هي درجة التكامل التي وصل إليها مجلس التعاون الخليجي وما هي الآثار المترتبة على إصدار عملة موحدة بالاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي؟

– الأسئلـــة الفرعيـــة

وتندرج عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الدافع إلى التكامل الخليجي وما هي أهم أهداف مجلس التعاون الخليجي ومجالات التعاون الاقتصادي؟

2- ما هي أهم انجازات واخفاقات هذا التكتل الخليجي؟

3-ما هي مراحل ونتائج الوحدة النقدية الأوروبية؟ وكيف تؤثر الوحدة النقدية (الأورو) على أداء الاقتصاد الأوروبي ؟

4- ما هي عوائق التكامل الخليجي وما هي الفوائد المتوقعة من إصدار عملة خليجية موحدة؟

- فرضيـــات الدراسة

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

1- رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.

2- اعتمد مجلس التعاون الخليجي في إصدار عملة موحدة على خطوات الاتحاد الأوروبي.

3- سيكون لإصدار العملة الموحدة آثار على الاقتصاد الخليجي.

4- الاتحاد النقدي الخليجي ضروري لدخول الأسواق الخارجية.

- أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمة بالغة وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها .

- الهـــدف من الدراســـــة:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ - التعرف على تجربة الاتحاد الأوروبي.

ب - التعرف على دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي و تقييم أداءه.

ج - المقارنة بمدى استفادة مجلس التعاون الخليجي من تجربة الاتحاد الأوروبي.

د- تحليل الآثار الناجمة عن إصدار عملة موحدة .

- أسباب اختيـــار الموضـــوع

وعن أسباب اختياري لهذا الموضوع يعود إلى ظهور التكامل بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد نجاح الاتحاد الأوروبي، ولكون مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية التي حققت مستوى مقبول من التكامل مقارنة مع الدول العربية الأخرى.

- المنهـــج المتبـــع

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء بعض التكتلات ،بالإضافة إلى استعمال الإحصاءات لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر.

- صعوبات البحث

صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع نظرا لحداثة التجربة وعدم اكتمالها بصفة نهائية.

- موقع البحث من الدراسات السابقة

- دراسة لـــ روبرت لوبي، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، تناولت أنماط التجارة مع التكامل أسباب الوتيرة البطيئة لتحقيق التكامل الآفاق المستقبلية وقد توصلت الدراسة إلى أن منافع إقامة اتحاد جمركي /نقدي تفوق مساوئها حيث أن من شأن ذلك الاتحاد في الوقت الحاضر أن يزيد من قدرة دول الخليج على استقطاب المستثمرين الأجانب وأن يعجل وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بما يحقق التنوع لاقتصادياتها ويحفز نموها دونما اعتماد كلي على الإرادات النفطية .

- دراسة لـــ د.وليد عبد مولاه، حول التجارة البينية الخليجية ، تناول مجالات وانجازات التعاون، مستوى التجارة البينية ،وقد توصلت الدراسة إلى أن التكامل التجاري والاقتصادي يتطلب تطور وتوسع في تشكيلة السلع محل التجارة بالإضافة إلى عمل تنسيقي على مستوى مختلف القطاعات.

- أطروحة دكتوراه لـــ: قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، تناولت الدراسة نشأة النظام النقدي الدولي و تطوره، نشوء الوحدة النقدية الأوروبية ،الآثار الاقتصادية لاستخدام الأورو في دول الجنوب و انعكاساته على مديونيتها وقد توصلت الدراسة إلى أن إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي ينتج عنه وجود وضع جديد في التجارة الدولية يجمع بين الحرية المطلقة فيما بين أعضاء الاتحاد و القيود في مواجهة الدول خارج الاتحاد؛ وأن تواجد عملة جهوية: الأورو و عملة دولية: الدولار يشكل عالم متناقض، حيث تجد دول الجنوب نفسها منجذبة من طرف قوتين متعاكستين الاتجاه، تتمثل في تضارب مصالح دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- **محتـــوى الموضـــوع**

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة من خلال تقسيم البحث إلى أربعة فصول يخصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي لهذا الموضوع. حيث سنتطرق فيه إلى ماهية التكامل الاقتصادي، بتعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم، و درجات التكامل الاقتصادي وما هي مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي، وسنتطرق أيضا إلى ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية بتعريف الإقليمية والتكتلات الاقتصادية و شروط التكتلات الاقتصادية ودوافعها، كما سنتحدث عن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم.

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى الاتحاد الأوروبي من الاندماج الاقتصادي إلى نشوء الوحدة النقدية الأوروبية حيث سنتناول فيه ماهية النظام النقدي الأوروبي، والوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"، وأثر الوحدة النقدية الأوروبية

وفي الفصل الثالث سنتناول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالتطرق إلى دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي ومكانه في التنظيم الدولي وأهدافه كما سنتحدث عن مجالات التعاون و القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011.

أما الفصل الرابع سنتناول فيه تقييم مجلس التعاون الخليجي وذلك بالتطرق لانجازات المجلس وعرض الإخفاقات، والمقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة،والآثار المترتبة عن قيام عملة موحدة.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

خلاصة الفصل

تمهيد

ظهرت خلال الخمسينات من القرن الماضي وما عاقبها، حركة اعتبرت جديدة آنذاك، تستهدف تحرير التجارة الدولية ,تقوم على أسس إقليمية، حيث ساد خلال تلك السنوات اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي ولعل السبب الأساسي والمباشر لهذه التكتلات يكمن في محاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية من خلال إمكانياتها المشتركة لتعجيل تنميتها الاقتصادية. كما تؤكد دراسة وتجارب هذه التكتلات الاقتصادية الدولية ضرورة العمل الاقتصادي فيما بينها وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد السواء.

وتعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ، لذلك خصصنا ثلاث مباحث، تناولنا في الأول ماهية التكامل الاقتصادي ، وفي الثاني تكلمنا على ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أما في الثالث فتطرقنا إلى أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم خارج أوروبا.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي يتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة،حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بينها ولقد انتشر مفهوم التكامل بعد الحرب العالمية الثانية حيث ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى اتجهت الدولتان العظيمتان إلى تزعم عدد من الأحلاف العسكرية. فقامت الولايات المتحدة بتزعم عدد كبير من الأحلاف والكتل العسكرية. منها الحلف الدفاعي للنصف الغربي من العالم عام 1974، وحلف بغداد عام 1949. وحلف شمال الأطلسي عام 1949، والاتحاد الأوروبي الغربي عام 1945، وحلف جنوب شرق آسيا عام 1951 وتزعم الاتحاد السوفييتي مع منظمة الدول الاشتراكية حلف وارسو عام 1955. من جهة أخرى، بدأت دول جديدة تفرض نفسها على الساحة الدولية كاليابان والهند وإيران والدول الخليجية إضافة إلى بعض الدول الإفريقية، وبدأت معظمها تتكتل مقابل تكتل القوى العظمى، فتأسس المؤتمر الافرو-أسيوي في باندونغ عام 1955،ومؤتمر عدم الانحياز في بلغراد سنة 1961، وعلى الصعيد العربي كان تأسيس أهم تنظيم عربي وهو جامعة الدول العربية عام 1945.[1]

وسنتعرض في هذا المبحث إلى تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم و درجات التكامل الاقتصادي وسنتطرق أيضا إلى مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم

إن التكامل شأنه شأن العولمة ولكن بدرجة أقل، لا يوجد اتفاق على تعريف واضح ومحدد له، ويأتي هذا الاختلاف تبعاً للمذاهب الاقتصادية المتباينة ورؤية كل منها لأهداف التكامل وللوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف.[2]

وأيضا يعتبر مصطلح التكامل الاقتصادي الدولي مصطلحا جديدا نسبيا، حيث لم تكن إليه أي إشارة من قبل سنة 1942- أو بالا حرى في الخمسينات- لكن منذ تلك الفترة اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عند إنشاء المجموعة الأوروبية عام1958 التي بدأت بست(06) دول وسلعتي الفحم والحديد وتطورت إلى سوق واحدة عام 1992 والى عملة واحدة عام 1999.[3]

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

[1] عبد الرحمن بن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات الغربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطة، 1999، ص143.

[2] علي العدبه، العولمة والتكتلات الاقتصادية، http://ali-hu.tripod.com/interest.htm 2011/11/3

[3] البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر،2005،ص12.

ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول منفصلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فنير 1950 الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر.

فالتكامل الاقتصادي هو صيغة تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر ، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات. [1]

ومفهوم التكامل:**لـــــغـــة:** فهو التمام والاكتمال.

أما **اصطلاحا:** يختلف الباحثين في تعريفهم للتكامل ،[2] حيث إن أصل كلمة تكامل (Integration) هي لاتينية، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا, أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل.

وعلى هذا الأساس فإن إعطاء تعريف للتكامل يثير عدة مشاكل من حيث علاقة المفهوم ببعض المفاهيم: مثل التوحيد والتنسيق والتعاون الإقليمي, وفي هذا الإطار يمكننا عرض مجموعة من التعاريف المفسرة لهذا المفهوم كما يلي:

يرى (G.Myrdal) " أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".

يرى (B-Balassa) مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا, إذ يعرفه على أنه:"عملية وحالة, فبوصفه "عملية " يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها, أما بوصفه "حالة " أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية ".

أما (Tinbergen) فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه:"عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها (B-Balassa) وبالتالي فهو "عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون ".

[1] أكبر عمر محي الدين الجباري، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك ،امتحان الفصل الثاني، مرحلة الدكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك 2009، ص19. www.ao-academy.org 2012/1/3

[2] حمدوش رياض ،محاضرات في نظرية التكامل والإندماج، hamdoucheriad.yolasite.com .2012/1/5

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها, والعمل على التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية من أجل بلوغ أهداف اقتصادية معينة. [1]

الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

سنتطرق إلى علاقة التكامل الاقتصادي بكل من التعاون الدولي والاندماج الاقتصادي

أولا: التكامل الاقتصادي و التعاون الدولي

يتضمن التعاون الاقتصادي الإجراءات التي تهد ف إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، بينما التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية لإنشاء كيان اقتصادي جديد و هو مرحلة متقدمة في العمليات الاقتصادية الدولية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة.

و في التعاون الاقتصادي نجد درجات التمييز نخفف بين الوحدات الاقتصادية و لا تلغي السمات الخاصة لهذه الوحدات فالفرق بين التكامل الاقتصادي يختلف بالكيف و الكم ، و يزيد التكامل الاقتصادي في أنه يأخذ صورا أكثر من المعاملة التفصيلية أو التنسيق الجزئي بين أعضاء التكتل و التي تميز التعاون الاقتصادي. [2]

ثانيا: التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي

وهنا نلاحظ مسألة التخصص التي أثارها بعض المفكرين كهدف للتكامل الاقتصادي تظهر من خلال فكرة الاندماج على طريق التكامل فحدوث عملية الاندماج بين مجموعة من الدول قد يدفعها أن تطبق التخصص في حين أنه ليس بالضرورة أن تندمج الدول التي تتخصص فيما لديها فيه ميزة نسبية ومؤيدو فكرة الاندماج في التكامل كثيرون فنجد من يرى أن التكامل بصيغته اندماجي فالاندماج الاقتصادي هو الحل الوسط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها إلى المستوى المرغوب فيه من الرفاهية الاقتصادية ومن هذا المنظور تتحقق الطبيعة الاندماجية للتكامل حيث انه يتضمن إذابة الاقتصاديات الوطنية المختلفة في اقتصاد واحد كبير.وهذا الاتجاه الاندماجي في طبيعة التكامل قد عبر عنه بعض الاقتصاديين باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي

[1] عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأوروـــ متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006،ص ص286-287.

[2] العيد رزق الله، العلاقـــات التجاريـــة بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية : فرع نقود و مالية،2002، ص5.

(Economic Union) فيقول "ميد" Mead , "أن الاتحاد الاقتصادي عادة ما يقصد به اندماج اقتصاديات الدول المنضمة اليه بحيث تصبح اقتصاد واحد تتوافر داخله حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء دون فرض قيود جمركية عليها ،كما تتوافر داخله أيضا حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص" ويرى "جاكوب فاينر"أن فكرة الاتحاد الاقتصادي تقوم على عدة أسس هي: إلغاء الحواجز الجمركية إطلاق حرية انتقال رؤوس الأموال، إطلاق حرية انتقال الأشخاص وتوحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية وتنظيم شؤون النقد وتحويل العملات وتنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج. ومن ذلك يتضح إن (فاينر) يشترط لتكوين الاتحاد الاقتصادي أن تلغى الحواجز الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين الدول فلا تكفي المزايا التفضيلية المتمثلة في بعض التخفيضات في الرسوم الجمركية والقيود الأخرى كحصص الاستيراد والتصدير والرقابة على الصرف إذ أن الشرط الأول عنده هو إلغاء وليس تخفيف حواجز التجارة في شكل تبادل المعاملة التفضيلية بين دولتين أو أكثر مما يهدف إلى توسيع نطاق السوق في الدول الموحدة اقتصاديا.

ويوضح هذا التعريف يوضح المراحل النهائية للاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء هذا الاندماج الذي يتضمن أقصى استخدام مشترك للموارد الكلية لدول الاتحاد تحقيقا لرفاهية الدول الأعضاء إلا أن هذا يغفل حقيقة الواقع، حيث أن هذه الدرجة البعيدة من التكامل الاقتصادي قد لا تحدث بين الدول الراغبة في الاندماج إلا بعد القضاء على قدر كبير من التمييز بينها وفي الأحوال العادية تبدأ الاتحادات الاقتصادية بخطوات تمهيدية تتمثل في تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية أو بتخفيض القيود الأخرى على التبادل التجاري أي إن الاندماج الاقتصادي يقتصر على بعض القطاعات (وذلك خلافا لما يحدث في بعض الحالات النادرة عندما تنشأ الاتحادات الاقتصادية الكاملة بين بعض الدول التي تجمع بين كل من الاتحاد الاقتصادي والوحدة السياسية). ولعل التعريف الذي قدمه "روبرت ماجولين" للتكامل الاقتصادي يشمل كل هذه الخطوات والأسس التي أشار إليها (فاينر) فهو يعرف التكامل "بأنه أي عملية تمهد السبيل لدرجة أكبر من الوحدة".

مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي هو طريق متعدد المراحل للاندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء هدفه الوحدة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول من أجل النمو والتقدم.وينبغي أن نلاحظ أن هناك فرقا بين التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية الكاملة حيث أن التكامل هو عملية جارية على طريق طويل ذي مراحل متعددة بينما الوحدة هي هدف يتحقق عند اكتمال ظروف معينة في نهاية هذا الطريق وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست هدفا في حد ذاتها إن لم تؤد إلى رفع معدلات النمو والتقدم ورفع مستويات المعيشة للشعوب. [1]

ومنه إن كان التكامل الاقتصادي الذي يعد مرحلة يتم تحرير اقتصاديات الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي من القيود المفروضة عليها في مجالات التجارة ، الاستثمار و انتقال عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007،ص ص209-211.

الاقتصادية و المالية و إقامة رسوم جمركية موحدة، مما يمثل مرحلة أعلى من التعاون الاقتصادي و يتطور التكامل بين الدول الأعضاء ليصل إلى الحد الأقصى و هو الوحدة الاقتصادية أي الاندماج الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي

إن الترابط الاقتصادي بين الدول ولاسيما من خلال التجارة والتدفقات المالية.يجعل اقتصاديات الدول تتأثر ببعضها البعض.[2]وقد ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية،وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها: [3]

1- اتفاقية التجارة التفضيلية

وتتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة، ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي. ومن أمثلتها منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام 1932. [4]

وجدير بالذكر أن تخفيض العوائق التجارية قد يكون من جانب واحد، بمعنى أن تقوم مجموعة صغيرة من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى، في حين لا تقوم هذه الأخيرة بالمعاملة بالمثل أي لا تخفض العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات المعاملة التفضيلية التي تمنحها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لوارداتها من عدد من الدول النامية.[5]

2- منطقة التجارة الحرة

في منطقة للتجارة الحرة يتم التخلص من كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء،[6] وغير الجمركية ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضوة في المنطقة التجارية الحرة.[1]وأحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبي[2] إفتا (EFTA) *

---

[1] العيد رزق الله، مرجع سابق، ص6 .

[2] Amina lahrèche,L'économie mondiale, éditions la découverte ,2003, paris, p55

[3] زينب حسن عوض الله ،الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية،الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال ،اتفاقات التجارة العالمية)،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2004، ص ص300-301.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية،الدار الجامعية ،مصر،2009،ص200.

[5] محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر،2006 ، ص177.

*(EFTA): European FreeTrade area

3- الاتحاد الجمركي:

في هذه الصورة من صور التكامل تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي أو ما يسمى بالجدار الجمركي، وبالإضافة إلى ذلك فان مجموعة الدول الأعضاء تقوم بالعمل ككيان واحد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء .[3]

ومن أشهر الأمثلة على ذلك اتحاد البنيلوكس بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج والذي عقد في لندن في سبتمبر 1944.[4]

4- السوق المشتركة

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي فانه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال –فيما بين دول السوق.وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة. ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة[5]

حيث تأسس الاتحاد الأوروبي كسوق مشتركة بموجب اتفاقية روما عام 1957. وقد استغرق الأمر فترة طويلة لكي يتم الانتقال والتحول لتكتمل مستلزمات السوق المشتركة. اليوم يستخدم مواطنو الاتحاد الأوروبي جوازات سفر موحدة ويمكنهم العمل في أي بلد أوروبي من الأعضاء فيه ولهم كذلك إن يستثمروا في أي مكان بدون وجود أي قيود على حركة رأس المال.[6]

5- الاتحاد الاقتصادي: هو عبارة عن سوق مشتركة تمارس دولها قدراً من التنسيق فيما بينها في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة ، سواء أكانت سياسات مالية أو نقدية أو متعلقة بسعر الصرف والواقع أن

---

[6] Dominick salvatore, économie international (cours et problèmes), traduction française françois contensou , copyright , McGraw-Hill,paris,1982 ,p80

[1] أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، 2001، ص71.

[2] كامل بكري ،الاقتصاد الدولي(التجارة والتمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص195.

[3] الطيب داودي،بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 18-19 ربيع الأول 1425 ه-98-ماي 2004م ،دار الهدى للطباعة والنشر ،عين مليلة، 2005،ص186.

[4] زينب حسن عوض الله،الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،1999،ص ص310-311.

[5] حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر،1998،ص8.

[6] هجير عدنان زكي أمين ،الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن،ط1 ،2010،ص176.

الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي أقرب حالياً إلى الاتحاد الاقتصادي منها إلى السوق المشتركة ، حيث يوجد تنسيق بين دول المجموعة في عديد من المجالات أهمها السياسة الزراعية وسياسة سعر الصرف .[1]

6- الاندماج الاقتصادي الكامل

وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد فإلى جانب [2]ما قدمناه في المراحل السابقة –توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا،وعملة موحدة تجرى في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات.وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات ،للسلطة الإقليمية العليا.وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام–أو الاندماج الاقتصادي –لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية [3]

المطلب الثالث: مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة العديد من المزايا، وهذه المزايا ليست ضربا من الخيال فقد حققتها لنفسها مجموعات من الدول التي أخذت التكامل الاقتصادي مأخذ الجد، ويمكن إبراز هذه المزايا على النحو التالي:

1- **اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة:** ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير، ويقصد بوفرات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية، كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير إنها سوف تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل، كما أن اتساع حجم السوق سوف ينمي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي والدخول في

[1] سعد سليم سالم السهلي الحربي ،أهَمّ الاتّجاهَات الاقتصَادية الحَديثة،أطروحة، الدورة السابعة والعشرون، كلية القيادة ولأركان للقوات المسلحة، المملكة العربية السعودية، 2001.

ص ص21-22.

[2] زينب حسن عوض الله،العلاقات الاقتصادية الدولية،الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية،2003، ص311.

[3] حسين عمر ،التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية والتطبيق)،دار الفكر العربي،القاهرة،ط1998،1،ص9.

الاستثمارات الكبيرة، كما أنها تشجع فرص الاختراع مما يؤدي إلى تحسين نوع الإنتاج وتخفيض نفقاته مما يقوي من مركز المنتجات في المنافسة الدولية، كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنضمة إليه وتنسيق سياستها الاقتصادية مما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم.

2- **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:** يؤدي التكامل بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال المنظمين عل الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات كما أن التكامل الاقتصادي قد يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل ، فاتساع السوق وما يستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف الدول الداخلة في التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع، يضاف إلى ذلك رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الطاقات الإنتاجية في الدول الداخلة في التكامل الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة. [1]

3- **تحسين شروط التبادل التجاري** : حيث أن التكتل الاقتصادي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة القوة التنافسية لدول التكامل إزاء الأسواق الدولية ومن ثم يزيد من صادراتها.

و التكتل أيضاً في نفس الوقت يضيف ميزة احتكارية لدول التكتل تمكنها من تحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي وفقاً لمصلحتها الخاصة، وذلك بسبب:

- التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الحيوية الهامة مما يمكنها من إملاء شروطها على دول العالم الخارجي وفقاً لمصلحتها الشخصية.
- من ناحية الاستيراد فإن دول التكتل تتحكم بشراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط تراعي مصلحتها، الأمر الذي يجعل الدول الأجنبية تتنافس لعرض سلعها في سوق دول التكامل بأحسن الأسعار[2].

4- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:

فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج .

5-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع:

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،ص ص22-23.

[2] وفيق حلمي الأغا، إيهاب وفيق الأغا، التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة ،2009،ص ص9-10، http://www.alazhar.edu.ps/arabic/faculties/Eco/intro.htm.2011/2/1.2006

فمن المفترض أن يؤدي الاتحاد إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات و القدرات ، والعمل على تهذيبها وتنميتها.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب و تكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة و ليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات و المصاعب منها: [1]

1- تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو.

2- اختلال ميزان المدفوعات: قد ينتج عن عملية التكامل اختلال في ميزان المدفوعات ناتجة عادة عن الاعتماد المتبادل (التبعي) الذي يتحول فيه الطلب على الصادرات إلى الطلب على الواردات تاركا الجهاز المحلي على حاله، باستثناء ما يتم من تطوير بقرارات تتخذ خارج الدورة الاقتصادية. ومع رسوخ عادات الاستهلاك والتطلع إلى مزيد من الاستثمار يتسم الطلب على الواردات بقدر مرتفع من الثبات مستقل عن العائدات من التصدير، فلا يستجيب إليها في تقبلها، أو حتى إذا تعرضت إلى اتجاه عام نزولي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد فجوة المدفوعات واستمرارها واختلال في الميزان التجاري، الذي قد ينجم عنه عجز في ميزان المدفوعات. كما أنه من الناحية النقدية والتي يتعين فيها تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى في التكامل مما قد يؤثر على ميزان رأس المال وكنتيجة لذلك ميزان المدفوعات.

3- انتقال الأزمات وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية، وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي، ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات

[1] آسيا الوافي التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ، 2007،ص ص39-40.

أخرى أمريكية حدودية، حيث قصفت هذه السياسة بسوق العمالة المكسيكية التي ارتفعت نسب البطالة، وعدم قدرة سوق العمالة المكسيكي على رد هذه الصدمة.

4- الآثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى اختلاف على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية، برغم من تطبيق هذا الإلغاء تدريجيا لفترة زمنية قد تمتد لسنوات إلا أنه قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة .

5- آثار المنافسة: كما يؤدي خفض أو إلغاء الرسوم إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة (خاصة الناشئة منها) إلى منافسة مفاجئة قد تؤدي إلى خروجها من السوق، واختفائها في ظل المنافسة الشرسة.

6- انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار: يتحايل المنتجون الأصليون (الأجانب) على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لو استوردها مباشرة (مع أخذ فقات النقل في الحسبان). وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.

7- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة، وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب، وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.[1]

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

مما لاشك فيه أن إنشاء التكتلات الإقليمية باتت من الظواهر الملموسة، والتي تلعب دورا خطيرا في التجارة الدولية. ولقد ذكرت المادة (XXIV) من جات 1948 نوعين من الاتحادات الإقليمية الجمركية: الاتحاد الجمركي Customs Trade، ومناطق التجارة الحرة Free Trade. ولقد اعترفت هذه المادة صراحة بالأفضليات أو الترتيبات التجارية المتميزة بين بعض الدول والأقاليم. ويعتبر هذا استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وقواعد تعميم حرية التجارة بين كافة الدول، وإقامة التجارة الشريفة. ولقد راعت المادة (XXIV) السوابق التجارية للنظم التفضيلية التي كانت قائمة على الحدود بين الدول المتجاورة. كذلك راعت مبدأ " Grand father" والذي كان سائدا بين بعض الدول والأقاليم التابعة لها. واعتبرت هذه الاتحادات خطوة نحو

[1] عقبة عبد اللاوي، الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية(دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير،تخصص تجارة دولية،جامعة ورقلة،2008،ص ص71-72

تحرير جزئي للتجارة الدولية. وتطبيقا لمبدأ الكل أو اللاشيء All-or –nothing فمساوئ المعاملة التفضيلية للتجارة فيما بين بعض الدول ، بالنسبة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، يبررها أن التحرر الجزئي قد يمثل خطوة نحو التحرر الكلي.

وهذا ما يسمح بخلق التجارة Trade diversion، وأن ذلك يعتبر تطبيقا لمبدأ Free rider أو Foot dragger.[1]

و في هذا المبحث سنحاول معرفة الإقليمية و التكتلات الاقتصادية وشروطها و دوافع قيامها.

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية والإقليمية

سنتناول في هذا المطلب تعريف كل من الإقليمية والتكتلات الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف الإقليمية

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتأرجح بين الشمولية أو العولمة المتصاعدة باستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية. فيمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كل، وهذه الحالة الوسطية تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه وكذلك تزيد من سعة حجم السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء، وحرية حركة الأفراد، كما أن الإقليمية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الإقليمية الموجودة أصلا، وقد تضيف مشكلات إقليمية جديدة، ومن بين أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية نذكر ما يلي:

1- تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.

2- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل .

3- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم .

4- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل .

5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.

[1] مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة(دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات)،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية،ص134.

6- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية .

والاتجاه الحديث للإقليمية تزعمته أنشطة الاتحاد الأوروبي مثل امتداد برنامج السوق إلى دول مجاورة وتطوير سياسة متوسطية أكثر فاعلية أدت إلى ظهور اتفاقيات تكامل إقليمي بين غالب دول البحر المتوسط. كما شجع تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في آسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول "الأسيان" من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للأسيان.

فمفهوم الإقليمية -خاصة في التجارة -باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، وظهرت في نفس الفترة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية على الساحة الاقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أهداف معينة.[1]

الفرع الثاني: تعريف التكتلات الاقتصادية

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه يعبر عن "درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل.[2]

ويعرف أيضا التكتل على أنه: "عملية إحداث تقارب بصورة تدريجية بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ويعمل على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول" ومنه فإن التكتل يمثل ـــ إحداث تقارب بصورة تدريجية بين الدول، مما يسمح بتوفير مجموعة من عوامل نجاحه.

ـــ عملية سياسية وعملية اقتصادية، والتناقضات السياسية تؤثر اقتصاديا، ومنه ضرورة تجانس الأنظمة.

[1] عبد الوهاب رميدي التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة(دراسة تجارب مختلفة)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007،ص ص29-30.

2 بجاوية سهام ،الاستثمارات العربية البينية،ومساهمتها،في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر 2005،ص 114.

ـــ أن التكتل الاقتصادي يجب أن يسهل عملية التنمية الاقتصادية بين الدول

ـــ أن التكتل الاقتصادي يتطلب وجود خطط للتنمية الاقتصادية في دول التكتل دون استثناء.

كما يمكن أن يعرف التكتل أيضا انطلاقا من زاويتين:

ـــ الأولى: باعتباره عملية مستقبلية، حيث تتجه الجهود نحو تنفيذ مجموعة إجراءات، تستهدف إلغاء التمايز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى مجموعة دول مختلفة.

ـــ الثانية: باعتباره حالة قائمة حيث يستدل عليه بغياب أشكال التمييز المختلفة بين الاقتصاديات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل.[1]

المطلب الثاني: شروط التكتلات الاقتصادية

يوجد عدد من الشروط لابد من تحقيقها لإرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ،وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق بل هي صعبة ومعقدة جدا ويقتضي الأمر أن تمتد عملية التكامل الاقتصادي على فترة زمنية معقولة تقسم إلى مراحل متعاقبة تسمح كل منها بتصور وتطبيق حلول للمشاكل التي تعترض التكامل خلالها[2].

الفرع الأول: الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية شروطا اقتصادية ملائمة ومشجعة منها :

1- **توافر البنية الأساسية الملائمة:** يحتل وجود بنية أساسية ملائمة مكانا مميزا بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح. فالمجال الإقليمي، لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لان عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي ، حيث أنه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي. كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، ولا سيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.

2- توافر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه توافر الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة. كما يتيح

[1] رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007،ص91.

[2] سكينة بن حمود،مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009، ص224.

لها في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل المختلفة، وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

3- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي : كذلك نجد من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، هو تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي، وذلك لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينهما بالتالي ، يمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لان هذا التباين كما رأينا يمكن

هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول أعضاء عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء. وفي الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء منه. [1]

4- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية : ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنخرط في تكتل لا يكفي، بل يجب أن نضمن إلى جانب ذلك توفر جميع الشرط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، ولهذه الغاية يقتضي الأمر، في المرحلة الأولى تنسيق التشريعات القومية تدريجيا كلما تقدم التكتل الاقتصادي خطوة إلى الأمام في طريق تحرير التجارة الإقليمية من العوائق والقيود.

وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشئون النقد وبعض العناصر الضريبية، والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، ولتحقيق القدر الضروري من تنسيق التشريعات القومية، يتطلب الأمر إجراء سلسلة من المفاوضات، التي تكون بطبيعة الحال عسيرة، بين الأطراف المعنية. وهذه المفاوضات تكون معقدة بقدر ما تتسم به تشريعات الدول الأعضاء واختياراتها السياسية ومستويات التنمية من الاختلاف. ونظرا لان تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية أمر يقتضي مفاوضات طويلة ومعقدة، ولا يتم في عملية واحدة بصفة نهائية فان من الضروري وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الوطنية ومتغيرات الظروف الاقتصادية. [2]

5- توزيع مكاسب التكتل: من الصعوبة بمكان إن لم يكن من المستحيل، أن يحدد بدقة ويتم توزيع عادل، حقا لكل المزايا التي يمكن أن تتولد عن اندماج السوق الإقليمية، ولكن من المرغوب فيه والممكن أن تعد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، أو الأغنى

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي(العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة) ، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص ص56-57.
[2] سكينة بن حمود، مرجع سابق،ص ص224-225.

على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر احتياجا لأموال الاستثمار، ولا مفر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج، ويجب أن تقرن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة ، فيمكن على سبيل المثال، أن يواجه بلد ما خسارة في العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة، والتي كان يستوردها، فيما مضى من بلدان أجنبية. فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في

السوق الدولية. وهكذا يمكن أن تنشأ أوضاع تقود إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادي ظهور مثل هذه الاختلافات، يتوجب إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد في صالح البلدان الأضعف .[1]

الفرع الثاني: الشروط السياسية

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد ، وتفرض هذه الظروف أهمية: [2]

- وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في التكتل الإقليمي .
- وجود أطروحات سياسية مشتركة بين دول التكتل الإقليمي
- وجود وجهات نظر متطابقة ومتوافقة حول قضايا سياسية .
- تنظيم تدخلات الحكومات المحلية المؤثرة على العمليات التجارية .

المطلب الثالث: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل هذا التكامل ،ذلك أنه إذا كانت هناك حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية فإنها تكون هي الدافع الذي يدفع إلى التكامل ،وكلما زاد القدر الذي يتم تحقيقه من هذه المزايا والمنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أكبر ومما لاشك فيه إن

[1] إكرام عبد الرحيم ،مرجع سابق، ص58.

[2] يحياوي سمير ،العولمة وتاثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2005،ص95.

للتكامل مزايا ومنافع اجتماعية وسياسية وغيرها، تتمثل فيما يمكن أن يحصل من تطوير اجتماعي وثقافي في مجرى عملية التكامل ،وفي زيادة القوة السياسية للدول من خلال تكاملها، وأن ابرز المزايا والمنافع التي تتحقق من جراء التكامل يمكن الإشارة إلى أنها تكاد تكون ذات المزايا التي تتحقق للدول عندما تتاح لها حرية تقتصر على الدول المتكاملة دون العالم الخارجي ، وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يأتي: [1]

1- اتساع حجم السوق: يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع في إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية وبكميات كبيرة، وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وتنخفض الأسعار، وترتفع جودة المنتوجات. وربما تتجه هذه المشروعات إلى عمليات تصدير منتجاتها بعدما يتشبع سوق التكامل.

2- تطوير القاعدة التكنولوجية: التعامل بين مجموعة بلدان في إطار التكامل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان الاتحاد الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة على المتطلبات المحلية، وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتمادا على هذا القاعدة التكنولوجية المحلية.

3- زيادة القدرة من الحماية للاقتصاد: يسهم التكامل بتوفير درجة عالية من الحماية للاقتصاد لدى البلدان المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والإمكانيات والموارد وتسخيرها لخدمة بلدان التكامل، ويجنب هذه البلدان التبعية لاقتصاديات متطورة أخرى.[2]

4- زيادة التشغيل:إن اتساع السوق و التوسع في الإنتاج و النشاطات الاقتصادية يتيح قدرا اكبر من فرص التشغيل، خاصة في سوق العمل فتتوسع ليصبح سوقا واحدة للبلدان المتكتلة، و تزداد قدرة استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، و ترتفع إنتاجية العمل.

5- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** إن التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات اكبر لزيادة الإنتاج و توسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض، و بالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج و مختلف النشاطات الاقتصادية، و بذلك يتوفر قدرا كافيا من عنصر رأس المال و

[1] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2001،ص180.

[2] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية - حالة دول المغرب العربي)، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004 ،ص ص67-68 .

قدرا اكبرا من الأيدي العاملة اعتمادا على إمكانيات البلدان المتكتلة و من ثمة يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج و الدخل الوطني و يتحقق النمو الاقتصادي. [1]

المبحث الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

سنحاول في هذا المبحث الوقوف عند التكتلات الاقتصادية في أفريقيا والمنطقة العربية، والتكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية، والتكتلات الاقتصادية في آسيا

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية في أفريقيا والمنطقة العربية

سنتناول هذا المطلب في فرعين نتطرق في الأول إلى التكتلات الاقتصادية في أفريقيا، والمتمثلة في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، أما في الفرع الثاني سنتطرق إلى التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة العربية واتحاد المغرب العربي.

الفرع الأول : التكتلات الاقتصادية في أفريقيا

1- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (تجمع دول الكوميسا):

تترجم كلمة الكوميسا " Comesa" على أنها السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا The Common Market of Est & Southern African وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الإنجليزية وقد تم تداول المصطلح منطوقا بالعربية على أنه « الكوميسا » لسهولة النطق والتداول بين أجهزة الإعلام والمهتمين. [2] وهو تجمع اقتصادي تكتلت أعضاؤه من دول شرق وجنوب شرق أفريقيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي على طريق الأسواق المشتركة ويضم هذا التجمع [3] إحدى وعشرين دولة أفريقية تقع في جنوب وشرق القارة السمراء وهذه الدول هي من الشمال إلى الجنوب: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشيل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، وسوازيلاند.

ويغطي تكتل الكوميسا نحو 12.4 مليون كيلو متر مربع أو ما يعادل 41% من مساحة القارة الأفريقية ويبلغ مجموع السكان لدول التكتل 380 مليون نسمة أي ما يزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تكتل اقتصادي أفريقي.

ويمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول أفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق،

[1] بـــريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006،ص7.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص12.

[3] رابح حمدي باشا ، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007،ص93.

ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية بأنها تكتل اقتصادي أفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي :

منطقة التجارة الحرة على أن تتم في عام 2000، ثم منطقة الاتحاد الجمركي المقرر لها أن تكتمل في عام 2004، ثم السوق المش ثم السوق المشتركة في عام 2028. [1]

وتهدف السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروفة باسم منظمة الكوميسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة لتكوين اللبنة الأولى لاتحاد جمركي قوي.
- التوسع في استخدام العملات الوطنية لدول الكوميسا في التعاملات التي تتم فيما بينها، مع العمل على إيجاد عملة موحدة وفق خطة اقتصادية متدرجة.
- تأمين الاستثمارات المشتركة وحمايتها لإيجاد بيئة جيدة للاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء.
- التعاون في مجالات التنمية الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الطاقة، السياحة، الاتصالات والنقل) والخدمية، إلى جانب التجارة والجمارك.
- تشجيع العمل المشترك في مجالات حماية البيئة الطبيعية بما تحويه من موارد متنوعة وتنميتها مما يسهم في رفع مستويات معيشة سكان الدول الأعضاء.
- وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي في الدول الأعضاء تسهم في تحقيق التكامل في هذا المحور ومواجهة منتجات دول التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء على الإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية.
- تحقيق معدل ثابت للنمو الاقتصادي وبشكل مستمر عن طريق إيجاد نوع من التنسيق والتوازن بين خطط التنمية في مجالي الإنتاج والتسويق.[2]

2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

(Communauté économique des Etats d' Afrique de l' Ouest)

الدول الأعضاء: بنين، بوركينا فاسو، رأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو. تكون سنة 1975 ودخل حيز التنفيذ سنة 1977. يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تحقيق المبادلات التجارية، وإلغاء العوائق

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص ص12-13.

[2] محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004،ص ص120-121.

التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات، وحرية تنقل الأشخاص، وتحسين نوعية البنية التحتية (المواصلات والاتصالات) والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة.

3- الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى

(Communauté économique des Etats d'Afrique centrale)

الدول الأعضاء: إفريقيا الوسطى، غنيا الاستوائية، الغابون، كنغو، رواندا، أنغولا، تشاد، كونغو، بورندي. تكون سنة 1983 ودخل حيز التنفيذ سنة 1985. يهدف إلى تحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية عن طريق تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء العوائق التعريفية، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، والعمل على تحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية عن طريق تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء العوائق التعريفية، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة.[1]

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية

سنتعرض في هذا الفرع إلى منطقة التجارة الحرة العربية واتحاد المغرب العربي.

1- منطقة التجارة الحرة العربية:

مر ما يزيد على خمسين عاما على بداية تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والحقيقة أنها كانت تتعثر في كل مرة بعدها تبدأ، ثم تتكرر في صيغ مختلفة وسنوات مختلفة بالرغم من اختلاف شخصيات وظروف المسرح العربي، في وقت تتعاظم فيه التحديات والمخاطر التي تواجهها المنطقة العربية، وتشهد فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية أكثر حالاتها ضعفا وتعثرا وفتورا [2]، ومن البين أن العمل الاقتصادي العربي المشترك كان محكوما دوما برؤية وحدوية، تدفعها أحلام تعبر عن نبض الجماهير، وطموحاتها ومصالحها ونزوعها إلى تحقيق تعاون أكبر بين البلدان العربية، مما جعله يمثل طموحا عربيا كبيرا، نظر إليه أصحاب المدرسة الواقعية بأنه يحمل في طياته توجها

حركيا، يمكن من خلاله نشوء أوضاع اقتصادية تكاملية جديدة على امتداد الدول العربية، تتجاوز حجم الدول القطرية، وتساهم في مواجهة الحواجز التي تباعد بين البلدان العربية، وتساعد بالتالي على إرساء دعائم مصالح مشتركة وحدوية فيما بينها بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية.[3] وعلى الرغم من ذلك شهدت المنطقة العربية عمليات مستمرة من قبل القوى الاستعمارية الخارجية فرضت التفتيت وحولته إلى تجزئة، مستغلة الاختلافات الثقافية (الدينية، الأثنية والاختلافات الطائفية، والطبقية) في إثارة النزاعات والصراعات العربية.[4]

[1] قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي(تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج)، منشورات دار الأديب،الجزائر، 2007،ص ص 208-209.

[2] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1999، ص90.

[3] طاهر حمدي كنعان، هموم اقتصادية عربية (التنمية – التكامل النفط – العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان،ط2، 2005، ص109-110.

[4] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005، ص102.

و بسبب هذه الهيمنة الأجنبية على مدى مئات السنين، انعكس بشكل أو بآخر، على بنيانها وهياكلها في الوقت الحاضر، وهو الذي فرض على كل منها ارتباطات قوية بالعالم الخارجي أقرب إلى أشكال التبعية الاقتصادية والعلمية والتقنية، بحيث أصبحت مع الزمن وتعقد الظروف المحلية والعربية والعالمية أقوى من تلقائية تكاملها بين بعضها البعض اقتصاديا أو تقاربها سياسيا.[1]

إلا أن الدول العربية لم تنسَ حلمها الكبير، الذي أصبح تحقيقه أكثر إلحاحًا في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.. فقد انطلقت آخر محاولات تحقيق هذا الحلم العربي، وهي البدء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. برزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية أثناء دورته الخامسة والستين التي عقدت بالقاهرة في الفترة من 7-10 فبراير 2000، وقد أكَّد المجلس على أن تحرير التجارة العربية ليس هدفًا في حد ذاته، ويجب أن يصحبه تدفق الاستثمار إلى الدول العربية، مما يعني ضرورة منح مناخ الاستثمار أهمية خاصة، كما أن تحرير التجارة لا يكتمل إلا إذا صاحبه خرق من السياسات المتعلقة بتنظيم الاحتكارات، وإتاحة فرص المنافسة العادلة من خلال قوانين تسنها الدول العربية. وأكَّد المجلس على أهمية قيام اللجان المختصة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بإزالة عقبات تحرير التجارة الحرة البينية ، خاصة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثـــل التي ينطبق عليها التخفيض التدريجي السنوي بنسبة 10%، إضافة إلى الرسوم الأخرى والالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية، وقرَّر في هذا الصدد عقد اجتماع استثنائي للجنة المفاوضات التجارية في جويلية 2000. يليها مباشرة لجنة التنفيذ والمتابعة للبتِّ في هذا الموضوع في ضوء الدراسات التي يوفِّرها صندوق النقد العربي، وأمانة الجامعة العربية. وأوضح المجلس أن القيود غير الجمركية تشكِّل عقبة أساسية أمام انسياب السلع العربية، ولذا ستقوم لجنة المفاوضات التجارية بدراسة تلك القيود، بمشاركة المنظمة العربية للتنمية الإدارية والقطاع الخاص العربي ممثلاً في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ودعا المجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والنقدية ومنظمة التنمية الزراعية إلى سرعة استكمال القواعد المنشأة التفصيلية نظرًا لأنها تتيح التطبيق الأفضل للبرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، وطالب المؤسسات المالية العربية بتقديم الدعم اللازم لمنطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى من خلال برامجها للمساعدة الفنية، وأن يشمل هذا الدعم الأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية والدول العربية الأقل نموًا، وأشار المجلس إلى ضرورة قيام كل دولة طرفًا لتحديد نقطة اتصال تكون مسئولة عن تزويد الأمانة العامة بكافة المعلومات والبيانات، والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى داخل الدولة نفسها فيما يتعلَّق بمنطقة التجارة الحرة. وناشد المجلس الدول الأعضاء استكمال بناء الأسس التي تقوم عليها منطقة التجارة، البدء في اتخاذ خطوات أكثر تقدمًا في مرحلة التكامل الاقتصادي العربي، خاصة

[1] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص279.

إدخال تجارة الخدمات ضمن شمولات منطقة التجارة الحرة العربية والانتقال إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، وكذلك تطوير وتحديث الإدارات الجمركية وزيادة كفاءتها، باعتبارها أحد محاور تنمية التجارة العربية.[1]

وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية على الأسس التالية:

- أن تكون الدولة عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981.
- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف والذي يطبق بدءا من أول يناير 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية، على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بنهاية عام 2007.
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تعامل السلع الزراعية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- لا يجوز إصدار أي تشريع، أو وضع أي قاعدة من قبل أي دولة عضو من شأنه أن تعرقل هذا البرنامج.
- ضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، واجارءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج، لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
- يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية.[2]

- **أسباب فشل محاولات التكامل العربي:**

يعزى عدم نجاح محاولات التكامل على عدة أسباب بعضها ذو طبيعة سياسية والبعض الآخر له علاقة بالأوضاع الاقتصادية.

[1] يوسف مسعداوي بوزعرور عمار، الشراكة الأورو متوسطية –الجزائرية، الشراكة الأورو متوسطية –الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،22-23 أفريل 2003، جامعة البليدة،ص ص13-14.

[2] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،ص ص196-197.

فالأوضاع السياسية الغير مستقرة والتي ميزت المنطقة العربية منذ مطلع هذا القرن تشكل أحد العوامل الرئيسية لفشل محاولات التكامل. ونتيجة لذلك كانت دول المشرق والمغرب العربي مقطوعة عن بعضها البعض و لم يتم إقامة روابط وعلاقات قوية بينهما إلا منذ مدة قريبة فقط. وقد أدت هذه الأوضاع السياسية المتقلبة إلى نوع من القطيعة بين الدول العربية كان من نتيجتها انقطاع التدفق التجاري بين الدول المعنية، وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي فان الدول العربية اختارت الوحدة السياسية أولا. وفي واقع الحال (10) محاولات من أصل (14) محاولة للتكامل كانت ذات طابع سياسي. وهذا الأمر يعتبر خطأ جسيما فيما يتعلق بالدول العربية ذات العلاقة.

ففي بعض الحالات، كان التوقيت للوحدة أو الاتحاد أو الاندماج غير مناسب، فعلى سبيل المثال تم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1964 بينما شبح الحرب الأهلية يخيم على الجمهوري العربية اليمنية. في الوقت الذي كانت فيه السعودية ومصر بحالة مواجهة وبما أن الاتفاقية كانت عبارة عن مشروع مصري بحت فان الدول المؤدية للسعودية لم تنضم إلى هذه الاتفاقية.

هذه العوامل السياسية ضمنت الأسباب الهيكلية الاقتصادية واحد هذه الأسباب وهو عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي والذي ورثته الدول العربية منذ عهد الاستعمار أدى إلى عدم وجود تعاون بين هذه الدول بما في ذلك التعاون على الصعيد الإقليمي. فالاستقلال السياسي لم يكن معناه الاستقلال الاقتصادي، لأن الدول العربية كانت ولا تزال تعتمد على مصادر خارجية في حقول الاقتصاد، التجارة، التكنولوجيا، وكذلك الأمن. وتشكل مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة أحد العوائق الأخرى كما يلاحظ معظم المراقبون. وفي رأينا بأن هذه النقطة ليست ذات أهمية كبرى لان معظم الدول العربية تعتبر دول نامية وأن الاختلافات لم تظهر إلا بعد عام 1973. بالإضافة إلى أن هذه الاختلافات لا تعزى فقط إلى اختلاف مستوى التنمية وإنما إلى القدرة على تمويل عملية التنمية.وفي اعتقادنا بأن الدول العربية لم تسلك الطريق الصحيح باتجاه التكامل الاقتصادي. فعلى سبيل المثال اختارت هذه "الدول التكامل السوقي" من خلال تحرير التجارة دون التوفيق بين السياسات الاقتصادية ودون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة. ومما تجدر ذكره أن محاولات التكامل أو الوحدة أو الاتحاد لم تحظى بالجدية اللازمة. ومما تجدر ذكره أن محاولات التكامل أو الوحدة أو الاتحاد لم تحظى بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي. وخير دليل على ذلك أن هذه الاتفاقات لم تكن شاملة وأنها تشكو من عدة ثغرات بحيث أصبحت عديمة الفائدة.

وأخيرا فإن السبب الأكثر أهمية والذي قد يعيق أي تقدم مستقبلي فهم أن الدول العربية لم تضع في حسابها أن فوائد وتكاليف أي محاولة للتكامل يجب أن توزع توزيعا عادلا بين الدول العربية المعنية.[1]

ولعله من المفارقات الواضحة أن فكرة إقامة السوق المشتركة قد ظهرت في كل من أوروبا والدول العربية في آن واحد تقريباً ، فبينما نجحت التجربة في أوروبا وتجاوزت مرحلة السوق فعلا في عام 1992 وانتقلت

[1] عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص ص287-288.

الى المرحلة الأعلى للتكامل الاقتصادي(الوحدة النقدية) فإن تجربة الدول العربية (خير أمة أخرجت للناس، ذات التاريخ واللغة والجغرافيا والحضارة المشتركة) لم تنجح في إنشاء السوق بل تراجعت الى درجة أقل من درجات التكامل الاقتصادي وهي محاولة إنشاء منطقة للتجارة الحرة أملا في اكتمالها بحلول عام 2007. ولعل ذلك يتضمن أن لغة المصلحة الاقتصادية للتكامل هي لغة العصر التي يقبلها الجميع .[1]

ولذلك يجب أن ترعى خطط التكامل الاقتصادي العربي في المستقبل دواعي التدرج واعتبارات التنوع مع الاستفادة من التجارب السابقة وتجارب الآخرين في إطار تحقيق تنسيق عربي في التخطيط لتوظيف القدرات الذاتية والجماعية للاقتصاديات العربية بهدف تحقيق الرخاء المشترك للشعوب العربية.[2]

2- إتحاد المغرب العربي (Union du Maghreb Arabe UMA)

في العاشر من يونيو 1988، بزرالدة في الجزائر العاصمة، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة إلتأم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمرا أولا تمخض عنه تشكيل "لجنة سياسية مغاربية كبرى" وخمس لجنة فرعية" أنبطت بها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي. ولقد أنهت اللجن الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988:

- الشؤون الجمركية والمالية بالرباط (14-16 سبتمبر)
- اللجنة الاقتصادية بالجزائر – العاصمة (17-18 سبتمبر)
- الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر)
- الثقافة والاعلام والتربية والتعليم بنواقشط (21-24 سبتمبر)
- الشؤون الاجتماعية والبشرية والامنية بتونس – العاصمة (23-24 سبتمبر).

ولقد عقدت اللجنة السياسية الكبرى إجتماعا ثان لها يومي 27 و28 أكتوبر 1988 بالرباط، قصد تدارس حصيلة أشغال إلى المؤتمر المقبل لقادة دول المغرب العربي الكبير)

ولقد انعقد بالفعل هذا المؤتمر الثاني لقادة الدول المغاربية بمراكش (عاصمة الموحدين) في فبراير 1989 تم الاعلان في أعقابه (17 فبراير) عن نص معاهدة اتحاد المغرب العربي. وكان الحد في مستوى طموحات قادة وشعوب المنطقة ليفسح المجال للاندماج الاقتصادي الشمولي في مرونة وواقعية ضامنين للفعالية.[3]

- **الهياكل و الأهداف**

[1] المرسي السيد حجازي ،تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة، أستاذ الاقتصاد العام وعميد كلية التجارة – جامعة بيروت العربيةfirashiary.jeeran.com

[2] محي محمد مسعد، الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن العشرين، المكتب العربي الحديث، 2001،ص ص238.

[3] أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي(تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي)، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،ط2، 1991، ص93.

حسب المادة 3 و4 من ميثاق تأسيس الإتحاد فإنه يضم : المجلس الرئاسي؛ – مجلس الوزراء؛ – لجنة المتابعة؛ – مجلس الشوري؛ – الأمانة العامة؛– اللجان الوزارية المتخصصة؛ – الهيئة القضائية .

أما الأهداف فيمكن تلخيصها في :

– تقوية علاقات الأخوة بين الدول الأعضاء .

– تحقيق الرفاهية و التقدم للشعوب المغاربية .

– إتباع سياسات موحدة في مختلف الميادين .

– العمل التدريجي لتحقيق حرية إنتقال الأشخاص السبع و روؤوس الأموال .

– الإستراتيجية المغاربية الموحدة للتنمية :

بالرجوع إلى قرار مجلس الرئاسي المنعقد بالجزائر في جويلية 1990، وضعت اللجان الوزارية التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية للتنمية تهدف إلى :

– تحقيق الأمن الغذائي المغاربي .

– ترقية الموارد البشرية والمادية .

– تسريع و تطبيق برامج تكثيف المبادلات التجارية .

– إعداد سياسة موحدة في كل القطاعات.

وقد حددت بهذه الإستراتيجية المراحل التالية :

– إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية وهذا بالغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية .

– تأسيس إتحاد جمركي وتترجم هذه المرحلة باعتماد تعريفه جمركية موحدة وتنسيق النظم الجمركية.

– مرحلة السوق المشتركة والتى تسمح بحرية تنقل ا؟لأشخاص، السلع والخدمات ورؤوس الأموال، سوق داخلي موحد ة، توحيد القوانين التى تحكمه من أجل تقديم مشروع الإندماج .

– المرحلة الرابعة وهي مرحلة الإندماج التى تسمح بالوصول إلى إتحاد إقتصادي وهذابتوحيد السياسات الإقتصادية و برامج التنمية[1]

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية

[1] حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيرتخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004،ص ص112-113.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والتكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية.

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية

North American Free Trade Area (NAFTA)

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة من أطراف أقل نموا، وفي هذا المجال نلاحظ محاولات الاتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب (بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط..) واتفاقية التبادل الحر لأمركا الشمالية.[1]

لقد تم التوقيع على اتفاقية نافتا بين ثلاثة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في نوفمبر 1993 على أن يبدأ العمل بها منذ يناير 1994. وبمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين الدول الثلاثة، كما يتم تخفيض القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بينها. وتمثل هذه المنطقة تجمع اقتصادي قوي يبلغ عدد سكانه 363 مليون نسمة وناتج المحلي 6404 بليون دولار وفقا لتقديرات 1992 وهو يقترب من ناتج الاتحاد الأوروبي.

وسوف تتيح هذه الاتفاقية الفرصة لكل من كندا والولايات المتحدة الاستفادة من العمل الرخيص في المكسيك كما سوف تتيح للمكسيك فرصة الاستفادة من السوق الواسعة بالولايات المتحدة وكندا والاستثمار الأجنبي المتدفق منها.[2]

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية

1- السوق المشتركة لدول الكاريبي (Marché commun des pays du caraibes caricom)

الدول الأعضاء :انتقوا وباربودا، بربادوس، دومينك، قوينادا، مون سيرات، سانت لوشيا، جاميكا، سانت فينسن وقرينادين، ترينداد وتوباقو، بليز، سانت كيتسونيفيس، البهاما، هايتي، سورينام.

أسس سنة 1973.الهدف: إنشاء منطقة تجارة حرة،وتنسيق السياسات في مجالات النقل، والمالية والصناعية، وقواعد جمع المعلومات، والإحصاءات، وتوطيد التعاون السياسي.

2- مجتمع الأندين للأمم (communauté Andine Nations)

[1] عثمان أبو جرب، أبو جرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص171.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص ص237-238.

منبثق عن pacte Andin الذي تكون سنة 1969 يجمع كل من بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور،البيرو، فترويلا.هذه الدولة الأخيرة انسحبت منه سنة 2006 وفي نفس السنة انضمت إليه التشيلي، المكسيك وباناما كأعضاء ملاحظين.

الهدف السياسي: تقوية المبادئ الديمقراطية والتعاون في المجال الأمني.

الهدف الاقتصادي: تكوين سوق الأندين، وتبني تعريفة جمركية خارجية موحدة، وتنسيق عدد من التشريعات في المجالات الاقتصادية، وحرية تنقل السلع والأشخاص.

الهدف الاجتماعي: محاربة الفقر، وتحسين مستويات التعليم والصحة، والتعاون الثقافي، والتكنولوجي، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

3- المجتمع الجنوب أمريكي للأمم (Communauté Sud- américaine des Nations)

الدول الأعضاء: الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور، البيرو، فترويلا، أورغواي، باراغواي، سورينام، غويانا والتشيلي. كون هذا المجتمع سنة 2004 في البيرو. الهدف توحيد دول أمريكا الجنوبية سياسيا واقتصاديا بالاعتماد على تجربة الاتحاد الاوروبي، وزيادة الوزن السياسي والاقتصادي لهذه الدول في المنطقة وفي العالم والعمل على إدخال عملة واحدة مشتركة مستقبلا.[1]

4- السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية

(Marché commun du sud Mercosur)

تم التوقيع ووضع قيد التنفيذ اتفاقية إسونسيون سنة 1991 من طرف أربعة بلدان من أمريكا الجنوبية:الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي و الأرغواي، و التي تم تعديلها سنة 1994، التي أنشأت بدورها السوق المشتركة للجنوب "الميركوسور" ابتداء من الفاتح جانفي 1995 والقائمة على التنقل الحرّ للسلع، الخدمات، رؤوس الأموال و اليد العاملة. إلى جانب تطبيق تعريفة جمركية مشتركة انطلاقا من 1 جانفي 1995. و ما تجدر الإشارة إليه هو نجاح الميركوسور في إزالة التعريفات الجمركية الداخلية و تطبيق تعريفة خارجية مشتركة، و هو الشيء الذي تمّ في ظرف ثلاث سنوات (من 1992 إلى 1995) مقارنة بالاتحاد الأوروبي التي استغرقت فيها هذه العملية أكثر من عشر سنوات (من 1957 إلى 1968)، رغم تضمّن الاتفاقية استثناءات خاصّة بتحرير المبادلات داخليا و تطبيق التعريفة المشتركة. كما ضمّ الميركوسور كلاّ من الشيلي و بوليفيا كشركاء بعد التوقيع على سنة 1996 على اتفاقية تبادل حرّ مع المنطقة.

من جهة أخرى، تنصّ الميركوسور على إقامة عدد من المؤسسات السياسية و الإدارية، بشكل يختلف تماما عن المؤسسات الفيدرالية الأوروبية. حيث تقوم هذه السوق على منطق "كونفيدرالي"، أين تكون فيها الهياكل مابين حكومية عوض هيئات ما فوق وطنية.و تمنح سلطة اتخاذ القرار إلى مجلس وزراء السوق المشتركة، بينما

[1] قاشي فايزة، مرجع سابق، ص210.

ينحصر دور الأمانة الإدارية في إطار ضيّق و لا تتوفرّ على سلطات تنفيذية مقارنة بنظيرتها في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى هذا، لا توجد أية هيئة بإمكانها فرض على أية دولة من دول المجموعة، العمل بإحدى هذه القواعد المشتركة.

أما في مجال السياسات الاقتصادية، نلاحظ وجود تنسيقا للسياسات الهيكلية على مستوى بعض القطاعات مثل الزراعة أو صناعة السيارات. لكن عكس الاتحاد الأوروبي، تبقى السياسة التجارية الخارجية مسيرة من طرف الدول الأعضاء ، بما في ذلك أدوات الحماية التجارية. من جهة أخرى، تتوفر الميركوسور إجراءاتها الخاصة بها في مجال فضّ النزاعات والتي تبقى قليلة الاستعمال. و مثل ما هو حاصل في المنظمة العالمية للتجارة، تنظم المبادرات الفكرية والمفاوضات في إطار لجان مختصّة (البيئة، الزراعة، العمل الضمان الاجتماعي...الخ) ولجان تقنية (حماية المستهلكين، الممارسات غير المشروعة والوقاية...الخ).

ويمكن اعتبار الميركوسور، بالنسبة لأمريكا الجنوبية، كبديل لتكامل على شاكلة النافتا المهيمن عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. و إذا كانت بصفتها سوقا مشتركة، تظهر تكاملا أبعد من ذلك الموجود على مستوى النافتا، يبقى رغم ذلك مرتكزا على حركة السلع والبضائع، حيث لا يفرض نفس صرامة النافتا في هذا المجال، و على وجه الخصوص، الاستثمار، الخدمات، الملكية الفكرية، حيث تبقى هذه السوق غير مكتملة من هذه الناحية. إلى جانب هذا، نسجل نقصا على مستوى تنسيق السياسات النقدية، الذي أحدث، سنة 1999، أزمة تجارية خطيرة، بين الأرجنتين و البرازيل، حيث أحدثت عملية تخفيض قيمة الريال البرازيلي، التي أعطت امتيازا تنافسيا لمنتجات هذا البلد ، و التي كانت المبرر الأساسي لموقف الحكومة الأرجنتينية في رفعها لإجراءات الحماية التجارية.[1]

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في آسيا

1 – رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الآسيان ASEAN[2]:

في 1967 تشكلت رابطة جنوب شرق أسيا و التي تضم سبع دول نمورا آسيوية هي سنغافورة و ماليزيا و اندونيسيا وتايلاندا مع كل من الفلبين وبروناي وفيتنام ومن المتوقع انضمام كمبوديا ولاوس وبورما أيضا ،[3] و يهدف تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

[1] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسييرفرع النقود و المالية (نظام جديد)،جامعة الجزائر، 2001-2005.،ص ص32-34.

[2] أوسرير منور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي، ورقلة، 22-23أفريل،2003،ص51.

[3] بومدين يوسف ، دراسة اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية –مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات –الحاصل على شهادة الجودة العالميةISO، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2006،ص4

وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح.[1]

الواقع أن تجربة الآسيان (ASEAN) ستزداد قوة واتساعا في المستقبل، ومن المنتظر أن تنطلق في مجالات أكبر للتعاون تضع في أولوياتها المدخل الاقتصادي والمحتمل أن تتسع لتضم في المستقبل كلا من اليابان، والصين، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية تحت اسم مجموعة التعاون الاقتصادي الآسيوي .

في ذات السياق، ذهب (Virgin Baht) إلى تقرير ما يلي: " إن المناطق الحرة في جنوب شرق آسيا تتقدم بسرعتين. بلدان نامية نجد فيها الصناعات تستفيد من تكلفة منخفضة لليد العاملة، والتي هي مؤهلة قليلا. وبلدان أخرى متقدمة، تشجع إنتاج التكنولوجيا المتقدمة، وتتمثل في النمور الآسيوية الأربعة : (Corée du Sud، (Hong Kong)، (Singapour)، (Taiwan)، فبالنظر لانطلاقتهم الاقتصادية، فقد توجهوا نحو مخططات تنمية الحظائر التكنولوجية...، إن إستراتجيتهم تتحدد غالبا بالنظر للأسواق المراد استغلالها. غير النمور لا تتردد في إقامة مناطق حرة خاصة بها في هذه البلدان، وذلك لحماية منتوجاتها مثلما هو الحال بالنسبة لـــــــــ (Taiwan)، Vietna)..."[2] فأهمية هذه التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة اقتصاديا تبحث عن أشكال جديدة للتعاون و الشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أوسع و أكبر.[3]

2- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك المعروفة اختصارا باسم أبيك APEC : [4]

أنشئ هذا التجمع في عام 1989 ليمثل اكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020 ويضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين) ويتكون هذا التكتل من 21 دولة مطلة على حوض المحيط الهادي أو الباسيفيكي وموزعة على أربع قارات هي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية و أسيا و استراليا هذه الدول هي usa، كندا ، المكسيك و أعضاء تكتل L'AFTA سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند، الفلبين، بر وناي، فيتنام، وهم أعضاء تكتل " آسيان " اليابان و الصين كمبوديا ، بورما ، هونج كونج ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، تيوزيلتا ، أستراليا ، غيانا الجديدة شيلي ، ويهدف هذا التجمع لتحرير التجارة بين دوله بإزالة كافة الحواجز بين الأعضاء و الانتقال الحر للعمالة

[1] لحمر حديجة ،دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية (واقع و أفاق)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر ،2005،ص133.

[2] محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، 2002،ص ص127-128.

[3] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص102.

[4] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص48.

ورؤوس الأموال وزيادة حجم الاستثمارات و التجارة المتبادلة وهو ما يحقق لدوله ومنظماتها مزايا ونقاط قوة نسبية ويشكل قيودا وتحديات لمنظماتنا العربية .[1]

وقد قصدت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا التجمع إرسال إشارة إلى شركائها القدامى في أوروبا ،والتي طالما دخلت معهم في مشكلات معقدة حول بنود اتفاقية الجات أنها يمكن أن تمضي قدماً في سياستها بدونهم،و أنه إذا قدر لهذا التجمع أن ينضم إلى اتفاق كاتفاق النافتا فإن ذلك يعني قيام سوق ضخم ليس له نظير في العالم من حيث أدائه الاقتصادي وعدد سكانه فالدول الواقعة على تجمع المحيط الهادي بما غيها الولايات المتحدة تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم وتساهم بحوالي 40 % من تجارته الخارجية.[2]

[1] بومدين يوسف ،مرجع سابق،ص4.

[2] مداني لخضـــــر،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظـــل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائـــــر، قسم العلوم الاقتصادية، 2006،ص108.

خلاصة الفصل

من دراستنا في هذا الفصل للمفاهيم والمرتكزات للتكامل الاقتصادي توصلنا إلى أن:

- التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول، ويعود ظهوره كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول.
- المزايا والمنافع التي تعود على الدول المتكاملة هي التي تدفعها إلى التكامل.
- هناك عدة تكتلات بين الدول في العالم إلا أن البعض منها لم يتمكن من النجاح ويعزى ذلك إلى عدة أسباب بعضها سياسي والبعض الأخر اقتصادي.
- تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.
- يوجد عدد من الشروط لابد من تحقيقها لإرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ،وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق بل هي صعبة ومعقدة جدا ويقتضي الأمر أن تمتد عملية التكامل الاقتصادي على فترة زمنية معقولة تقسم إلى مراحل متعاقبة تسمح كل منها بتصور وتطبيق حلول للمشاكل التي تعترض التكامل خلالها، وكل هذا من اجل تحقيق مزايا ومنافع اجتماعية وسياسية وغيرها، تتمثل فيما يمكن أن يحصل من تطوير اجتماعي وثقافي في مجرى عملية التكامل ،وفي زيادة القوة السياسية للدول من خلال تكاملها.
- تحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتض تحمل العديد من التضحيات والمصاعب.

الفصل الثاني

من الاندماج الاقتصادي الأوروبي إلى نشوء الوحدة النقدية الأوروبية

تمهيـــد

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الأوروبي

المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية –اليورو–

المبحث الثالث: أثر الوحدة النقدية الأوروبية –اليورو– على اقتصاديات بعض الدول

خلاصـــة الفصـــل

تمهيد

تعتبر تجربة الدول الأوروبية من أكثر تجارب التكامل الاقتصادي طموحا ونجاحا، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا ولقد حققت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على وجه التحديد درجة عالية من التكامل، وهو تكامل استراتيجي استطاع أن يذيب كل صراع ويزيل كل التباس، تكامل بفكرة تجسيد منظمة أوروبية للتعاون الاقتصادي ليثمر بإنشاء سوق مشتركة دون حواجز جمركية ومن ثم الوصول إلى ما يعرف بالاتحاد الاقتصادي الأوروبي اتحاد اكتمل بالمرور من العملة الوطنية إلى العملة الأوروبية الموحدة . ولإعطاء فكرة حول هذا التكتل الاقتصادي سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية النظام النقدي الأوروبي، الوحدة النقدية الأوروبية، آثر الوحدة النقدية الأوروبية .

المبحث الأول: ماهية النظام النقدي الأوروبي

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من نتائج وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون بمثابة تجسيد عملي لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا في جانب، وتطرح خطوة أولى تجاه نظام أوروبي جديد من جانب آخر.

في ظل هذا المناخ خرج اقتراح توحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كان يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات، على ألا تتم هذه السيطرة بالطرق التقليدية عن طريق الاتفاقات الثنائية بين الحكومات، ولكن من خلال سلطة مشتركة تكون قراراتها ملزمة لهذه الحكومات. [1] ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الجماعة الأوروبية الاقتصادية ونشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي.

المطلب الأول: الجماعة الأوروبية الاقتصادية

التطرق في البداية إلى المصطلحات الآتية:

- الجماعة الأوروبية The European Community
- الجماعات الأوروبية The European Communities

فاصطلاح الجماعة الأوروبية The European Community إنما يطلق على التنظيم الأوروبي المنبثق عن المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث، مضافا إليها مجال التعاون السياسي بين دول الجماعة الإثنى عشر والذي تم استحداثه في مطلع السبعينات.

أما اصطلاح الجماعات الأوروبية The European Communities فيشمل على التنظيمات التكاملية الثلاث الآتية:

- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب European Coal and Community والتي يرمز اختصارا بـــــ ECSC، والتي أنشئت بمقتضى معاهدة باريس The Treaty of Paris الموقعة في 18 أبريل عام 1951.
- الجماعة الاقتصادية الأوروبية Europan Economic Community التي يرمز لها اختصارا بـــــ EEC والتي أنشئت بمقتضى معاهدة روما Treaty of Rome في 25 مارس عام 1957.

[1] أسامة المحدوب، العولمة الاقتصادية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 2001، ط2، ص57.

- الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية European Atomic Energy Community "EAEC" والتي يطلق عليها اختصارا اليوراتوم Euratom والتي أنشئت بمقتضى معاهدة روما Treay of Rome في 25 مارس 1957.

وجدير بالذكر أن المادة (6) من معاهدة ماستريخت The Treaty of European Union قد غيرت إسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية Europan Economic Community إلى الجماعة الأوروبية Europan Community وتميل جميع الإصدارات الرسمية للأجهزة التنظيمية للجماعة الأوروبية إلى اصطلاح الاتحاد الأوروبي European Union على اعتبار أن الاتحاد هو أعلى درجات التكامل الاقتصادي.[1]

و لقد كانت أولى محاولات التوجه إلى الوحدة في سنة 1947 حين تم توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي (البينولكس Benelux)، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ، وفي عام 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي على اثر مشروع مارشال وضمت تلك ال17 دولة أوروبية ، و تكونت النواة الأولى للوحدة الأوروبية حينما[2] قام وزير خارجية فرنسا مسيو شومان عام 1950 بإقامة اتحاد الفحم والصلب مع ألمانيا الغربية مع دعوة دول أخرى للانضمام. فلاشك في أهمية كل من الفحم والصلب للصناعة عامة ولصناعة الأسلحة خاصة، ومن ثم فإن مثل هذا الاتحاد لا يمثل جانبا اقتصاديا فقط بل سياسيا كذلك، كما أن اتفاق فرنسا مع ألمانيا–العدو اللدود لها– يدل على رغبة فرنسا في فرض قدر من السيادة والرقابة على الصناعة الألمانية. ولقد استجابت دول البنلكس وكذلك ايطاليا للانضمام لهذا الاتحاد وذلك على عكس بريطانيا التي لم تتحمس للانضمام وتم توقيع اتفاقية الفحم والحديد European coal and steel cmmunity عام 1951 حيث تضمنت إلغاء التعريفة ونظام الحصص فيما يتعلق بالتجارة بين الدول الأعضاء في الحديد الخام والفحم والكوك والصلب وفرضت تعريفة خارجية واحدة على وارداتها من الدول الأخرى.[3]

ويمكن القول إن مشروع شومان قد استطاع أن يضع بداية حقيقية للتعايش الألماني –الفرنسي بعد صراع استمر سنوات وعقود، وذلك عن طريق إزالة بعض الهواجس الألمانية من أمام الفرنسيين، بوضع صناعة الفحم والصلب في ألمانيا، وهي أساس الصناعات العسكرية، تحت وصاية دولية.[4]

وكان للنجاح الذي حققته اتفاقية باريس الأثر الايجابي للدفع بمسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الأحسن، ما أدى بالأوروبيين لتوقيع اتفاقية جديدة بتاريخ 1957/3/25 بمدينة روما الايطالية، دخلت حيز التنفيذ في بداية1958.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص ص54-55.

[2] مفتاح صالح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص107.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص177-178.

[4] سالم توفيق النجفي وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2005،ص ص163-164.

نصت هذه الاتفاقية أساسا على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، بهدف إنشاء سوق أوروبية مشتركة. [1] وتعتبر هذه السوق الأوروبية المشتركة أعلى مراحل التعاون والاندماج الاقتصادي التي شهدتها أوروبا حتى الآن .[2]

وإن تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)* في عام 1958 يمكن اعتبارها أكثر التطورات أهمية فيما يتعلق بالتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. والتي تكونت في الأساس من ستة دول هي: ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج. [3]

ويمكن اعتبار اتفاقية الفحم والصلب التي وقعت في باريس عام 1951، والاتفاقيتين اللتين وقعتا في روما عام 1957 تشكلان حجر الزاوية لجماعة الأوروبية. وفي عام 1967 تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية وإيراتوم في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية (EC European Communiy). وفي عام 1968 قامت الجماعة الأوروبية بإنجاز إقامة إتحاد جمركي بين أعضائها تم بمقتضاه تطبيق تعريفة جمركية موحدة على المستوردات الخارجية، وإلغاء جميع أنواع الضرائب والعوائق أمام التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة كافة القيود على حركة العمل ورأس المال وتبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل. وزاد عدد أعضاء الجماعة الأوروبية من 6أعضاء في عام 1957 إلى 15عضوا في عام 1995. حيث انضمت عام 1973 إلى الجماعة الأوروبية كل من الدانمرك، وايرلندا، والمملكة المتحدة، وانضمت اليونان في عام 1981، وكذلك إسبانيا والبرتغال في عام 1986، وتلتهما النمسا وفنلندا والسويد في عام 1995، وفي عام 2004 قامت بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عشر دول من دول أوروبا الشرقية والتي كانت سابقا أعضاء في المنظومة الاشتراكية ليصبح عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي 25عضوا.[4]

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء المهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1400 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، ما يزيد على 7000مليار دولار، ويعتبر

*(EEC) : Europan Economic Community

[1] مداني بن بلغيث، عبد الوهاب ددان، انعكاسات العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.ص552 .

[2] أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص448.

[3] مورد خاي كريانين، ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، مريخ للنشر، الرياض، 2007، مريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 177.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2007، ص427.

التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي بـــــــــــــ380مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة. [1]

- **أغراض الجماعة الاقتصادية الأوروبية**

لقد وقعت معاهدة روما " لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر والتوازن، وتحقيق المزيد من الاستقرار، والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية، والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء". أما وسائل تحقيق هذه الأغراض فهي خلق "سوق مشتركة"، والتقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية (مادة 2 من المعاهدة)، وبعبارة أدق (مادة 3) ما يلي:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل العوائق التي تحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والسلع ورأس المال.
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.
- تنسيق السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية (لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات)، وخطر السياسات التي تشمل حركة المنافسة، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.
- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- ارتباط الدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي

ورغبة من الدول الأوروبية في تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بينها فقد قررت هذه الدول إنشاء اتحاد نقدي بينها، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية

[1] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص44.

[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998،ط1، ص 149.

والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف.

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية بوضع خطة تفصيلية لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية، حيث قامت بتقديم تقريرها في عام 1971، الذي عرف بتقرير "وارنر" رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورج في ذلك الوقت. حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7-10 سنوات وأوصت اللجنة بتطبيق هامش أسعار صرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين ± 0.6% وقبل البدء بتطبيق توصيات اللجنة، وفي أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخطير بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، [1] وبسبب استفحال أزمة النظام النقدي الدولي بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973، وما أدت إليه من تراجع في أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، وكان على الأوروبيين انتظار العام 1978 ليتم الاتفاق على خلق نظام نقدي أوروبي بدأ العمل به في يوليو 1979 بإنشاء وحدة النقد الأوروبي الايكو(ECU).

- **أهداف النظام النقدي الأوروبي هي:**

1- يحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء وخاصة في المجال النقدي، والمالي ومن ثم تتاح الفرصة لدول الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافها الاقتصادية وخلق كيان اقتصادي يحقق نوع من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار الأمريكي.

2- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية اليورو على المستوى الدولي.

3- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي.

4- خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أساس موحد.

5- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو.[2]

- **مراحل تطور نظام النقد الأوروبي :**

[1] معتز سلمان عبد الرزاق الدوري، مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في إتباع إستراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية(دراسة تحليلية)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص1-2.

[2] انتظار أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق استراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية قراءات استراتيجية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص ص 146-147.

لقد جاء نظام النقد الأوروبي متأخرا، إذ لم تظهر بوادره إلا مع تدهور نظام بريتن وودز في بداية السبعينات من القرن الماضي. وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال عرفت الدول الأوروبية تجربتين متمايزتين قبل الوصول إلى مرحلة اليورو.[1] تم تعيين النظام النقدي الأوروبي في عام 1979، بالتزامن مع بناء سوق كبيرة

1-نظام الثعبان النقدي: قام الاتحاد الاوروبي عام 1972 طبقا لما سمي بنظام "الثعبان النقدي" بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الاعضاء بالنسبة للعملات الاجنبية وكانت بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.25% حول سعر الدولار.[2] بالإضافة إلى استحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات دول الجماعة وهو ±1.25% وهذا الهامش هو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية مقابل بعضها البعض، وهذا يعني أنه أصبح هناك هامشان لتحرك أسعار صرف العملات الأوروبية بعضها البعض، وقد كان الهامش الاول اكبر من الهامش الثاني. وقد اطلق على نظام سعر الصرف الأوروبي في هذه الحالة نظام "الثعبان داخل النفق" حيث إن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الاوروبية مقابل الدولار وتقلبات أسعار صرف العملات الاوروبية مقابل بعضها البعض مشابهة لحركة الثعبان داخل حجرة أو داخل النفق كما أطلق عليه، ولاشك إن هذا النظام يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح بها للتحرك في إطارها.

لم يستمر العمل بنظام داخل النفق طويلا نظرا لاضطراب أسواق المال الدولية. وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الاوروبية ومن ثم تعويم هذه العملات، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها دول المجموعة والمعقدة التي أثرت على اقتصادياتها في منتصف السبعينات إلا أن الجماعة لم تتوقف عن البحث عن بدائل لنظام نقدي مستقر في أوروبا.[3]

2- نظام الإيكو ECO

ويمكن تعريف الـــ ECU على أنها "سلة تتكون من مختلف العملات الوطنية لدول المجموعة الأوروبية والمرجحة حسب الوزن الاقتصادي لكل دولة، ويتم إعادة النظر في هذه السلة كل 5سنوات للأخذ بعن

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 108.

[2] بوشنافة أحمد وآخرون، اليورو والعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص ص 52-530.

[3] خالدي خديجة وآخرون، تطور ومكانة اليورو في النظام الاقتصادي العالمي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص233-234.

الاعتبار التغيرات الحاصلة في سعر إحدى العملات".[1] وكان الايكو وحدة حسابية بالنسبة للمدفوعات بين البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي .[2]

و في سعي الدول الأوروبية إلى إقامة نظام نقدي متماسك وفعال أصدرت في نهاية عام 1978 قرار يقضي بإعادة بعث عملية الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية فيما بينها ليبدأ العمل به في عام 1979[3] وبذلك تم تعيين النظام النقدي الأوروبي في عام 1979 ، [4]ويتكون من:

-آلية ضبط سعر الصرف. – آلية الائتمان – وحدة النقد الأوروبية.

أ- **آلية ضبط أسعار الصرف**: انظم إلى هذه الآلية كل أعضاء الجماعة الأوروبية ماعدا بريطانيا التي لم تنضم في ذلك الوقت وانتظرت إلى غاية 1990 وتقوم هذه الآلية على ثلاث ركائز أساسية وهي:

أ-1- تحرير أسعار صرف العملات الأوروبية.صعودا وهبوطا حول القيمة المركزية للمارك الألماني في نطاقين، الأول هو النطاق الضيق الذي يسمح بصعود وهبوط العملة بنسبة 2.25% حول القيمة المركزية للمارك. والنطاق الثاني هو الأوسع الذي يسمح بتغيير العملات في حدود 6% حول القيمة المركزية للمارك ونتيجة للأزمة النقدية تم توسيع النطاق إلى 15% لجميع العملات

أ-2- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية الإيكو حيث أنها تستخدم كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية

أ-3- لا يتم تعديل أسعار الصرف المركزية التي تحدد علاقة كل عملية بوحدة النقد الأوروبية إلا باتفاق دول الجماعة.

ب- **آليات الائتمان:** يسمح لدول الجماعة التي تعاني مشاكل اقتصادية معينة بالاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ لهذا الغرض وذلك من أجل الحفاظ على أسعار صرف عملاتها.

---

[1] ماجدة مدوخ، سهام عاشور، اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص 2-3.

[2] Jean-pierre helfer , jacques orsoni, gestion financière internationale, édition Vuibert, paris, 1998, p26

[3] عبد الله غالم،آثار اليورو على الاقتصاديات العربية إشارة خاصة لحالة الجزائر،الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص242.

[4] Jean-pierre faugère, économie européenne, presses de sciences po et Dalloz, paris,1999, p226.

ت- **وحدة النقد الأوروبية:** لقد كانت البداية حين اتفق الرئيس الفرنسي مع المستشار الألماني "هلموت أشميت" عام 1978على تسريع مشروع الوحدة النقدية الأوروبية، بحيث تحل هذه العملة محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية. ووافق زعماء دول الجماعة الأوروبية في نهاية السنة ليبدأ العمل بنظام النقد الأوروبي في شهر جويلية 1979 مع استحداث وحدة النقد الإيكو وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية التي كانت في ذلك الوقت تضم 9دول حيث انضمت بعد ذلك اليونان 1981 ثم إسبانيا والبرتغال وتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته ولإعطاء نظرة عن قوة العملات المشكلة للسلة نقدم أوزان تعود لعام 1995.

جدول رقم 1: الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية

الدولة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا	إسبانيا	الدانمارك	ايرلندا	اليونان	البرتغال
العملة	المارك	الفرك	الجنيه	الليرة	فلورين	الفرنك	بيزيتا	الكرون	الجنيه	أدراخما	الأسكودو
الوزن (%)	33.3	20.49	10.47	7.17	10.47	8.75	4.24	2.72	1.04	0.47	0.71

المصدر: عبد الله غالم،آثار اليورو على الاقتصاديات العربية إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص3.

ومن سنة 1981أصبح الإيكو مستخدما في جميع مجالات النشاط الاقتصادي في داخل المجموعة الأوروبية. ووسيلة دفع بين البنوك المركزية الأوروبية، لذلك فان وحدة النقد الأوروبي تستخدم كما يلي:

- مقياسا للانحرافات في السعر الفعلي لوحدة النقد الأوروبية والسعر المركزي للعملات الأوروبية بهدف التحقق من مدى وقوع هذه الانحرافات ضمن الهامش المقرر لها.
- لتقييم الديون والالتزامات بين البنوك المركزية الأوروبية، وأيضا لحساب القروض المقدمة من صندوق النقد الأوروبي للدول التي تعاني من صعوبات في إبقاء تقلبات قيمة عملتها ضمن الهامش المحدد لها.
- لوضع ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

ورغم التقدم الحاصل في المجال النقدي بإدخال الايكو فإن أوروبا واصلت بحثها لتطوير نظامها النقدي لتصل أخيرا إلى الوحدة النقدية في ظل العملة الأوروبية الموحدة اليورو في السنة الأخيرة من القرن العشرين

بعد أن هيئت معاهدة ما ستريخت كل الظروف الملائمة. [1]

3- **الورقة البيضاء سنة 1985:** وتعتبر كل من الورقة البيضاء سنة 1985 والوثيقة الأوروبية الموحدة سنة1987 هما المكونان الأساسيان لمشروع أوروبا الموحدة عام 1992، وتضم الورقة البيضاء (300) إجراء تم تخفيضها إلى (279) مع تحديد جدول زمني لجميع الأعمال، وتم انجاز ما يقرب 25 في المائة من الجدول الزمني خلال الفترة من مارس 1985 إلى نهاية 1988.

4- **الوثيقة الأوروبية الموحدة:** بتاريخ 17 فبراير1986 تم إدخال تعديلات على اتفاقية روما بموجب الاتفاقية الموقعة في لكسمبورغ وهي الوثيقة المسماة بالوثيقة الأوروبية الموحدة، حيث تولد لدى الأوروبيين شعور سلبي إزاء وضعيتهم الاقتصادية، إذ اكتشفوا أن أوروبا كانت أسوأ أداء من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الأزمة.

إن نسبة أوروبا في السوق العالمي في تراجع، رغم أن نسب الدول الأوروبية منفردة في تزايد، وبالرجوع إلى أرقام الجات للعام 1990 فان حصة الدول الأوروبية التسع الأكثر غنى تصل إلى 38.3% من الصادرات العالمية من البضائع، ومن بين الدول العشرة المصدرة الكبار توجد ست دول أوروبية يمثلون نسبة 37.7% من السوق العالمية.

أما حين ننظر إلى حصة أوروبا من الصادرات العالمية فإنها تكاد تكون مستقرة، لكن عندما نركز بالصادات خارج المجموعة الأوروبية فإن هذه الحصة تميل للانخفاض. وتميزت الأوضاع القطرية بانخفاض نسبي في معدلات الانتاج وارتفاع معدلات البطالة، وهو ما تطلب وضع هذه الوثيقة التي أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها اسم " Marché intérieur" بطريقة تدريجية تنتهي في 1992/12/31 مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتحرير الكامل لعناصر الإنتاج، والاهتمام بالمناطق الريفية وتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، كما اهتمت الوثيقة بالسياسة الخارجية الأمنية لدول الاتحاد. [2]

المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية –اليورو–

سنتطرق في هذا المبحث إلى اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية الأوروبية، والنظام الأوروبي للبنوك المركزية

المطلب الأول: : اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية الأوروبية.

[1] عبد الله غالم،مرجع سابق،ص ص242- 243

[2] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص109.

من أجل تفعيل مخطط (وارتر) ومواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية قامت الدول أعضاء الاتحاد بإدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة [1] من قبل وزراء الخارجية والمالية للدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي الأوروبي (EEC) الذي تأسس في عام 1957.[2]في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر سنة1991 أثناء اجتماع المجلس الأوروبي، وتم المصادقة عليها في فبراير 1992 [3] من قبل: بلجيكا، فرنسا، اليونان، لكسمبورغ، ايرلندا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، الدانمارك. من هذا التاريخ بدء الحديث الفعلي والإقرار الرسمي لأوروبا بتحقق الوحدة النقدية الأوروبية.

وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعيا واجتماعيا أي بمثابة دستور عمل للإتحاد مستقبلا، وهي تعديلات نهائية لمعاهدة روما التي نشأت بموجبها الجماعة الأوروبية، استهدفت معاهدة ماستريخت [4] أهدافا اقتصادية وسياسية وأمنية وتمحورت حول المجالات التالية:

- تحقيق السوق الموحدة والقيام بسياسات مشتركة.
- القيام بأعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.
- التعاون في مجالات العدالة والشرطة خدمة للأمن الداخلي.

إن معاهدة ماستريخت غيرت البناء الأوروبي مما استدعى تغيير اسم الجماعة الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي"UE".

وهنا دعت اتفاقية ماستريخت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى سرعة الاستعداد لتكوين اتحاد اقتصادي ونقدي وذلك لضمان:

- استقرار أسعار الصرف داخل الاتحاد الأوروبي
- استقرار الأسعار في دول الاتحاد الأوروبي
- تقارب أسعار الفائدة داخل دول الاتحاد الأوروبي

تكلم عن الأنظمة النقدية التي سبقت العملة الموحدة بكل تفصيل، الهيكل التنظيمي ، الجدول الزمني لتنفيذ اليورو [5]

[1] كمال رزيق، قاسي ياسين، المكانة الدولية لليورو في ظل تحديات الدولار، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص242.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار حرير للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ، ص138.

[3] خليفي الزوبير، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع تسيير،جامعة الجزائر،2002، ص34.

[4] إنصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، بسكرة، 2005،ص ص16-17.

[5] عبد الله غالم،مرجع سابق،ص ص343-345.

هناك بعض الشروط أو المعايير الاقتصادية التي يجب على دول المجموعة أن تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية واعتماد اليورو كعملة نقدية موحدة، ونظرا لوجود اختلاف في مستويات الأداء الاقتصادي، فإن المؤشرات الاقتصادية الكلية سوف تختلف حتما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، ومن ثم فإنه من غير المنطقي أن تنضم كل الدول إلى هذه المعايير دفعة واحدة، ولكنها ستبدأ بتلك التي تحقق المعايير والشروط ثم تنظم إليها باقي الدول التي سوف تحقق هذه الشروط فيما بعد.وتتمثل هذه المعايير في : [1]

أ- **معدل التضخم:** بداية تم الاتفاق على أنه يتعين على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار، بحيث يجب أن لا يزيد معدل التضخم في الدولة عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار. إلا أن الانتقاد الذي وجه لهذا المعيار هو قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، لذلك استقر القرار على نسبة تضخم لا تتجاوز 2.7%.

ب- **سعر الفائدة:** يتعين على الدول المؤهلة للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي تحقيق استقرار في أسعار الفائدة بحيث لا يزيد متوسط أسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل فيها عن أسعار الفائدة المقابلة لأقل ثلاث دول بالإتحاد في معدل التضخم بأكثر من 2% وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، أي 7.8%.

ت- **سعر الصرف:** يجب على الدول الراغبة في الانضمام أن تحقق استقرارا نسبيا في أسعار صرف عملاتها، بحيث تبقى في حدود التقلبات التي حققها خلال السنتين السابقتين لفترة الاختبار.

ث- **عجز الموازنة:** حددت الاتفاقية أن على الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي عدم تجاوز نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة 3% من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا انخفضت نسبة هذا العجز انخفاضا جوهريا ومتواصلا لتقترب من هذه القيمة المعيارية بصفة استثنائية ومؤقتة، وبقيت نسبة العجز قريبة من هذه القيمة.

ج-**المديونية الحكومية:** نصت الاتفاقية على أن لا يزيد إجمالي الديون الحكومية المستحقة على الدول المنضمة للاتحاد النقدي الأوروبي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من هذه القيمة المعيارية بسرعة مرضية.

يذكر في الأخير أن دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (في تاريخ بدء التعامل باليورو في 1999/01/01) كانت قد حققت في معظمها هذه المعايير، إلا أن بعضها لم ينضم إلى نظام التعامل باليورو وهي: بريطانيا والسويد والدانمارك، بينما انضمت إليه رسميا إحدى عشر دولة وهي: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، ايرلندا،

[1] عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في والتكامل الاقليمي(دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص58.

النمسا، فلندا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، البرتغال، أما اليونان فإنها لم تستوف معايير الانضمام في هذا التاريخ، لذلك تأجل انضمامها إلى بداية سنة 2001 ليصبح العدد الإجمالي لدول اليورو إثنا عشر دولة. [1]

جدول رقم 2: معايير الوحدة النقدية الأوروبية

الشروط	معدل التضخم	نسبة الدين من PIB	نسبة عجز الميزانية من PIB	معدل الفائدة طويلة المدى
المعدل المتفق عليه / الدول	% 2.7	%60	%3	%7.8
أسبانيا	1.8	68.8	2.6	6.2
السويد	1.9	76.6	0.5	6.5
البرتغال	1.8	63	2.5	6.2
النمسا	1.1	66.1	2.5	5.6
هولندا	1.8	72.1	1.4	5.5
لكسمبورغ	1.4	6.7	1.7-	5.6
إيطاليا	1.8	121.6	2.7	6.7
ايرلندا	1.2	66.3	0.9-	6.2
بريطانيا	1.8	53.4	1.9	7
اليونان	5.2	108.7	4	9.8
فرنسا	1.2	58	3	5.5

[1] سليمان ناصر، اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص209.

فنلندا	1.3	55.8	0.9	5.9
ألمانيا	1.4	61.8	2.7	5.6
الدانمارك	1.9	61.3	0.7	6.2
بلجيكا	1.4	122.1	2.1	5.7

المصدر:تشام فاروق، النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص471.

حددت اتفاقية ماستريخت حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي جدول زمني لتطبيق العملة الموجدة.[1]وتلزم الجماعة الأوروبية بأن تنشئ على ثلاثة مراحل عملة أوروبية واحدة[2] وهي :

المرحلة الأولى (1990/07/1-إلى 1993/12/31)

تم خلال هذه المرحلة تحرير حركة رؤوس الأموال وإتمام برنامج السوق المشتركة وكذا رفض اللجوء إلى التمويل النقدي للعجز العمومي وتدعيم تنسيق انتهاج السياسة الاقتصادية والنقدية، كما تم وضع آليات مشتركة وفقا لاتفاقية ماستريخت 1992 بعد تجميد سلة الإيكو منذ 1993/1/1 على اعتبار أن 1 إيكو =1 يورو .

المرحلة الثانية (1994/1/1- إلى 1998/12/31)

تم خلال هذه المرحلة إنشاء المعهد النقدي الأوروبي (IME) ليعوض لجنة البنوك المركزية والصندوق الأوروبي للتعامل النقدي، كما تم اللجوء إلى مراقبة متعددة الأطراف لمدى تقيد الدول الأوروبية بالمخططات المشتركة تحضيرا للانتقال النهائي إلى العملة الموحدة.[3]

المرحلة الثالثة (1999/1/1)

وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو)، تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ESCB) الذي يضم كل البنوك

[1] Andrew Harrison, et autres, Business international et mondialisation (vers une nouvelle Europe), traduction de la édition anglaise par Siméon fongang préface de Christian aubin, bibliothèque nationale, paris, 2004, p375

[2] كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الإسكندرية، 2003،ص226.

[3] سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، أثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص377.

المركزية لدول الأعضاء، وقد تم الإعلان عن ميلاد اليورو في يناير 1999 ليكون أشهر حدث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحالي.[1]

وأصبحت هذه العملة حقيقة بداية منذ يناير عام 2002 حيث حلت هذه العملة محل عملات قوية في 12 دولة من 15 دولة في ذلك الحين.[2] ويعد اليورو المنافس القوي الذي سيزاحم الدولار على عرش وسوق المعاملات المالية والنقدية الدولية، وعلى الرغم من الهجوم الشرس الذي شنته بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية على اليورو، إلا أنه من المتوقع أن ينجح اليورو في اجتياز العقبات والعراقيل التي ستواجه قبوله الدولي. وإذا كان الوضع الحالي يشير إلى أن هيمنة الدولار على سوق المعاملات الدولية، وأن عدد كبير من دول العالم ستستمر في استخدام الدولار كعملة احتياطي رئيسية، إلا أن الدولار لن يكون العملة الوحيدة التي سوف تستخدم لهذا الغرض، بل أن اليورو سيزاحمه، وأنه من المتوقع أن تقوم بعض الدول الكبرى بالضغط على اليورو، إلا أن قدرة البنك المركزي الأوروبي على استخدام وتطبيق سياسات نقدية حصيفة ورصينة لتقوية مركز اليورو، ومرونة التعامل به ووفرة عرضه سيحدد مدى الإقبال عليه، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها .[3]

- **شرط نجاح تدويل اليورو:**

التفكير في اليورو كعملة دولية تنافس الدولار الأمريكي وتقوم بوظائف العملة الدولية يتوقف على مدى فعالية وجودة السياسات النقدية والمالية والضريبية والاقتصادية بصفة عامة المتبعة في بلاد اليورو ككل من جهة وبتحديث السوق المالية الأوروبية الموحدة بدرجة كافية حتى تتوفر فيها آليات استثمارية متنوعة ومتطورة تنافس ما هو متاح حاليا في الأسواق المالية الأمريكية والبريطانية واليابانية من جهة أخرى. وذلك يتطلب جملة من الشروط المؤدية للنجاح في لعب هذا الدور ومنها:

- تأمين وظائف العملة الدولية نوعا وكلفة .
- تسيير اقتصادي فاعل في منطقة اليورو.
- سياسات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد النقدي الأوروبي.
- استعداد البنك المركزي الأوروبي للقيام بمهامه.
- إقناع بريطانيا بالانضمام للاتحاد.
- الاستعداد الأمريكي للتعاون مع منطقة اليورو.

[1] قراوي أحمد الصغير، انعكاس اليورو على المعاملات المالية والتجارة الخارجية في الدول العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص270.

[2] مها محمود طلعت مصطفى،تقييم أثر اقتصاد الاتحاد الأوروبي على الصناعات المصرية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص328.

[3] محسن الخضيري،اليورو(الإطار الشامل والكاملللعملة الأوروبية الوحيدة-الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة)، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002، ص186.

- المحافظة على مكانة الـــــــــــــ (يورو) مقابل العملات المنافسة.
- نجاح اليورو يتعلق بمعدل صرفه بالمقارنة مع الدولار.
- النجاح في التعامل مع صندوق النقد الدولي. [1]

وقد رسم خبراء المال والنقد في البنك المركزي الأوروبي صورة المستقبل لليورو ومن خلال تقسيم المستقبل إلى ثلاث فترات زمنية هي:

الفترة الأولى: المستقبل القريب استغرقت مدته سنوات اعتبارا من 1999 حتى جانفي من سنة 2005، ومن هذه الفترة يتم التعريف باليورو وإدخاله إلى حيز التعامل الفعلي واكتسابه مجالات في أسواق النقد والمال وتعود المتعاملين عليه وإحاطتهم المعرفية الكاملة بخصائصه وأوضاعه.

الفترة الثانية: المستقبل المتوسط وتفوق مدته أيضا سبع سنوات اعتبارا من 2005 إلى جانفي 2012 وهي فترة بالغة الأهمية والخطورة، حيث تتحول اليورو من المرحلة الأولية الابتدائية القائمة على الميلاد والنمو وتثبيت الأقدام إلى مرحلة البناء التراكمي والتوسع والانتشار في المعاملات والعمليات بشكل ضخم.

الفترة الثالثة: المستقبل الطويل البعيد وتستغرق مدته ثماني سنوات من جانفي 2012 إلى جانفي 2020 وهي الفترة التي يتحول خلالها اليورو إلى كامل صفات الكتلة النقدية التي تفرض سطوها وقوتها. [2]

المطلب الثاني: النظام الأوروبي للبنوك المركزية

تضع المرحلة الثانية من اتفاقية ماستريخت خطوات تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB والذي يبدأ في يناير 1999، ويتكون النظام من البنك المركزي الأوروبي (ECB) والبنوك الوطنية المركزية للدول الأعضاء، وهذا النظام لا يتمتع بالشخصية القانونية عكس ECB الذي يكون الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية، ويقوم البنك بالمهام التالية:

- دعم وتقوية والتنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
- الإشراف على النظام النقدي الأوروبي
- تشجيع ومساندة المدفوعات.
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الاتحاد.
- تحديد الدور الهيكلي والتنظيمي للنظام الأوروبي للبنوك الموازية ESCB.

[1] علي بقشيش، وآخرون، الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة النقدية والاندماج الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص125.

[2] عبيد كمال، علاوي محمد لحسن، الأورو والاقتصاديات العربية المتوسطية في ظل الشراكة الأورو عربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص367-368.

- إدارة الاحتياطات النقدية (عملات أجنبية،ذهب) والإشراف على سك القطع النقدية، وتقع سلطة القرار داخل المصرف المركزي الأوروبي بأيدي ستة أشخاص هم الرئيس (المنتخب لثماني سنوات كحد أقصى). نائب الرئيس (المنتخب لأربع سنوات). وأربعة أعضاء آخرين.
- ويوضح الشكل التالي هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية: .[1]

شكل رقم 1: هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB

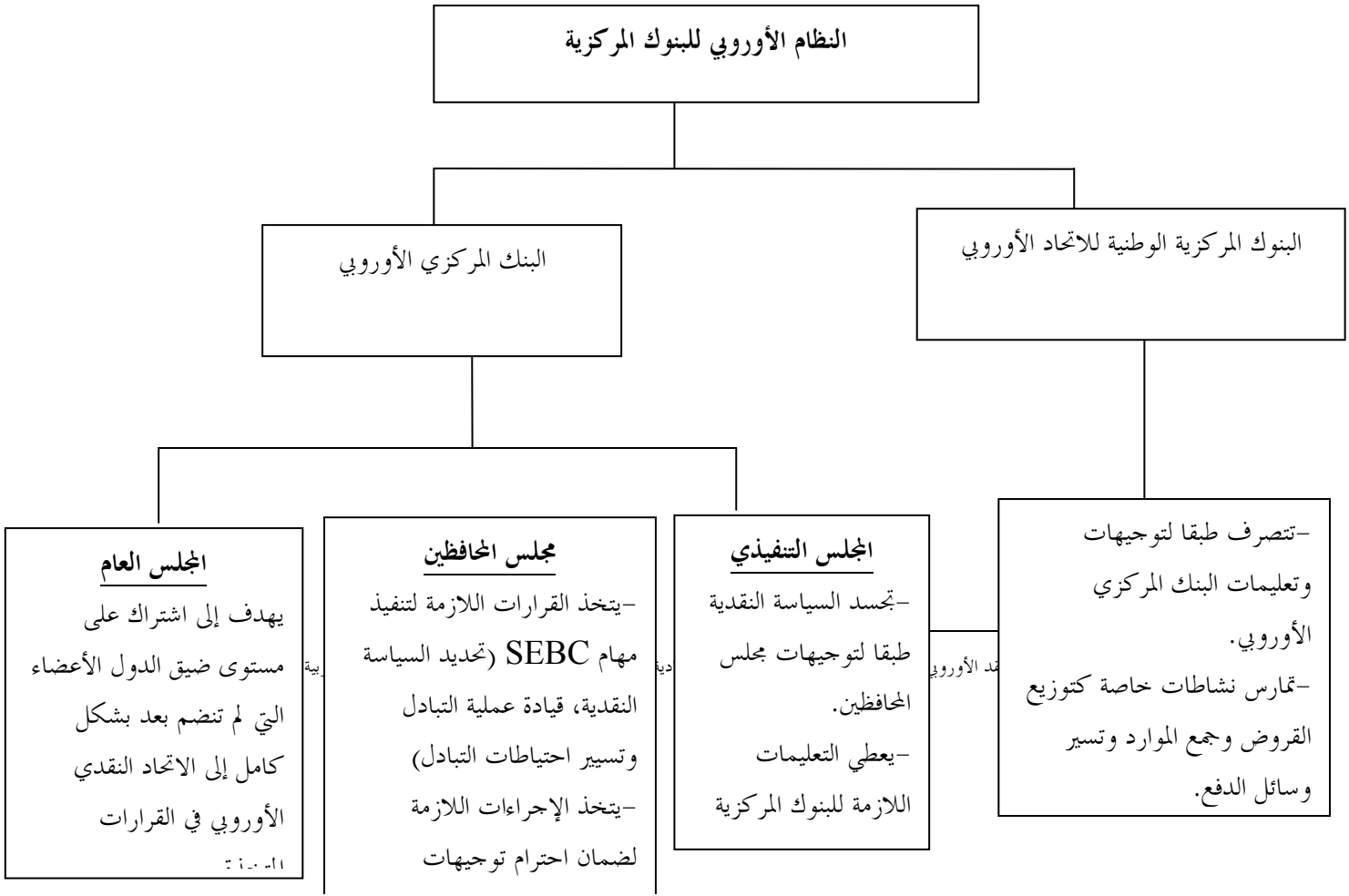

المصدر: وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص136 .

جدول رقم 3: نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك وقيمتها باليورو:

الدولة	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	قيمتها بالمليار
النمسا	2.3	1150
بلجيكا	2.9	1450
الدانمارك	1.55	775
فنلندا	1.35	675
فرنسا	16.2	8100
ألمانيا	22.95	11475
اليونان	2.3	1150
إيرلندا	0.95	475

الدولة	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	قيمتها بالمليار
إيطاليا	15.8	7900
لكسمبورغ	0.15	75
هولندا	4.25	2125
البرتغال	2.25	1125
أسبانيا	9.3	4650
السويد	2.35	1150
إنجلترا	15.6	7800
الإجمالي	%100	50075

المصدر: وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص137.

ومن المتوقع أن يسلك المصرف المركزي الأوروبي طريقا متشددا وهذا وخاصة وأن السوق ستكون سائلة جدا غداة إصدار اليورو وطرحه للتداول، ولا شك أن تحقيق ECB لأهدافه يتطلب أن يكون مستقلا سياسيا ووظيفيا بمعنى ألا يتلقى الأوامر من أية حكومة وطنية أو أي مؤسسة أخرى في الاتحاد الأوروبي، كما يجب أن يمتلك الأدوات والتقنيات التي تساعده على تحقيق أهدافه النقدية وأن يستمر متخذو القرار وباقي المديرين فترة طويل لتحقيق مثل هذا النوع من الاستقلال.

فاستقلالية البنك المركزي الأوروبي في تعريف وتنفيذ السياسات النقدية للاتحاد الأوروبي لا تتحقق إلا من خلال هيمنته على الضرائب وسياسات معدل التحويل دون تدخل من أي جهة حتى ولو كانت حكومات الدول الأوروبية المعنية بتنفيذ هذه السياسة.

- **السياسة النقدية لنظام اليورو:**

1- البنك المركزي الأوروبي:

تم انشائه في يوليو 1998 لحل محل مؤسسة النقد الأوروبية التي قامت بالعمل التحضيري جنبا إلى جنب مع النظام الأوروبي للبنوك المركزية، هناك هيئتان من هيئات اتخاذ القرار توجهان نظام اليورو في الاتحاد النقدي الأوروبي وهما:

- **المجلس التنفيذي:** يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من ستة أعضاء الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يتم الاتفاق عليهم، وتتمثل المهمة الأساسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسات النقدية بموجب التوجهات والقرارات التي يتخذها مجلس المحافظين، وذلك عن طريق إعطاء تعليمات للبنوك المركزية الوطنية، كما أنه مسئول عن الأعمال اليومية للبنك المركزي الأوروبي.
- **مجلس المحافظين:** يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للدول المشتركة في اليورو، ويعتبر هو المسئول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها، وفي هذا المجلس تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بنظام الأغلبية البسيطة وذلك فيما عدا القرارات المتعلقة باحتياطيات رأس المال والعملات الأجنبية لأن مثل هذه القرارات تؤثر على مراكز البنوك المركزية الوطنية. [1]

2- رأس مال البنك المركزي الأوروبي وحقوق التصويت:

يبلغ رأس مال البنك المركزي الأوروبي حوالي 5 بليون وحدة نقدية أوروبية (اليورو) يقوم بدفعها الدول الأوروبية الأعضاء في البنك المركزي الأوروبي. ويتم تحديد حصة كل دولة بناء على مؤشرات حجم السكان والقوة الاقتصادية بإعطاء أوزان أهمية واحدة لكل عنصر من عناصر التخصيص.

[1] وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص10-11 .

وسوف يكون لكل دولة صوت واحد في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي بغض النظر عن حصتها في رأس مال البنك المركزي الأوروبي ويحسب صوت رئيس البنك على أساس صوتين في حالة التصويت على سياسة ما. ويؤخذ في الاعتبار حصة رأس مال البنك المركزي الأوروبي عند إعطاء أوزان أهمية للأصوات عند اتخاذ قرارات تحديد حجم رأس المال الكلي. وتوزيع الأرباح وتحديد احتياطيات أسعار الصرف الأجنبية. [1]

3- العلاقة بين البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي:

تساهم البنوك المركزية الوطنية مع البنك المركزي الأوروبي في وضع وتحليل السياسة النقدية الأوروبية من خلال عدة مجالس متخصصة، يأتي مجلس المحافظين في البنك المركزي في قمة سلطة هذا البنك، وهو يتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي إلى جانب أربعة من محافظي البنوك المركزية الأوروبية الوطنية التي دخلت كتلة اليورو،

وهم يشغلون مقاعدهم في مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بصفتهم الشخصية، فهم لا يمثلون بلادهم، ولا يمثلون بنوكهم.

أما المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي فهو المجلس المسئول عن الإعداد للقاءات مجلس المحافظين طبقا للمادة 2/12 من قانون البنك المركزي الأوروبي، كما يعد المجلس التنفيذي هو المجلس المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس المحافظين، ولهذا المجلس أن يتلقى النصح والطلبات من اللجان المتخصصة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية والتي هي بدورها تتلقى تلك الطلبات أو النصائح من البنوك المركزية الأوروبية على مستوى كتلة اليورو، أو تلك البنوك المركزية التي مازالت خارج نطاق المساهمة في تكوين كتلة اليورو. [2]

4- أهداف السياسة النقدية لنظام اليورو:

تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع ولقد قدم مجلس المحافظين تعريفا كميا لاستقرار الأسعار هو "تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن 2%" ،ولتحقيق إستراتيجية السياسة النقدية لنظام اليورو فإن السياسة النقدية سوف تركز على عنصرين أساسيين هما:

[1] فريد راغب النجار، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة (الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية –التوقعات)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص49.

[2] فرج عبد الفتاح فرج، البنك المركزي الأوروبي وإشكاليات رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص102.

- **النقود:** حيث يستند إليها دورا بارزا في هذا الصدد، وذلك انطلاقا من أن التضخم ظاهرة نقدية على الأقل في الأجل الطويل، ولذلك وضع مجلس المحافظين ضوابط لعملية التوسع النقدي تتفق مع المحافظة على
- استقرار الأسعار وينسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب للإنتاج.
- **بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية:** ومن أهمها سعر الفائدة طويلة الأجل، الأجور، أسعار استيراد السلع...الخ، والتي يستعملها مجلس المحافظين في إجراء تقييم للمخاطر التي يتعرض لها استقرار الأسعار والتغلب عليها سريعا.

5-أدوات السياسة النقدية في الاتحاد النقدي الأوروبي:

أنشأت معاهدة ماستريخت المؤسسة النقدية الأوروبية وكان من العناصر المهمة ضمن التفويض الممنوح للمؤسسة النقدية الأوروبية وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها "النظام الأوروبي المركزية"، وكان دور المؤسسة النقدية الأوروبية استشاريا، حيث في حالة التوصل إلى توافق في الآراء

فإنها تقدم توصيات يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء كان دورها يقتصر على تحديد القضايا المهمة وتوضيحها، وإعداد قائمة من الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي، وقد نجحت المؤسسة النقدية الأوروبية في تجسيد الإطار المقترح للسياسة النقدية الأوروبية بدرجة كبيرة من التفصيل، وخلقت مناخ من الشفافية بشأن الوحدة النقدية وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كما يلي:

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** حيث تمثل الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي، ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي، وجمع ودائع الأجل الثابت ويستهلكها البنك المركزي الأوروبي غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية. وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

1- **التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية):** وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ثابت) وتلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية، وتقدم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي. وتقوم بدور الأداة الرئيسة لإدارة السيولة.

2- **التمويل الطويل الأجل**: وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت، متغير) ويوفر تمويلا طويل الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

3- **التعديل الطفيف**: ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، وتستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

4- **عمليات هيكلية**: وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد وأجل استحقاق متغيران، ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

ب- **التسهيلات الدائمة**: وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وسيكون هناك تسهيلان دائمان هما: "تسهيل لومبارد" الذي يستطيع البنوك الحصول من خلاله على السيولة بصورة فورية،والتسهيل الآخر هو "تسهيل الإيداع" الذي تستطيع البنوك من خلاله إيداع فائضها فيه على الفور، وستحدد أسعار الفائدة لهذين التسهيلين معا نطاقا لأسعار فائدة السوق وبذلك حد من تقلباتها.

ت- **شروط الاحتياطي**: في بداية النظام النقدي الأوروبي لم يكن هناك توافق في الرأي فيما يخص الشروط التي تتحدد على أساسها نسبة الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي، ويخدم نظام الحد الأدنى من الاحتياطي غرضين رئيسيين: الإسهام في استقرار أسعار الفائدة في سوق المال، وخلق طلب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي. وتستقر أسعار الفائدة عن طريق السماح للمؤسسات الائتمانية باستخدام إجراءات السعر المتوسط أي الامتثال لاشتراطات الاحتياطي على أساس متوسط حيازات الاحتياطي اليومي خلال فترة التزام لشهر واحد ونظرا لأن المؤسسات الائتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتياطاتها المطلوبة على أساس يومي يكون لديها حافزا على تخفيف تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار الفائدة في سوق المال. ويتم تأمين طلب هيكلي ملائم على أموال البنك المركزي عن طريق تطبيق نسبة احتياطي قدرها 2% على التزامات محددة للمؤسسات الائتمانية. وفي الوقت ذاته، تم الاهتمام بتفادي خلق تشوهات تنافسية تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة باحتياطات الحد الأدنى. ولهذا فإن الاحتياطات المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى يتوافق مع المعدل الأسبوعي لتقديم العروض، هذا الذي سينجم بشكل عام مع حالة السوق.

ث- **نظام المدفوعات الأوروبي:** وهو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك المركزية الأوروبية والذي يبدأ مع عام 1999، وهو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحث يضمن استقرار أسعار اليورو وسعر الفائدة، ويكون هذا النظام عنصرا أساسيا في النظام النقدي والمالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية، حيث يساهم في خلق وتطوير نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة عليه، ويوفر للبنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج نهائية مستمرة خلال اليوم عن تحويلات الأفراد، ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي TRAGET بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء من خلال شبكة واحدة، إن نظام التمويل الآلي السريع لتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها –الذي يشار إليه تراجيت- يتكون أساسا من محورين: المحور الأول هو النظام الوطني للتسوية الإجمالية في كل الدول الأعضاء، والمحور الثاني هو النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية وسوف يكون استخدام النظام الموحد للدفع إجباريا لكل العمليات النقدية في الاتحاد النقدي الأوروبي.

ويحقق الانضمام إلى نظام تراجيت المزايا التالية:

1. المعالجات الأقل عددا والأعلى قيمة.
2. لا يحتاج الجميع إلى تسوية إجمالية على أساس الزمن الحقبقي.
3. فتح المجال لبدائل خاصة.[1]

المبحث الثالث: آثار الوحدة النقدية الأوروبية –اليورو- على بعض اقتصاديات الدول

إن إصدار العملة الأوروبية (اليورو) أحدث آثار عميقة لن تقتصر على الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي فقط، وإنما شملت العديد من مناطق العالم بما فيها الدول العربية،[2] وسنحاول في هذا المبحث التطرق لآثار الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الأمريكي والياباني والدول العربية

المطلب الأول: أثر الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاد الأوروبي

[1] وصاف عتيقة، مرجع سابق،ص ص141-143 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية قضايا اقتصادية معاصرة(الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)-السوق العربية المشتركة الواقع والطموح)، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2003،ص ص43-44.

هناك جدالات و مناقشات حول أثر الأورو على اقتصاديات الدول الأوروبية، بين سياسيين و أكاديميين حيث يرى البعض أن الأورو سوف يساهم في تحقيق حسن أداء مستوى الاقتصاديات للدول الأعضاء و على المستوى الكلي للاتحاد الأوروبي. أما البعض الآخر فيرى أن الأورو سوف يؤدي إلى آثار سلبية على أداء الاقتصاد الأوروبي على مختلف المستويات. و من الواضح أن توزيع الآثار سواء الإيجابية أو السلبية بين الدول الأعضاء لن يكون بالتساوي و ذلك بسبب اختلاف مراكزها الاقتصادية وتفاوت أدائها الاقتصادي.

الفرع الأول: الآثار الايجابية

يتوقع البعض أن تحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي، و دخول الأورو إلى حيز التعامل اليومي سوف يؤدي إلى بعض الإيجابيات على أداء الاقتصاد الأوروبي:[1]

- **اختفاء تكاليف ومظاهر الصرف:** إن الميزة الأولى للوحدة النقدية تكمن في انخفاض تكاليف العملات في منطقة (اليورو)، وذلك نتيجة اختفاء الحاجة إلى عمليات الصرف في عملات الدول الأعضاء في (اليورو)، ومن ثم اختفاء عملات المصارف، هذا إلى جانب اختفاء المخاطر المترتبة على التغيرات في أسعار الصرف.
- **المزيد من الوضوح في الأسعار:** من المزايا الكبرى للعملة الأوروبية الموحدة من وجهة نظر المستهلك هو توفر الوضوح الكامل في الأسعار، لأن نفس السلعة أو الخدمة سوف تسعر بنفس العملة في أنحاء 11دولة التي تكون نواة الوحدة النقدية، وبذلك يمكن للمستهلك أن يقارن بوضوح ودقة بين الأسعار في الأسواق المختلفة لدول المجموعة، ويمكن للمشتري سواء كان مستهلكا أو تاجرا أن يختار ويتخذ القرار بسرعة هذا في الوقت الذي يمكن فيه البائع من سرعة حساب التكاليف وهامش الربح.
- **سهولة نقل رؤوس الأموال:** يعتقد البعض أن من مزايا (اليورو) أيضا هو تسهيل تناقل رؤوس الأموال بين المناطق المختلفة، أي أن الانتقال في المناطق الأكثر ادخارا إلى المناطق الأقل ادخارا لتمويل المشروعات دون أي مظاهر الصرف، وكذلك مع تماثل سعر الفائدة في منطقة (اليورو).[2]
- **منع الانخفاض المتسلل لقيمة العملات:** إن تثبيت معدلات الصرف لا رجعة فيه بين العملات الوطنية واليورو وبالتالي خفض قيمة العملة غير مقبول من طرف الحكومة والتي هدفها إعطاء الميزة التنافسية لمؤسسات الدولة.

[1] قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2006،ص272.

[2] بلعربي عبد القادر، اليورو وانعكاساته على دول العالم الثالث، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص19-20.

- **تأمين سياسة ملائمة لقرارات المؤسسات على المدى الطويل:** إن اختفاء المخاطر الناجمة عن عملية الصرف سيخلق محيط إيجابي ومحفز فيما يتعلق بالصادرات والواردات والديون، هذه القرارات لها أثر في المدى الطويل على مردودية المؤسسة. وعلى هذا فإن كل من مؤسستي TOYOTA،UNILEVER صرحتا أنه في المستقبل لن تستمرا في الدول الغير منظمة لمنطقة اليورو.
- **استقرار الأسعار داخل الإتحاد:** لقد أخذ البنك المركزي الأوروبي على عاتقه مهمة تطبيق وتنفيذ السياسة النقدية مع التركيز على أهم عنصر ألا وهو استقرار الأسعار. ويجب على البنك أن يكون مستقلا عن حكومات الدول والمؤسسات المجاورة، مع استقلالية البنوك المركزية عن السلطة السياسية لتفادي نسب التضخم المرتفعة.
- **تقليص مستوى نسب الفائدة:** إن اختفاء العملات الوطنية سوف لن تكون سياسات وطنية للصرف، فظهور العملة الموحدة سيخلق أسواق مالية واسعة إجبارية، والتي ستجلب نسبة هامة من الادخار العالمي مساهمة في تخفيض نسب الفائدة في أوروبا. ومع إلغاء مخاطر الصرف سيتحتم على الادخار أن يبقى داخل أوروبا، مع أن الادخار الغير الأوروبي الذي تجلبه عملة أجنبية والتي يسيرها البنك المركزي المستقل سيتم استثماره بشكل واسع في أوروبا.

إن توحيد الأسواق سيعمل على زيادة السيولة وتقليص الخطر، خاصة بالنسبة لملاك الحصص أو الأسهم مما يجذب الكثير من المستثمرين غير الأوروبيين إلى شراء أسهم أو حصص في أوروبا، لكي لا يكونوا مجبرين على دفع حقوق المحللين الاقتصاديين المتخصصين في العديد من الأسواق والعملات الأوروبية.

- **إعادة توازن النظام النقدي العالمي:** إن تسيير السياسة المالية من قبل البنك المركزي المستقل سينقص من أولوية الدولار كعملة احتياطية وكعملة يتم بها فوترة الصفقات الخاصة بالتجارة الخارجية. ومنه فالنظام النقدي الدولي يسترجع توازنه على مستوى ثلاث مناطق ألا وهي: منطقة اليورو، منطقة الدولار، منطقة الين. والذي سيسمح لأوروبا بالمنافسة العادلة مع أهم الشركاء المنافسين (الولايات المتحدة واليابان) على الساحة التجارية والنقدية الخارجية. ومنه يشكل الأورو العائق الكبير والحقيقي تجاه الدولار والسلطات النقدية الأمريكية في مجال تحديد السياسة الخاصة بها بالنظر للوضعية الأمريكية.
- **الإسراع في بناء السياسة الأوروبية:** إن تطبيق سياسة نقدية سوف يؤدي لا محالة إلى حركة جديدة للتكامل والتي تؤدي إلى تحويل الخبرات السياسية إلى مؤسسات شبه وطنية، لتطوير السياسة الخارجية والأمن المشترك ويؤدي كذلك إرساء أوروبا على موقع دولي صلب شبه اختفاء لحق الفيتو.

- **تشجيع التبادل البيني وتحقيق المصلحة لجميع الدول الأعضاء:** يشجع اليورو والتبادل البيني لكنه يمنع منع تلقائيا أن يكون هذا التبادل لمصلحة دول على حساب دولة أخرى، نظرا لاختفاء التخفيضات التنافسية لعملات المنطقة. وكمثال على ذلك التخفيضات التي أجرتها بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا على قيمة العملات مقابل العملات الأوروبية الأخرى سنتي 1992 و1995، مما أدى إلى انخفاض أسعار سلعها وزياد الطلب عليها وارتفعت صادراتها، وهذا على حساب سلع دول أوروبية أخرى كفرنسا وألمانيا التي انخفض الطلب عليها وانخفضت صادراتها وتفاقمت معدلات البطالة فيها. وهكذا فإن تخفيض القيمة التعادلية لدولة أوروبية لابد أن يضر بمصالح دول أوروبية أخرى، خاصة إذا علمنا بأن 70% من التجارة الخارجية لدول الإتحاد بينية فظهور اليورو لا يسمح إطلاقا بتحقيق

مكاسب للبعض على حساب البعض الأخر، فهو عملة وحيدة ذات قيمة ثابتة تسري على جميع البلدان المنتمية إليه.[1]

الفرع الثاني: الآثار السلبية

هناك مجموعة من التحديات يتحدث عنها المهتمين في هذا المجال وتتمثل في:

- حداثة الاتحاد الأوروبي ككيان مستقل، والاختلافات القائمة بين دولة على العديد من القضايا، وأهمها الجوانب السياسية.
- الحد من حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة في حكومات دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك حرية اتخاذ قرارات السياسة النقدية والمالية.
- تحمل المؤسسات تكاليف باهظة نتيجة تغير الأنظمة المحاسبية، والاستثمارات الطائلة التي استنفذت للتنسيق بين خمسة عشر نظام اقتصادي ومالي نقدي مختلف، والصعوبة التي يواجهها البنك المركزي الأوروبي للتوفيق بين تلك السياسات والأنظمة.
- توحيد السياسات النقدية قد يقود إلى أضرار محتملة نظرا لأن الأزمات الاقتصادية غير موحدة الأثر في جميع دول الاتحاد الأوروبي.
- إلغاء عدد من العملات الأوروبية يثير عددا من المشاكل القانونية والفنية في صناعة المشتقات تتطلب وضع حلول مدروسة وسريعة، وكمثال هناك عقود خاصة بـــــــ "مبادلات أسعار الفائدة" و "خيارات العملة" تمتد إلى ما بعد تاريخ بدء العمل بالوحدة النقدية، وقد تم تقويمها بعملات سوف

[1] خبابة عبد الله، وآخرون، العرب و اليورو (الواقع والآفاق)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص537-538.

تختفي تماما، بالإضافة إلى أن توحيد العملة سوف يؤدي إلى إلغاء شرائح معينة من المشتقات تعتمد على مبادلات العملات.

- احتمالات التدخل السياسي من جانب الدول الأعضاء للتأثير على قرارات البنك المركزي الأوروبي.
- الخطر المرتبط بإعادة تقييم الديون الحكومية، والمعاملات التي يتم تسويتها مع بداية التعامل باليورو عام 1999.[1]
- سيؤثر اليورو على النظام المصرفي الأوروبي حيث سيعمل على تقليص إيرادات البنوك على الأقل في الأجل القصير، وذلك يسبب تراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي نتيجة انعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك وكذلك يسبب المنافسة الشديدة، وسوف تتحمل البنوك الأوروبية تكاليف عالية للتحول إلى اليورو بسبب تكاليف التحويل للأنظمة الالكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصرف، وكذلك

قيام هذه البنوك بعمل دورات تدريبية للعاملين بها على الأنظمة الجديدة، وهناك أعباء أخرى ستقع على عاتق البنوك الأوروبية لإعادة تدريب أوضاعها وإستراتيجيتها لتتلاءم مع هذا التطور الجديد.[2]

إضافة إلى

ذلك سيؤوي الاتحاد النقدي الأوروبي على خلق سوق موحد كبير جدا يتعامل بوحدة النقد الأوروبية في العديد من المجالات مثل: المدفوعات، تمويل التجارة، تسوية الأوراق المالية... الأمر الذي يساعد المصارف من تحقيق المزيد من اقتصادية الإنتاج الواسع، بما يكفل إيجاد نوعين من المصارف:

- مصارف قادرة على الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة تجتذب معظم النشاطات.
- مصارف غير قادرة على ذلك مما يخلق عليها ضغوط لبلوغ درجة الجودة والتميز في المنتجات وتخفيض الأسعار، وتحقيق الكفاءة الأعلى في معالجة المعاملات.[3]

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الكوميسا،مجموعة الـ15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،ط1،2001،ص ص229-230.

[2] وافي ميلود وآخرون، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية-دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص453-454

[3] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، انعكاسات اليورو على المصارف العربية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص179.

الفرع الثالث: أثر الأورو على بعض اقتصاديات دول أوروبا

أولا : الأثر على الاقتصاد البريطاني

أعلنت بريطانيا، قبل قمة ماي 1998 على أنها لن تشارك في الاتحاد النقدي الأوروبي قبل خمس سنوات. لكنها استفادت من قانون استثنائي opting out. و ينسب عدم انضمامها إلى منطقة الأورو إلى أسباب سياسية وإستراتيجية. في بداية سنة 1999مع ظهور الأورو، صدرت تخوفات للعديد من الخبراء من تخلف بريطانيا عن الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. و تمثلت هذه التخوفات في الآثار الناتجة عن عدم الانضمام إلى منطقة الأورو على اقتصاد بريطانيا:

- توقع تعرض الشركات الدولية المقيمة في بريطانيا لبعض الصعوبات و التي تتمثل في فقدان هذه الشركات قدراتها التنافسية في الأسواق الأوروبية مع الشركات المقيمة في الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث تتحمل الشركات المقيمة في بريطانيا تكاليف إضافية خاصة تلك المتعلقة بتكاليف أسعار الصرف.
- تخوف من إثارة العلاقات التجارية التي تربط الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي والدول غير الأوروبية، و من إثارة اتجاه حركات رؤوس الأموال نحو اتجاه بريطانيا.
- تخوف من تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بريطانيا، حيث يتوقع الخبراء على أن الدول الأعضاء للاتحاد النقدي الأوروبي سوف تكون جديرة بجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يكون ذلك على حساب حصص بريطانيا من هذه الاستثمارات و لاسيما تلك المتأتية من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا واليابان. بعدما كانت هي المستفيدة الرئيسية من هذا النوع من الاستثمارات.

و قد أدت هذه التخوفات و المناقشات الحادة بين العديد من الخبراء إلى اندفاع وتحمس رجال الأعمال و السياسيين نحو تشجيع و تأييد انضمام بريطانيا إلى منظمة الأورو، حيث قام حزب المحافظين البريطاني بتأييد الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، كما قام بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل التعجيل في الانضمام إلى منطقة الأورو. [1]

و بعد إمضاء نصف عام من صدور الأورو، قامت نقابات العمال البريطانية بإصدار تقريرا توضح فيه انخفاض معدل النمو الاقتصادي لبريطانيا و الذي، مقارنته مع الدول الاتحاد ،

[1] قحايرية آمال، مرجع سابق،ص ص276-277.

يعد أضعف نمو في أوروبا مصحوب بانكماش و ارتفاع البطالة إلى 400 ألف حالة سنويا و لاسيما في قطاع الصناعة، بسبب عدم انضمامها إلى منطقة الأورو.

لقد بررت حكومة بريطانيا أنه يعود تخلف انضمامها إلى الاتحاد النقدي الأوروبي إلى انتظار نتائج انضمام الدول الأخرى إلى منطقة الأورو تحت شعار«فلننتظر ونرى» . وقامت الوحدة البريطانية التي تسمى بـــ «وحدة الاستعداد للأورو » تابعة لوزارة المالية، بإصدار تقريرا يخطط إلى المراحل التي يتم فيها انضمام بريطانيا إلى منطقة الأورو :

المرحلة الأولى: القرار الحكومي في الانضمام إلى منطقة الأورو :

يتوقف، في المرحلة الأولى اختيار الانضمام إلى منطقة الأورو على أساس قرار تتخذه الحكومة البريطانية لوحدها؛

المرحلة الثانية: الاستفتاء الشعبي لتأييد الانضمام إلى منطقة الأورو :

يجرى استفتاء شعبي، بعد ثلاثة أشهر من صدور القرار الحكومي قصد تأييد الشعب

المرحلة الثالثة: انضمام بريطانيا إلى منطقة الأورو بصفة رسمية :

طبقا للنتيجة الإيجابية للاستفتاء الشعبي المؤيدة للانضمام إلى منطقة الأورو، يتم انضمام بريطانيا إلى منطقة الأورو بصفة رسمية و ذلك بعد مرور خمسة أشهر من الاستفتاء الشعبي؛

المرحلة الرابعة: مرحلة الانتقال إلى الأورو

يتم الانتقال إلى الأورو بعد ستة أشهر يتم في خلالها عرض الأسعار بعملتين الأورو والجنيه الإسترليني. و ذلك بعد مرور بفترة تحويل تدوم لفترة 25 شهرا قبل تداول العملات الورقية و القطع النقدية للأورو في الأسواق.

فيدل تقرير وحدة الاستعداد للأورو على رغبة بريطانيا للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي بصفة رسمية.

ثانيا: الأثر على اقتصاد روسيا

رغم من أن 80% من تجارة روسيا تتم بالتسوية بالدولار و تقريبا 90% من احتياطياتها معبرة بالدولار، فإنها ترتبط تجارتها الخارجية بالاتحاد الأوروبي بنسبة 40% و نسبة 40% من ديونها مستحقة للاتحاد الأوروبي .[1]

لقد أدت المشاكل الاقتصادية الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى تدهور العملة الروسية مقابل الدولار الأمريكي و خلف ذلك نتائج سلبية على مستويات الأسعار

[1] نفس المرجع،ص ص277-278.

و التضخم. و بعد خضوع الأفراد إلى الإفلاس في فترة التقلبات في سعر الروبل في عهد الرئيس يلتسن، قام الأفراد بتحويل مدخراتهم بالروبل إلى دولارات أمريكية مستبعدة عن البنوك و ذلك بسبب تعرض أصحاب المدخرات إلى نهبها حيث قدرت قيمتها ب 148 مليار دولار تقريبا، ورغم الوعود الكثيرة للحكومة الروسية بإعادة هذه الادخارات إلا أنها لم تعد لها أي مصداقية بالنسبة للأفراد لأنها لم توف بوعودها. ففي ظل هذه الظروف التوترية للاقتصاد الروسي و انعدام مصداقية الحكومة الروسية بالنسبة للأفراد، و الأوضاع غير المستقرة، أثار الأورو قلق و تساؤلات بين مواطنين وأكاديميين ورجال الأعمال في روسيا. فأسست الحكومة الروسية لجنة خاصة برئاسة

نائب رئيس الحكومة لقيام دراسة الآثار المحتملة للأورو على اقتصاد روسيا، على المستوى غير رسمي و الرسمي :

- **على المستوى غير الرسمي :**

بسبب الأزمات التي تعرض لها الروبل في السابق و نهب مدخرات الأفراد في روسيا، اشتد قلق الأفراد بسبب المناقشات و الجدالات التي تمحورت في استخدام الأورو، أفقد الأفراد كل ثقة في حكومة روسيا، حيث استبعد الأفراد مدخراتهم عن البنوك و قام باكتناز مدخراته بالدولارات تخوفا من أي تقلبات و أزمات اقتصادية جديدة. لذلك ليس هناك استعداد ملحوظ للانضمام في منطقة الأورو.

و قد تم اتفاق بين روسيا و دول الاتحاد الأوروبي على إعادة جدولة ديونها بالأورو، وتسوية مدفوعات التبادل التجاري بالأورو. كما تنتظر روسيا مساعدات مالية وقروض من الدول الأوروبية و التي حتما سوف تعبر بالعملة الموحدة.

- **على المستوى الرسمي :**

لقد تم استخدام الأورو في بورصة الأوراق المالية و العملات بمساهمة البنك المركزي الروسي، و حدد سعر الأورو يتراوح بين 24 و 25 روبل و قابل للتعديل حسب تغيير سعر الروبل. وتدريجيا احتل الأورو مكانة معتبرة في أسواق العملة الروسية حتى أدخل إلى روسيا فعليا.[1]

ثالثا : الأثر على اقتصاديات دول أوروبا الوسطى

[1] نفس المرجع،ص ص278-279.

بعد ما انطلقت دول أوروبا الوسطى في طريق اقتصاد السوق، فإنها أصبحت تلتزم باعتماد إطار السياسة الاقتصادية الكلية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

في خلال العشريات، تحولت اقتصاديات أوروبا الوسطى جذريا. فاقت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام 60%. يرتبط ثلثي الصادرات و دخول الاستثمارات المباشرة بالاتحاد الأوروبي. انخفض معدل التضخم و أصبح يقارب 10% (أنظر الجدول رقم4) ، انخفاض الديون الخارجية أو تراجعها، تغطية البنوك المركزية الاحتياطيات الدولية عامة تكون كبيرة. و أكبر نجاح اقتصادي حققته خاصة بولندا و هنغاريا الناتج و لاسيما عن التسويات الاقتصادية الكلية و الإصلاحات الهيكلية : إخضاع المؤسسات إلى قيود ميزانية شديدة، تحرير الأسعار، انفتاح التجارة الخارجية و إصلاحات القطاع المالي. و قد بذلت جهود جبارة في الحد من مشكلة الديون شبه ميزانية بينما بقيت جمهورية التشيكوسلوفاكي متأخرة. و تميزت هذه الدول بميزة مشتركة تتعلق بالتأخر في إصلاح القطاع العام، تطوير المنشآت infrastructure و تأخر في المجهودات البيئية. فيتوجب على هذه الدول أن تستمر في الإصلاحات لكن بدرجات مختلفة، نظرا لتقاربها للسوق المشترك و لنسب المردود الحقيقية العالية لرؤوس الأموال المستثمرة. يتم استمرار التصحيحات في نطاق محيط يتميز بدخول أساسي لرؤوس الأموال،(أنظر الجدول رقم 5)نظرا لانضمامها المقبل للاتحاد الأوروبي و المزايا المنتظرة و التي تنتج الثقة. إلا أنه يرى البعض على أن هذه التدفقات لرؤوس الأموال قد تؤدي إلى تعقيد أداء السياسات النقدية و الموازنة، بسبب إما للضغطات غير المرغوبة على التضخم و أسعار الصرف، أو العجز الجاري الخارجي المفرط، (أنظر الجدول رقم6) حيث عامة، الأرباح الإنتاجية المرتفعة في قطاع السلع المتبادلة مضاف إليها التغيرات الهيكلية العامة التي قد تؤدي الضغطات إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقي. فيدل ذلك على أنه يصعب على هذه الاقتصاديات أن تصل إلى التقارب في نفس الوقت إلى نسب معدلات التضخم ضعيفة واستقرار سعر الصرف الاسمي. يمكن أيضا، أن تتأثر السياسة العامة بتطور القطاع المالي على المستوى الاقتصادي الكلي، يلعب هذا القطاع دور خاص لأربعة أسباب :

- قد تؤدي أزمة هذا القطاع إلى توترات اقتصادية حادة و تكاليف موازنة معتبرة؛
- تعد مقاومة القطاع البنكي أساسية لأداء سياسة سعر فائدة عائم و لتحويل نقدي متوقع و فعال.
- فعالية الوساطة ضرورية لتحسين النمو.
- تسيير دقيق للأخطار يسمح بتخفيض من الصعوبات الممكنة المرتبطة بدخول رؤوس الأموال و التي قد تحول إلى الخروج. [1]

[1] نفس المرجع،ص ص279-280

جدول رقم 4 : معدلات التضخم (بالنسبة المئوية في آخر سنة)

	1993	1994	1995	1996	1997
جمهورية التشيك	18,2	9,7	9,1	8,8	8,4
هونغاريا	21,1	21,2	28,2	23,6	18,3
بولوندا	37,6	29,4	27,8	19,9	15,0
سلوفانيا	22,8	19,5	13,5	9,9	8,4
استونيا	35,6	42,0	29,0	23,1	11,2

المصدر: قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية التسيير،2006،ص280.

جدول رقم 5 : الدخول الصافية لرؤوس الأموال (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام)

	1992	1993	1994	1995	1996
جمهورية التشيك	1,3-	6,8	6,1	17,8	6,6
هونغاريا	1,2	15,7	8,2	17,3	0,5
بولوندا	1,7-	0,9-	0,6-	4,1	2,3
سلوفانيا	2,4-	0,7-	0,7	1,5	3,0
استونيا	5,0	13,4	7,6	7,1	13,3

المصدر : قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2006،ص281.

جدول رقم 6 : رصيد الميزان التجاري (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام)

	1993	1994	1995	1996	1997
جمهورية التشيك	2,0	0,1-	2,7-	8,1-	6,1-
هونغاريا	9,0-	9,5-	5,6-	3,8-	2,2-
بولوندا	0,1-	2,3	3,3	1,0-	3,1-
سلوفانيا	1,5	4,2	0,1-	0,2	0,2
استونيا	1,5	7,1	5,3-	8,2-	12,0-

المصدر: قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية التسيير،2006،ص281.

المطلب الثاني :الآثار على الاقتصاد الأمريكي والياباني

الفرع الأول: اليورو والاقتصاد الأمريكي:

يتخوف الأمريكيون من دور مؤثر لليورو، استنادا إلى سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، حيث تتم نحو 50% من الصادرات العالمية بالدولار مقابل 35% باليورو وباقي العملات المعروفة كالين والجنيه الإسترليني، كما يتم منح القروض على أساس الدولار الأمريكي من مختلف الهيئات المانحة، كما أن هناك أكثر من 60% من احتياطات العملات الصعبة بالدولار مقابل 20% من اليورو، وعلى هذا الأساس سيكون هناك تأثير ايجابي وسلبي على المديين المتوسط والطويل.[1] وذلك من خلال:

1- **التجارة الدولية:** من المرجح أن تأثير اليورو في حركة التجارة الدولية سيزداد وذلك لأنه سيعمل علا تحويل التجارة إلى داخل الاتحاد الأوروبي، أيضا قيام دول الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا عن الدولار المستخدم بين الدول الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو، وخاصة من الدول التي يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا لها مثل دول شرق أوروبا، والدول العربية والدول الأفريقية وغيرها. في ذات الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول للعملة الأوروبية "اليورو" لتسديد ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي إلى لجوئها إلى تسعير صادراتها إلى الاتحاد

[1] محمد زيدان، رشيد دريس، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي (رهانات وتحديات)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص48.

الأوروبي باليورو أو إلى تكوين احتياطات باليورو أو الحصول على قروض باليورو، أو لتسديد العجز في موازينها التجارية.

ويرى خبراء معهد ا بحوث الاقتصادية في ميونخ بألمانيا أن اليورو سوف يؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية، وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية، ذلك لأن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على مستوى العالم أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية للمادة الخام فمن المتوقع أن يظل الدولار هو المسيطر عليها وهذه المواد هي: البترول والمعادن والقطن وغيرها من المواد الخام التي تسعر بالدولار.

2- **الودائع والاستثمارات:** يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي وهناك تفاوت في الآراء حول الحصة التي سوف يستحوذ عليها كل من الدولار واليورو في الأسواق الدولية، فإن "فريد بريجستين" رئيس معهد الاقتصاديات الدولية بواشنطن يعتقد بأن كل من الدولار واليورو سوف يستحوذ على 40% من العمليات المالية، في حين أن معد البحوث الاقتصادية بميونخ بألمانيا يقدر أن نصيب اليورو في حجم الودائع العالمية سوف يصل إلى حوالي 30% بدلا عن 14% التي تمثلها عملات الدول الأوروبية، وإن ذلك سيتم على حساب تراجع نصيب الدولار بنسبة 10%، خاصة في ظل تحول كثير من المصارف المركزية (50%) في تغطية أرصدتها من الدولار إلى اليورو ونتيجة انخفاض الدولار وتفاقم العجز التجاري الأمريكي وتراجع سعر العملة الأوروبية إلى ما يزيد عن 40% مقابل اليورو، حيث تبلغ ديون أمريكا الداخلية والخارجية سبعة تريليون وأربعمائة مليار دولار لأوروبا وآسيا وبالأخص من ألمانيا واليابان في نهاية 2004. ومن المتوقع زيادتها خاصة إذا ما ازدادت مغامرات أمريكا العسكرية.

3- **مؤشرات عن واقع اليورو والدولار:** شهد عام 2003 انخفاض في مستوى سعر صرف الدولار مقابل اليورو، حيث ارتفع سعر اليورو 84سنتا في يوليو 2001 إلى أكثر من 1.2دولار في الأسبوع الأول من ديسمبر 2000، وهو ما يعني ارتفاع سعر اليورو إزاء الدولار بنسبة قدرها 44%، أو ما يعني انخفاض سعر الدولار إزاء اليورو بنسبة قدرها 31%. أيضا تراجع الدولار إلى أدنى مستوى له مقابل الإسترليني في السنوات الخمس الماضية، ومقابل الين الياباني في الثلاث سنوات الماضية وباستمرار هذا التراجع لأسعار صرف الدولار مقابل اليورو، فإن الناتج المحلي لمنطقة اليورو الذي بلغ في عام 2001 حوالي 60% من الناتج المحلي الأمريكي سوف يرتفع إلى حوالي 80% من الناتج المحلي الأمريكي.

في بداية الربع الثالث من عام 2003 حقق الناتج المحلي الأمريكي معدل نمو بنسبة 3.5% تقريبا مقابل 0.3% في منطقة اليورو، و2.3% في اليابان، هذا يعني أن النمو في الاقتصاد الأمريكي كان من الواجب أن يؤدي إلى ارتفاع في الدولار وليس إلى خفضه، وهذا ما حدث فعلا خلال فترة التسعينات، لكن في واقع الحال فإن نمو

الطلب المحلي في الولايات المتحدة بمعدلات أعلى من معدلات النمو في الدول الرئيسية التي تتعامل معها، بسبب زيادة الاستهلاك العائلي الناجم عن زيادة اقتراض القطاع العائلي،أدى إلى زيادة حجم الواردات في الولايات المتحدة، وهو ما أثر بشكل نسبي في زيادة العجز المالي في ميزان العمليات الجارية (ميزان المدفوعات)، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع أكبر في قيمة الدولار.

بالإضافة لما سبق فإن هناك عدة أسباب أخرى أدت إلى انخفاض قيمة الدولار، منها تفضيل المستثمرون الأجانب منذ سنوات قليلة ماضية لشرائهم أصول مقيدة بقيمة الدولار، ولكن هذا التفضيل تراجع في الوقت الحالي، وظهر هذا التراجع في الربع الثالث من عام 2003، حيث قام المستثمرون الأجانب ببيع أسهمهم الأمريكية بأكثر من قيمة شرائها، وصارت الولايات المتحدة تعتمد على أن تقوم الحكومات الأخرى بشراء سندات أذون الخزانة الأمريكية، وانخفض حاليا صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له منذ خمس سنوات.

وإذا كانت هناك أسباب أدت إلى تراجع قيمة الدولار في الأجلين القصير والمتوسط –مثل زيادة العجز في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات الأمريكي، وانخفاض صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة،وكذلك زيادة العجز في الموازنة العامة الفيدرالية، والعلاقات التبادلية التأثير من تغر أسعار الصرف وتغير

أسعار الفائدة وعوامل أخرى– لها الأثر الأكبر على قيم العملات –خاصة الدولار في الأجل الطويل– ألا وهي التطورات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

مما تقدم يتبين بأن الوضع الاقتصادي الأمريكي غير طبيعي أثر على العملة الأمريكية، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك لسياستها الخارجية، مثل ضرب أفغانستان وضرب العراق، والإنفاق على جيوشها بالخارج. كافة ما ذكر أرهق الموازنة الأمريكية فكان له الأثر على العملة التي انخفضت أمام اليورو وسائر العملات الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أثر اليورو على الاقتصاد الياباني:

يتأثر الاقتصاد الياباني بظهور اليورو كباقي اقتصاديات العالم، وتأثر اليابان سيكون غير مباشر لضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان والإتحاد الأوروبي، غير أن تجارة اليابان مع الاتحاد ستزيد من القدرة التنافسية للسلع الأوروبية بالسوق الياباني، ويرفع ذلك حجم صادرات الإتحاد إلى اليابان، وسينعكس على الميزان التجاري الياباني.

أدى نجاح اليورو إلى جذب الودائع ورؤوس الأموال فتحولت العديد من الودائع من الين إلى اليورو كما تراجع طلب العالم على الين كعملة للاحتياطات الدولية، وقامت العديد من الشركات اليابانية بفتح فروع لها

[1] محمود عبد الحفيظ المغبوب، ثريا علي حسين الورفلي،آثار اليورو على الاقتصاد الليبي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص254-256.

داخل الإتحاد الأوروبي لغزو الأسواق الأوروبية من الداخل للاستفادة من مزايا الاستثمار في هذه الدول.[1]
وفيما يلي نتناول هذه الآثار:

1- **الأثر على تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي**: سوف تتأثر تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي بعد ظهور اليورو وذلك بسبب زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق الياباني مما سيؤدي إلى زيادة حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى اليابان، في نفس الوقت سوف يحدث تحول لتجارة الاتحاد الأوروبي إلى الداخل بمعنى استغناء دول الاتحاد الأوروبي عن شراء بعض وارداتها من اليابان بسبب وجود بديل مناسب لها في دول الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي إلى انخفاض حجم واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان وهذا سوف ينعكس على الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد الأوروبي في غير صالح اليابان.

2- **الأثر على الين الياباني**: سوف يؤدي نجاح اليورو في جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مركز الين في الأسواق العالمية حيث سيتم تحويل كثير من الودائع من الين إلى اليورو كما سيتراجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياطات الدولية في مقابل ذلك من المتوقع أن تقوم اليابان بالاحتفاظ باحتياطي من اليورو منذ بداية ميلاده بعكس الوضع الراهن حيث لا تحتفظ اليابان باحتياطي من
العملات الأوروبية، ومن المتوقع أن يؤدي تأثر اليابان بالأزمة الأسيوية إلى إضعاف الين مقابل اليورو، وسوف يساهم في ذلك عدم تمكن البنوك اليابانية من زيادة استثماراتها في دول الاتحاد الأوروبي بسبب تركيزها على إصلاح أوضاعها الداخلية بعد تأثرها الشديد بهذه الأزمة، والظروف التي يمر بها الاقتصاد الياباني حاليا.

3- **الأثر على نشاط الشركات اليابانية**: لقد تنبهت الكثير من الشركات اليابانية مبكرا إلى ضرورة التحرك للاستفادة من الوحدة الاقتصادية الأوروبية حيث قامت أغلب هذه الشركات بفتح فروع لها داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك بغرض غزو الأسواق الأوروبية من الداخل ومحاولة الاستفادة من المزايا التي تقدم للاستثمار في هذه الدول، ولكن الملاحظ أن هذه الشركات قد تأثرت بالشكوك التي تثار حول الوحدة الاقتصادية الأوروبية والشكوك التي تثار حول قوة اليورو كعملة موحدة لأوروبا، وانعكس هذا التأثر في قيام معظم هذه الشركات بتخفيض أو تأجيل استثماراتها في دول الاتحاد الأوروبي وذلك إما بسبب تلك الشكوك أو بسبب ضعف مستويات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن، ولكن من المتوقع قيام هذه الشركات بزيادة استثماراتها في الاتحاد

[1] إنصاف قسوري، مرجع سابق،ص ص36-37.

الأوروبي في المستقبل وذلك لضمان الحصول على جزء من السوق الأوروبية الموحدة خاصة إذا اثبت اليورو قوة واستقرار عند ظهوره إلى حيز التعاملات اليومية في أوروبا. [1]

المطلب الثالث : الآثار على اقتصاديات الدول العربية

مما لاشك أن دخول اليورو في مجال التداول في الأسواق العالمية له تأثيرات على اقتصاديات الدول العربية أهمها التجارة الخارجية والنفط والمصارف العربية وحركة رؤوس الأموال العربية والعمالة وفي هذا العنصر سوف نتطرق إلى تأثيرات اليورو في المجالات التالية:

- **تأثير اليورو على التجارة الخارجية:** تعتبر الدول الأوروبية شركاء تجاريين أساسيين لدول المنطقة العربية وبالتالي فإن تعامل الدول الأوروبية بعملة موحدة جديدة وقيامها بتسعير صادراتها بالأورو يؤدي إلى زيادة طلب الدول العربية على العملة الجديدة لتسوية ثمن وارداتها مع الاتحاد الأوروبي مما يدفعها هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي بالأورو، الأمر الذي يقلل من احتياجات الدول العربية من الدولار الأمريكي وغيره من العملات الدولية الرئيسية كاحتياطات نقدية تستخدم في أغراض تسوية المعاملات التجارية الدولية.

إن اتفاقية الشراكة التي تربط دولا عربية مع الاتحاد الأوروبي تسمح بحرية التبادل التجاري بين الدول الموقعة والاتحاد الأوروبي خلال مدة أقصاها 12 سنة من تاريخ التوقيع النهائي، كما تؤمن ميزات خاصة في العلاقات الاقتصادية والمالية وشروطا أفضل في الحصول على القروض والمساعدات.

تفوق الصادرات إلى منطقة الأورو 50% من إجمالي الصادرات في كل من المغرب والجزائر وليبيا وسوريا وتونس فحسب إحصائيات 1999 قدرت الصادرات الجزائرية بـــــــــــــ 67.8% ووصلت في تونس إلى 80% وتفاوتت الواردات بين 26% من إجمالي الواردات في الأردن إلى 58.5% في الجزائر و73% في تونس حيث ساهمت خلال سنة 1997 في هذه الأخيرة 12 عملة أوروبية في احتساب مبادلاتها فمثلت 62% من ناحية الواردات و64% من ناحية الصادرات وجاء الفرنك الفرنسي في المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي بحصة 29.72% من قيمة الواردات.

فيما يتعلق بالمؤسسات يعد اعتماد العملة الموحدة فرصة لتوسيع النطاق الجغرافي وتنويع الأسواق والمنتجات المصدرة لأغلب المؤسسات وخاصة الصغرى والمتوسطة حيث تتمكن من الوصول إلى مختلف المستهلكين في الدول المشاركة في هذه العملة، كما يتسنى لها ترويج سلعها في هذه الدول دون

[1] مغاوري شلبي علي، اليورو (الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000،ص ص86-88.

اللجوء إلى تغيير عملة الدفع مما يسهل على العملاء مقارنة الأسعار في فضاء أرحب، كما يمكنها الاستفادة من:

- نهاية التخفيض التنافسي لبعض العملات الأوروبية وخاصة الليرة الايطالية حيث تحملت بعض المؤسسات التونسية التصديرية منافسة شديدة من حيث القيمة والسعر من طرف المؤسسات الإيطالية بفعل التخفيض المتواصل لليرة ما بين 1992 و1995.
- انخفاض التكاليف الناتجة عن عمليات الصرف والتحكم فيها نظرا لوجود نسبة وحيدة للصرف.
- خلق فرص جديدة للتسويق وترويج السلع في فضاء أرحب يتعامل بعملة وحيدة وله قدرات شرائية تعد الأعلى على المستوى العالمي.

وعلى المدى المتوسط قد تستفيد المؤسسات المصدرة أكثر من استعمال العملة الموحدة كعملة دفع عوضا من الدولار خاصة في حالة ارتفاع هذا الأخير. وعلى اعتبار أن الأورو أصبح عملة عالمية فمن مصلحة المؤسسات المصدرة أن تدعم حضورها في الأسواق في الأسواق الأوروبية وتتحكم أكثر في مسالك توزيع منتجاتها وتنوع عملائها داخل هذا الفضاء.

أما بالنسبة للمؤسسات الموردة فإجمالا يمكن اعتبار اعتماد العملة الموحدة إيجابيا خاصة على المدى القصير والمتوسط، فبفضل العملة الموحدة تتمكن هذه المؤسسات من التقليص الجذري لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات العملات الأوروبية وبالتالي ستصبح قادرة على توقع مدفوعاتها وتكاليف موادها الأولية إلى جانب توفر فرصة المقارنة بسهولة لأسعار المواد في الدول المشاركة مما يدعم قدرتها التفاوضية عند إبرام العقود وتنوع مزورديها بما يساهم على المدى البعيد في انخفاض أسعار عند التوريد.

أما من الصعوبات التي واجهتها المؤسسات من جراء استعمال الأورو فتمثلت في تغيرات للنظم الإعلامية وما ترتب عنه من تكاليف إضافية تثقل كاهل هذه المؤسسات وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة.

فيما يتعلق بالقدرة التنافسية لتجارة الدول العربية المتوسطية في منطقة الأورو، يختلف الأثر حسب نظام ربط العملة في كل بلد، فالمغرب الذي يربط عملته بسلة من عملات أهم شركائه التجاريين وفي مقدمتهم دول منطقة الأورو سيكون الأقل تأثرا بتغير سعر صرف الأورو تجاه العملات الرئيسية الأخرى كالدولار والين الياباني في مبادلاته التجارية مع دول منطقة الأورو.أما دول كالجزائر تونس ومصر التي يتم تحديد سعر صرف عملاتها على أساس ما يسمى بالتعويم المدار والتي يدخل معدل التضخم في الدول الشريكة التجارية كأحد المؤشرات التي تدفع البنك إلى التدخل لتعديل سعر صرف العملة، فإنها تستفيد من تراجع سعر صرف الأورو مقابل الدولار حيث تعزز قدرتها التنافسية بالنسبة لصادراتها إلى خارج منطقة الأورو والعكس بالعكس.

أما الدول العربية الأخرى التي لدى عملاتها ارتباط وثيق بالدولار فقد تعاني انخفاضا في قدرتها التنافسية في أسواق الأورو عند تراجع سعر صرف هذا الأخير مقابل الدولار وتستفيد في حالة ارتفاعه.

بالنسبة لدول الخليج يعتبر حجم مبادلاتها التجارية مع دول الأورو أدنى مما هو عليه في بقية الدول العربية الأخرى، نظرا لتسعير صادراتها الرئيسية من النفط ومشتقاته بالدولار وليس من المتوقع أن يتم التحول إلى الأورو لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط في الأجل القصير وقد يستمر لفترة طويلة خاصة وأن القسم الأكبر من واردات دول الخليج يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية دولة الدولار أو اليابان دولة الين أو من دول أخرى في الغالب عملاتها مرتبطة بعلاقة قوية بالدولار وبالتالي فان هذه الدول لن تكون في عجلة من أمرها للتحول إلى الأورو، لذا فان أثر التقلبات في سعر صرف الأورو مقابل الدولار على تجارتها الخارجية يعتبر محدودا.[1]

- **أثر اليورو على المصارف العربية وحركة رأس المال:**

إحصائية حول التوزيع الجغرافي للـــــــ100 أكبر بنك عربي Banker جاء في مجلة 1995 حيث نقرأ أن المملكة العربية السعودية استحوذت على 29.9%والكويت على 13% ودولة الإمارات العربية المتحدة 11.5% والبحرين على 10.1% وباقي دول الخليج العربي على 3.4% ومصر على 8.3% ودول المغرب العربي 7.3% والدول العربية الأخرى 5% وإجمالي رأس مال عربي قدره 31519.4مليون دولار.

ويعمل في الاتحاد الأوروبي 191 مصرف عربي وهي عبارة عن مصارف رئيسية أو تابعة أو فروع لمصارف رئيسية، حيث تتركز هذه المصارف في إنجلترا حيث تعمل بها 80 مؤسسة مالية ومصرفية عربية، كما تعمل العشرات من المصارف الأوروبية في البلاد العربية، وفي الجزائر بلغ عددها حاليا ثلاث مصارف كلها فرنسية.[2]

وفي ظل استخدام اليورو زادت احتمالات تأثر المصارف العربية، فاليورو سيحدث تغيرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل أم خارج الاتحاد الأوروبي، حيث إن هناك توقعا بتقليص شبكة البنوك المراسلة، وحدوث انخفاض كبير في إيراداتها، ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها، وسوف يكون تأثر البنوك العربية صغيرة الحجم أكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام اليورو.

كما بدأت معظم البنوك المركزية العربية تتجه إلى الاحتفاظ باحتياطاتها من اليورو، لأنها تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين الدول العربية بعضها ببعض، وبينها وبين مراسليها الأوروبيين، ومن ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية بمرور الوقت.

وقد بدأت بعض الدول العربية تستخدم اليورو لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك العربية بسبب تغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتباره العملة الحالية لتسوية معظم المعاملات العربية.

---

[1] زهية حياري، العملة الأوروبية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص8-9.

[2] عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، الأثار الاقتصادية لاستعمال العملة الأوروبية من طرف البنوك الجزائرية (بين توصيف التحديات وتوظيف الفرص)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص 216.

ومن جانب آخر سوف يكون هناك حركة لرؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي متمثلة في الاستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي تنعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية، والعائد على الاستثمارات، وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلة لرؤوس الأموال العربية مثل مصر وسوريا والأردن وتونس.

في الوقت نفسه من المتوقع أن يكون هناك تراجعا في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، وذلك بسبب المزايا التي سوف يخلقها اليورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي، أيضا هناك احتمال لتراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية، وذلك لأن حرص الدول الأوروبية على استقرار اليورو سوف يحتم عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل أو معوقات، وذلك حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء ويؤثر على استقرار اليورو، والمتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رأس المال إلى خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الدول العربية سواء في صورة قروض أم منح أم معونات. [1]

- **آثار اليورو على العمالة العربية:**

من المعروف أن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة وتؤرق الحكومات الأوروبية، ولذلك من المتوقع أن تلقي هذه المشكلة بظلالها على السياسات النقدية والمالية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي أو التي تتبعها الحكومات الوطنية[2]، وكان ذلك واضحا في عام 1999 عندما نشأ خلاف في داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيض سعر الفائدة، والذي طلب به أغلب وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات، وخلق المزيد من فرص العمل في حين عارض ذلك في البداية مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، ولكن في النهاية تم تخفيض سعر الفائدة 0.5%، ومن هنا يمكن القول أن قضية البطالة في الاتحاد الأوروبي تلعب دورا هاما في السياسات الاقتصادية لمنطقة اليورو، وكما أشرنا عند الحديث عن الآثار الايجابية لليورو على الاقتصاد الأوروبي فإن وجود عملة أوروبية موحدة سوف يشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء، وذلك في ظل الشفافية في الأجور التي سيخلقها اليورو، وسوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العمالة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء لليورو، وهو ما سوف يثير العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الدول الأعضاء ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية في دول اليورو، وقد يؤدي ذلك في الغالب إلى إعادة هيكلة

[1] براق محمد، آثار اليورو على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص 190-191.

[2] مقدم عبيرات وآخرون، أثر الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاديات العربية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص 171.

العمالة الأوروبية، وذلك بإعطاء أولية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية، وخاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية،وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث، وبالتحديد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[1]

- **تأثير صعود وهبوط اليورو عربيا:**

على الصعيد العملي فقد اليورو وخلال ثلاثة سنوات فقط الأولى 21% من قيمته أمام الدولار، فقد كان يعادل 1.12دولار في بداية عام 1999 وأصبح يعادل 0.88 دولار في بداية عام 2002، ويلاحظ أن 27% من صادرات الأقطار العربية تتجه إلى أوروبا في حين أن 61% من وارداتها تتأتى من آسيا والولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس تتحمل البلدان العربية خسائر تجارية نتيجة تراجع قيمة اليورو. ولكن لابد من إبداء ملاحظتين:

- لم ينجح تقهقر قيمة اليورو الفترة المذكورة عن سياسة نقدية أوروبية بقدر ما كان نتيجة لاتجاه أمريكي برفع القيمة التعادلية للدولار، واستفادت الشركات الأوروبية من هذا الوضع بسبب تحسن مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية لذلك لم يتدخل البنك المركزي الأوروبي عن طريق أسعار الفائدة والاحتياطات الرسمية لرفع قيمة اليورو مقابل الدولار.
- لم تتحمل الدول العربية في نهاية المطاف خسائر ناجمة عن هبوط اليورو تتناسب وحجم مبادلاتها التجارية مع أوروبا لسبب واحد وهو أن الشرط الأول من الافتراض الأول المذكور أعلاه لم يتحقق كليا أي البيع بعملة البلد المستورد، لأن 68% من الصادرات العربية الكلية نفطية ومن المعلوم أن أسعار النفط الخام تحدد بالدولار لا باليورو وحتى عند تصديره إلى أوروبا.[2]

- **احتياطيات الدول العربية من العملات الأجنبية**

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح "الأورو" عملة احتياطية تنافس الدولار، وإذا نجحت أوروبا في ذلك، فإنها تستفيد من المنافع التي تعود الآن على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي تصدر عملة الاحتياطي،

كما أن رغبة بعض البنوك المركزية الأسيوية في تحويل جزء من احتياطاتها إلى "الأورو" ربما سيكون دافعا في تسريع تحويل العملة الموحدة إلى ثاني عملة احتياط في العالم بعد الدولار[3]

يتفاوت تأثير اليورو على الاحتياطات من بلد عربي لآخر، فبعض الدول العربية سيكون تأثير اليورو على احتياطاتها محدودا، لأن أهمية العملات الأوروبية في احتياطاتها محدودة، بالمقارنة مع دول أخرى تملك نسبة أكبر

[1] بوكساني رشيد، دبيش أحمد، آثار اليورو، على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص311.

[2] عبيرات مقدم وآخرون، آثار استخدام اليورو على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص37.

[3] يوسف مسعداوي، خيرة تحانوت، تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية وآفاقه،الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص355.

من العملات الأوروبية في احتياطاتها فعلى سبيل المثال يمتلك[1] المغرب ما نسبته 76% من احتياطاته بالعملات الأوروبية، وتونس 44% فيما يمتلك لبنان 4.4%.

لاشك في أن تقليل الاعتماد على الدولار كعملة دولية في التبادلات التجارية والمالية، وظهور عملة أخرى مساوية له في نفس الوقت، سكون صمام الأمان الذي يؤمن اقتصاديات غالبية الدول العربية من أية هزة تتعرض لها في حالة اعتمادها على عملة واحدة في تكوين احتياطاتها. وهكذا تكون هذه الدول بعيدة عن مخاطر الارتباط بعملة واحدة ويصبح بإمكانها الخروج من مسار الاقتصادات التابعة Dependent Economies . وخير دليل على ذلك الدرس الذي تم الخروج به من أزمة دول جنوب شرق آسيا المالية.[2]

- **أنظمة الصرف الحالية:**

تطبق الدول العربية في الوقت الحالي مجموعة متنوعة من أنظمة الصرف، وإن كانت تميل إلى إتباع سياسات متشابهة في هذا المجال باللجوء في معظم الحالات للأخذ بأداة اسمية لربط العملة المحلية بالعملات الأجنبية. ومن بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تنفرد كل من الجزائر وتونس بإتباع سياسة نشطة في هذا المجال. ويقوم عدد من دول المنطقة بربط العملة المحلية بسلة من العملات الأجنبية المرجحة تجاريا، حيث تقوم العملات التي تولد عنها اليورو بدور كبير في هذا المجال. وتتضمن هذه المجموعة المغرب، حيث يستهدف تدخل البنك المركزي في السوق المصرفية الاحتفاظ بالأداة الاسمية لربط العملة المحلية بسلة من العملات الأجنبية، وتونس حيث يستهدف التدخل الاحتفاظ بأداة ربط حقيقية في مقابل سلة مماثلة. وبالنسبة لمجموعة كبيرة من الدول العربية الأخرى، تستهدف سياسة سعر الصرف المحافظة على استقرار السعر الاسمي للعملة مقابل الدولار الأمريكي. ومن بين هذه الدول، تقوم دول

مجلس التعاون الخليجي وليبيا وسورية بربط عملاتها ربطا تاما بالدولار الأمريكي، بينما لجأت مصر والأردن إلى استخدام سياسة التدخل لتحقيق استقرار العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي.

. كما تدخلت لبنان بالمثل للحفاظ على استقرار سعر الصرف المتحرك اتجاه الصعود أمام الدولار الأمريكي.أما الجزائر، فقد بدأت في السنوات الأخيرة انتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف، تحكمها بالدرجة الأولى أهداف تنويع النشاط الاقتصادي والرصيد الاحتياطي.

ومن حيث المبدأ، لا يجب أن يؤدي استحداث اليورو إلى نتائج فورية على سياسات سعر الصرف في الدول العربية، ففي معظم الدول التي تطبق نظما لربط العملة الوطنية بسلة عملات، لم يتجاوز الأمر

[1] بن منصور عبد الله، أثر اليورو على المنطقة العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص322.

[2] سعيدي يحي، تأثير اليورو على اقتصاديات البلدان العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص451.

استبدال العملات الأوروبية المتضمنة في السلة بالعملة الموحدة اليورو، مع إعطاء هذه العملة وزنا مركبا على أساس أوزان العملات الأوروبية السابقة. غير أنه في مثل هذه الحالات، فسوف يمكن الإبقاء على سياسة سعر الصرف المتبعة دون إدخال تغيير يذكر بعد استحداث اليورو.[1]

- **أثر اليورو على أسعار الفائدة والاستثمارات:**

يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين بأن اليورو يؤثر في الالتزامات المالية العربية بفعل انخفاض أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية. ومقارنة بسنة 1996 تراجعت أسعار في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب. والملاحظ أنه كلما هبطت الأسعار انخفضت خدمات الديون الخارجية للدول العربية،

الأمر الذي يفضي إلى توفير أموال بهذه الدول، فتتحسن موازين مدفوعاتها. لكن المؤكد هو أن حجم توفير هذه الأموال يتوقف على أهمية القروض المقومة باليورو، لذلك ستستفيد كل من الجزائر المغرب ومصر من التعامل باليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين ستحرم بقية الدول العربية من هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض في أسعار الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع العرض والطلب للأصول المالية المقومة باليورو، لذلك تصبح أسواق المال الأوروبية أكثر جاذبية للمستثمرين في الأوراق المالية ليس فقط بالنسبة للأوروبيين ولكن أيضا المستثمرين الماليين والمقترضين من دول أخرى بما فيها الدول العربية نظرا لأنها نظرا لأنها ستستمد بتوفير إقراض بسعر أقل وخلق مزيد من المرونة وفرص الاستثمار. أما بالنسبة

للاستثمارات الأجنبية، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه لا ينتظر أن يكون لليورو تأثير على قرارات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة البحر المتوسط، نظرا لأن هذه القرارات تعتمد أساسا على القواعد الاقتصادية وخصائصها في كل دولة. إلا أن ذات المصدر يعتبر أن استخدام

اليورو من قبل دول حوض المتوسط قد يساهم في تطوير سياستها النقدية بالقدر الذي يسمح لها بالتنبؤ والاستقرار مما يكون عاملا إيجابيا لقرارات الاستثمار في المنطقة.[2]

- **أثر اليورو على تجارة النفط:**

ومع ظهور اليورو لم تتحمس الدول العربية للتحول إليه لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط، لأن الاعتقاد العربي الغالب أن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت، وقد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج وذلك، لأن القاسم الأكبر من وارداتها يتم تسويته

[1] طارق الحاج، انعكاسات اليورو على الدول العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص160.

[2] عبد الحميد برحومة، اليورو ودوره في تطوير حجم المبادلات العربية الأوروبية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص434.

بالدولار، وبالتالي فإن هذه الدول ليست في عجلة من أمرها للتحول إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط، وذلك حتى يظهر اليورو استقرارا وثباتا في السوق العالمي بعد التقلبات الأخيرة في قيمته أمام الدولار، ولكن من الوارد أن تلجأ بعض الدول العربية وغير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا والنرويج إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها،ويكون ذلك أكثر احتمالا في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها باليورو، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة إلى اليورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى أية حال إذا تم التحول العربي من الدولار إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط فإن هذا لن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف بين الدولار واليورو والين، وذلك لأن تعاملات النفط العالمية لا تشكل سوى حوالي 11% من إجمالي التجارة العالمي، ومن باب أولى فلن يؤثر التحول العراقي لليورو على

قيمة الدولار أمام اليورو لضآلة نسبة تجارة العراق بالنسبة إلى التجارة العالمية، يمكن القول: إن التحول العربي الجماعي لاستخدام اليورو في تجارة النفط قد لا يحدث إلا بعد تثبت قبول اليورو عالميا كوسيلة لتسوية المدفوعات، ونجاح تجارب دول أخرى عربية أو غير عربية في هذا التحول، وإذا فرض وحدث هذا فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية لأسعار برميل النفط العربي –وممن ثم العوائد الحقيقية لصادرات النفط العربي– سوف تزداد، لأن هذا سوف يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار قيمة اليورو في أسواق الصرف العالمية وعلى استقرار الأسعار الاسمية لبرميل النفط العربي من ناحية أخرى.[1]

وتتحدد أسعار النفط بقوى السوق وتبيع الدول المصدرة للنفط زيوتها بمعدلات سعرية مرتبطة بالأسعار الفورية لزيوت، فالقيمة الحقيقية لسعر برميل النفط تتأثر بعاملين هما:

- معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي.
- تغير سعر صرف عملات هذه الدول المستورة مقابل الدولار الأمريكي،ومن متابعة تغير أسعار برميل النفط العربي بالقيمة الاسمية الحقيقة مقوما بالدولار الأمريكي.

وإذا أخذنا سنة 1973 كأساس نلاحظ من الجدول الأتي ما يلي:

الجدول رقم7: تطور الأسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط خلال الفترة 1998/1973(الدولار الأمريكي للبرميل)

[1] الطاهر جمعات، هواري معراج، تقييم مضاعفات اليورو على مستوى دول البحر المتوسط، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص224.

السنة	السعر الاسمي	أثر تغير أسعار الصرف%	أثر التضخم%	السعر الحقيقي
1973	3.07	3.07	3.07	3.07
11976	11.51	12.65	8.47	9.31
1979	17.8	16.33	10.02	9.48
1981	32.50	35.13	15.19	16.42
1985	27	10.08	10.24	15.20
1987	17.73	18.91	6.38	6.81
1990	22.26	22.34	7.03	7.05
1993	16.33	17.83	4.65	5.08
1996	20.29	21.25	5.36	5.61
1997	18.68	20.95	4.38	5.42
1998	12.28	13.99	3.13	3.56

المصدر: جباري عبد الوهاب، تأثيرات اليورو على التجارة الخارجية والصادرات النفطية للدول العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005، ص205.

نلاحظ الأسعار الاسمية زادت بمعدل 20% سنويا خلال الفترة 1973-1998 مع حدوث تذبذبات حادة خلال هذه الفترة.

- الأسعار الحقيقية زادت بمعدل 3.3%سنويا، وأن التضخم في الدول المستوردة للنفط وتغير صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار ساهم في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي بنسبة 16.7% سنويا مع العلم أن تغير سعر الصرف كان أثره إيجابيا، أي أدى إلى تحسن القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي.
- ويجب التأكد على أن انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي لا يرجع إلى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط، ولكن الأمر يرجع إلى ظروف العرض والطلب في السوق العالمي للنفط،

وذلك لأن التقلبات في أسعار النفط، الاسمية أكثر بكثير من تقلب أسعار صرف العملات المختلفة مقابل الدولار ومنها اليورو، فالنفط شأنه شأن أي سلعة أخرى، يعتمد في اقتصادياته على عوامل السوق

من حيث العرض والطلب ويتأثر بسبب دوره الاستراتيجي في الاقتصاديات العالمية بالأوضاع الأمنية في مناطق الإنتاج، والنمو الاقتصادي في أسواق الاستهلاك بالنسبة للاتحاد الأوروبي يتحمل إذن المستهلكون الأوروبيين ارتفاع أسعار المنتجات علما بأن أسعار العام تتسم بالاستقرار وأحيانا بالهبوط، ومن الناحية المبدئية يمكن تصور ثلاثة حلول لمعالجة هذه المشكلة:

- **الحل الأول**: هو رفع اليورو مقابل الدولار لأن ارتفاع تلك الأسعار نجم عن ارتفاع القيمة التعادلية للدولار ويتطلب هذا الحل تكاليف مالية عالية من حيث الاحتياطات الرسمية، ويعيق تطور الصادرات الأوروبية وتغيير قيمة اليورو ليس من صلاحيات الحكومات بل من الاختصاصات الأساسية للبنك المركزي الأوروبي.
- **الحل الثاني**: هو تقليص الضرائب غير المباشرة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية وهذا من اختصاص الحكومات لا البنك المركزي الأوروبي لكنه يعني هبوط إيرادات الميزانية العامة، وهذا يؤدي إلى قبول العجز المالي والتمويل بالقروض أو تقليص النفقات العامة.

إن الحالة الأولى تؤدي إلى فقدان مصداقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يقوم على أساس معالجة العجز المالي للمحافظة على استقرار الأسعار.

وتؤثر الحالة الثانية في الإعتمادات المالية المخصصة لعدة مرافق كالتعليم والصحة فتضرر فئات عريضة من المجتمع وينعكس الوضع على المركز الانتخابي للحكومات.

- **والحل الثالث**: هو مطالبة البلدان المصدرة للنفط بتبني اليورو عملة لتقويم الخام بدلا من الدولار، عندئذ تتجنب الدول الأوروبية خسائر ومخاطر الحلين السابقين، وبهذه الوسيلة تستفيد أوروبا من جميع جوانب عملتها الموحدة وتلقي على الآخرين جوانبها السلبية، فارتفاع ثقل الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وتقويم أسعار الخام باليورو وهو في حالة هبوط مقارنة بالدولار يحققان مصالح الدول الأوروبية وتحقق المصالح الذاتية عمل مشروع شريطة ألا يقود إلى الإضرار بالآخرين، ويضران بالموازين التجارية للبلدان المصدرة لليورو.

يتعين إذن على الأوروبيين بذل المجهود لتقليص تلك الضرائب والدفاع عن عملتهم عند هبوطها، عندئذ يمكن للدول النفطية إعادة النظر في عملة التقويم، والحكمة تستوجب في المستقبل تثبيت أسعار النفط بسلة من العملات مكونة من الدولار واليورو والين، وهكذا تتخلص الدول المصدرة والمستوردة للخام من مخاطر تقلب أسعار صرف عملة واحدة.[1]

[1] جباري عبد الوهاب، تأثيرات اليورو على التجارة الخارجية والصادرات النفطية للدول العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات 18-20أفريل 2005،ص ص205-206.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن:

- تجربة التكامل والتعاون الاقتصادي الأوروبي لم تكن وليدة الصدفة بل هي نتاج سنوات من العمل المتواصل والدءوب منذ توقيع معاهدة روما التي تعتبر الصفحة الأولى في تنمية اقتصادية شاملة سلمية خالية من الحروب كانت تنمو بخطى بطيئة لكنها فعالة ومثمرة ومستمرة عبر مراحل التكامل الاقتصادي المعروفة
- التجربة الأوروبية لم تكتف بإقامة اتحاد جمركي بل تعدته إلى إقامة سوق مشتركة وموحدة خالية من العوائق الجمركية والكمية والعقبات التي تعترض تبادل السلع والخدمات وحرية انتقال القوى العاملة ورأس المال غير

أنها ما إن وصلت إلى توحيد هذه السوق حتى استيقنت أنها لن تحقق أهدافها ما لم تستطع توحيد السياسات المالية والنقدية وهو ما حدث بالفعل عند قيام اتحاد نقدي واقتصادي .

- لقد فرض الأورو وجوده كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي و لم يقتصر الأمر على أوروبا وإنما امتد أثره ليصبح عملة هامة للتجارة الدولية والاستثمارات ويتوقع زيادة تأثيره التدريجي على التجارة والمدفوعات وتدفق رؤوس الأموال من والى أوروبا .
- كما إن الأهمية المتنامية للأورو كعملة متداولة في البنوك المركزية للدول غير المنظمة للاتحاد الأوروبي ترتب عليه تآكل مركز الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية.حيث أن اليورو هو المنافس القوي الذي سيزاحم الدولار على عرش وسوق المعاملات المالية والنقدية الدولية، ، وأن عدد كبير من دول العالم ستستمر في استخدام الدولار كعملة احتياطي رئيسية، إلا أن الدولار لن يكون العملة الوحيدة التي سوف تستخدم لهذا الغرض، بل أن اليورو سيزاحمه، وأنه من المتوقع أن تقوم بعض الدول الكبرى بالضغط على اليورو، إلا أن قدرة البنك المركزي الأوروبي على استخدام وتطبيق سياسات نقدية ذكية ورصينة لتقوية مركز اليورو، ومرونة التعامل به ووفرة عرضه سيحدد مدى الإقبال عليه، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ذاته.

الفصل الثالث

مفاهيم حول مجلس التعاون الخليجي

تمهيـــد

المبحث الأول: دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي وأهدافه

المبحث الثالث: مجالات تعاون دول المجلس و القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011

خلاصـــة الفصـــل

تمهيد

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية،

وقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة تحقيق هذا الهدف، فتم إنشاء مجلس التعاون الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة، ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية والفنية، ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من السمات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. فهي تتشابه تشابها كاملا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادي ونظمها الاجتماعية والسياسية، فالنفط يشكل مصدرا رئيسيا لدخولها القومية ويشكل أيضا النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها.

وشملت أوجه التعاون بين هذه الدول مجالات عديدة، سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل كما سنتطرق إلى دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي و إلى مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي وأهدافه و القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول :دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي

لقد جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية استجابة طبيعية لرغبة شعبه من مختلف شرائح المجتمع بدول المجلس، وتجسيدا للإرادة السياسية الواعية لطبيعة الرغبة الشعبية وتطلعات أبناء المنطقة، ومواجهة للتحديات الداخلية والخارجية، التي تستوجب وجود كيان قوي يحفظ مكتسبات الماضي ويجسد متطلبات الحاضر، ويترجم استحقاقات المستقبل. ومن هنا جاء قرار قادة دول المجلس، بإنشاء هذه المنظومة تعبيرا عن كل هذا.[1] وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول:دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي

من المعلوم أن الخليج منبع النفط في العالم ولذلك تزايدت الأخطار التي واجهت وتواجه دول الخليج والتي كانت تهدد أمنها وسلامة أراضيها ومن اجل إيجاد نوع من التنسيق الكامل بين هذه الدول فقد كانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها ومن بين هذه المبادرات كان هناك المشروع الذي ارتكز عليه قيام مجلس التعاون الخليجي وهو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي والنفطي والصناعي والثقافي مما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج.[2] ويعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلب أساسي من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من أجل الصمود أمام التحديات الدولية .وهناك أسباب هامة دعت هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي وجعلته ضرورة ملحة، ومن أهمها ما يلي:

-توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية و عالمية.

-تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولى مسؤولياتها في تشغيل وإدارة المرافق الاقتصادية، إضافة لتبني نماذج وأوليات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.

[1] محمد عبيد المزروعي، الاتحاد الاقتصادي بين دول المجلس طموحات وآمال، المسيرة، نشرة شهرية تعنى بمسيرة التعاون المشترك، العدد التاسع نوفمبر 2008،ص16 .

[2] عبد الرحمن تيشوري ، حوار،على خلفية القمة الخليجية2012/4/28. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=52835

-تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية، وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينهما ومن ثم نمو حركة الأشخاص والسلع.

-تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس وإزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.

-اعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق أي استيراد كل ما تحتاج إليه ابتداء من الحبوب إلى الإلكترونيات بتعقيداتها.

- تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية.

-بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يحتم على دول المنطقة لمواجهة ذلك، قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.[1]

- نشوء الحرب العراقية الإيرانية التي أدت آلي انعكاسات أمنية خطيرة دفعت إلى إبراز التنظيم الخليجي الموحد.[2]

المطلب الثاني: نشأة المجلس مجلس التعاون الخليجي

أ- نشأة المجلس

لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديدا دقيقا. فمنذ منتصف الستينات، أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون.

فمنذ بداية السبعينات، تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية جماعية بين الدول الأعضاء مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في يونيه سنة 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس 1975 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية في ابريل سنة 1975.

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات، فقد تم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج.

وعلى امتداد الخمس سنوات التالية، بدأت تتبلور الكثير من الأفكار وأصبحت الفكرة تلقى قبولا، خاصة وأن الظروف الأمنية بدأت تشهد تطورات خطيرة.[1]

---

[1] وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي (دراسة تقييميه لمسار عملية التكامل الاقتصادي)،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية ، سطيف،2004 ،ص ص2-3

[2] عبد الله العباسي، تتحقق طموحات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي في دولة فيدرالية؟، 2012/3/6. http://www.alnabanews.com/node/9253

وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981م، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .[2] بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فانه من زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي[3] .

وشكلت الدول الست (: السعودية والأمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين .[4]) ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية.[5]

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس في آخر الأمر. إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات المجلس تظل بعيدة الأمد. ولم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000. وستقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية.[6]

إن انضمام الأردن والمغرب إلى "دول التعاون" ينطوي على فائدة مشتركة كونه يندرج في سياق توحيد الصف العربي وإن جزئيا في عالم تحكمه التحالفات القائمة على المصالح المشتركة, و إن الأردن هو امتداد جغرافي لدول المنطقة وقبائلها ويتميز بجودة التعليم النوعي ويمكن الاستفادة منه ويتميز بوجود البنية المناسبة للاستثمارات الخليجية السياحية والأردن يتمتع بنسبة عالية وتقارب الكثير من الدول الأوروبية وهي وجود 2000 باحث لكل مليون مواطن وهي من النسب المرتفعة عالميا كما أن الأردن يمتاز بالصناعات الدوائية

[1] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،ص226.

[2] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص234.

[3] موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، سطيف 8-9 ماي 2004،ص6.

[4] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2004، ص513.

[5] سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص77.

[6] روبرت إ.لوي، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،2004 ص4 2012/04/28.
www.sesric.org/jecd/jecd

والطبية فالأردن يصدر الأدوية إلى ستين دولة وقد يكون قاعدة للاكتفاء الذاتي من الأدوية لدول الخليج وقاعدة استثمارية مستقبلية في تقديم الخدمات الطبية والسياحة العلاجية لدول المنطقة إذا تم دعم هذه المشاريع من دول الخليج عبر مشروعات مشتركة.

ويتميز الأردن بنظام ملكي دستوري يتطابق مع أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي في منهجية الحكم وأسلوب التعامل مع الشعوب ما يترك مساحة كبيرة للتفاهمات وتطابق الآراء بين النخب الحاكمة. وتعتبر القوات المسلحة الأردنية من أكفأ القوات العربية انضباطا وعملياتيا وبالتالي سوف يمكن التعويل عليها عند الحاجة لها من خلال تقديم الإسناد البري والبحري للقوات المسلحة الخليجية أو القيام بتدريب كوادر وأطقم وضباط الجيوش الخليجية بالإضافة إلى التشابه والتطابق في منظومة العقيدة العسكرية ومنظومة التسليح.

وبالنسبة إلى المغرب ينطوي دخولها في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي على جملة دوافع ايجابية أبرزها:

1. المستوى السياسي: يقع المغرب في أقصى المغرب العربي وهو الدولة العربية الشمال افريقية التي مازالت متماسكة بعد ربيع الثورات العربية على الجمهوريات الوراثية في شمال المغرب العربي. وللمغرب الكثير من العلاقات الإفريقية والأوربية المتميزة ما سيشكل مدخلا لدول مجلس التعاون مع هذه الدول وبكفاءة عالية لمحاصرة الجهد

الدبلوماسي الإيراني والذي يحاول التغلغل في الشمال الإفريقي كما أعلن المغرب قيامه بإصلاحات سياسية مرتقبة مما سيخلق مناخا سياسيا مستقرا ويساعد على الاستثمارات الخارجية

2. المستوى الاقتصادي: يبلغ عدد سكان المغرب 31 مليون نسمة ويشكل قاعدة قوية لأسواق مصدرة ومنتجة فالمغرب سيقوم بتصدير 400 ألف سيارة خلال عام 2011 والمغرب يقوم بتصدير 590 ألف طن من الأسماك وهي من الصناعات الضخمة والتي يمكن الاستثمار بها بواسطة دول مجلس التعاون كما أن السياحة والتي تشكل 13% من إجمالي الدخل المغربي تعتبر مدخلا للاستثمار الخليجي المكثف فيها وخصوصا لقرب المغرب من أوروبا ووجود البنية والبيئة الملائمة للاستثمار وبالتالي فان رؤوس الأموال الخليجية ستكون في مأمن من التجميد أو القيود في حال الخلافات السياسية مع بعض الدول الغربية ويشكل الدعم الخليجي للمغرب من الناحية الاقتصادية عاملا مهما لاستقرار نظام حكم صديق لأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي وسوقا منتجة ومصدرة لدول المجلس وعاملا سياسيا مساعدا لسياسة المجلس.

3. المستوى العسكري والأمني: تعتبر القوات المسلحة المغربية ثاني اكبر قوة عسكرية في إفريقيا بعد مصر والتي أصبحت مشغولة بأمنها الداخلي قبل الخارجي والقوات المغربية لديها 256 ألف رجل تحت السلاح ويمكن استخدامهم كقوات مساندة ودعم عند الحاجة في تكوين تحالف عربي لردع العدوان الإيراني أو أي عدو آخر.[1]

[1] فهد الشليمي، وآخرون،المنطقة العربية بؤرة توترات...والتدخلات والتهديدات الإيرانية تحتم إيجاد أداة تكاملية للمواجهة 2012/4/03
http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/140389/reftab/59/Default.aspx

إن الخطوات التي سارت نحوها دول مجلس التعاون في سبيل تحقيق تكاملها الاقتصادي ، تستند إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم توقيعها في أواخر عام 1981م والتي جددت في نهاية عام 2001م أي بعد عقدين من الزمان تم خلالها إنجاز الكثير من الخطوات الرامية إلى تحقيق تكامل هذه الدول مما تطلب استيعاب هذه الإنجازات وفتح آفاق جديدة لتطورها من خلال تطوير الاتفاقية ذاتها باعتبارها من المرتكزات الأساسية لهذا التكامل . [1]

جدول رقم8: مراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

مرحلة التكامل	المـــــــــــادة	ملاحظات
منطقة التجارة الحرة	وتنص كل من المادة الأولى والثانية على معاملة واردات وصادرات المواد الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية والتي يكون مصدرها دول مجلس التعاون معاملة المنتجات الوطنية وتعفي هذه المنتجات من الرسوم الجمركية وما شابهها عدا ما كان منها مقابل خدمات مثل رسوم الأرضية والتخزين والنقل والشحن والتفريغ .	تم الاتفاق على تعريف للقيمة المضافة المحلية والتي لابد وان تشكل ما مقداره 40% من قيمة السلعة حتى تتمكن السلعة من الحصول على الإعفاء المطلوب. إلا أن دول المجلس لم ترض بهذا التعريف ، وتم في ضوء ذلك إعداد دراسات لاقتراح التعريف الملائم وتم حسابه بطريقة تعمل على تخفيض القيمة المضافة والى ألان لم يتم إقرار التعريف الجديد . تم إعطاء الأولوية في المشروعات الحكومية للمنتجات المحلية و المنتجات ذات المنشأ الوطني.
الاتحاد الجمركي	تنص المادة الرابعة على فرض تعريفة جمركية موحدة لدول مجلس التعاون تجاه الخارجي خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .	لقد تم تحديد المدة لتحديد التعريفة الجمركية الموحدة اكثر من مرة . وتم الاتفاق على تصنيف اكثر من 2000 سلعة ، وتبقى 26 سلعة سيتم النظر بها مستقبلا. كما تم الاتفاق على بعض البنود للتعريفة الموحدة.،الموافقة على زيادة الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته كحد أدنى 70% لجميع الدول دون استثناء اعتباراً من يوليو 1997 . وتم اعتماد البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد الجمركي وسيبدأ العمل به

[1] العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، مركز البحوث والدراسات، الرياض،ص7 . 2012/4/9
http://www.internationalecon.com/trade/T-toc.php

		اعتباراً من سنة 2001 وتم تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالانتهاء من الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة في فترة أقصاها ديسمبر 1999.
السوق المشتركة	في المادة الثامنة تتفق الدول الأعضاء على تنفيذ القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون معاملة متساوية لمعاملة مواطنيها في مجال حرية الانتقال والعمل والإقامة وحق التملك والإرث والإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.	تم السماح للمنتجين الطبيعيين و الاعتباريين بتصدير منتجاتهم إلى أي دولة عضو دون الحاجة إلي وكيل محلي. معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول مجلس التعاون معاملة مثيلاتها الوطنية. السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين و الاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصناعية و الزراعية و المقاولات و الفندقة و المطاعم و الصيانة و التشغيل والمجالات التعليمية ومختلف الوظائف الإدارية المساعدة بالدول الأعضاء وبممارسة النشاط التجاري .و السماح لعدد من المهنيين و جميع الحرفيين بممارسة مهنهم و حرفهم في أي دولة من الدول . و المساواة في المعاملة الضريبية. ومنح حق التملك للعقار و السكن لمواطني دول مجلس التعاون .
الاتحاد الاقتصادي	وتنص المادة السابعة على تنسيق السياسات والعلاقات التجارية للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى. وتنص المادة العاشرة على تحقيق التناسق والتجانس بين الخطط الإنمائية لتحقيق التكامل . وفي المادة الواحدة والعشرين والمادة الثانية والعشرين نص على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية والعمل على توحيد العملة.	تضارب بعض التشريعات و النظم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي مع بنود الاتفاقية.تم توحيد وتقريب عدد من هذه الأنظمة منها إصدار النظام الموحد لاستثمار راس المال الأجنبي بدول المجلس و النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني . وضع قواعد لتنسيق و تشجيع إقامة المشاريع الصناعية. وتم تكوين عدد من المؤسسات الخليجية المشتركة. التأخر في البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار العملة الخليجية الموحدة. اختلافات السياسات الخاصة بالحوافز و المميزات التي تعطى للقطاع الخاص. إقرار توحيد الأداة القانونية التي تصدر بها القرارات التطبيقية لقرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية .

المصدر : رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود،1997، ص11.

ب –الهيكل التنظيمي للمجلس:

1- **المجلس الأعلى** :وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكوّن من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويتولى تعيين أمين عام للمجلس، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبوظبي لعام 1998 م، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة .ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية .وتتبع للمجلس الأعلى" هيئة تسوية المنازعات "التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة وحسب طبيعة الخلاف القائم بين أي طرفين من أطراف المجلس.

2- **المجلس الوزاري** :يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء .وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى مايتطلب موافقته .كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله .وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى[1].

3- **الأمانة العامة** (مقرها الرياض) وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية متخصصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية.

إن نظم الحكم في هذه الدول متشابهة (حكم عائلات، ملكية)، كما أن الدول الأعضاء متشابهة اقتصاديا لأنها تعتمد على مورد النفط وتنتهج اقتصاد السوق. بالإضافة إلى هذه السمات المشتركة، فإنها أيضا تشترك بتكوينات اجتماعية بشرية قبلية أو شبه قبلية متداخلة، وبتضاريس جغرافية متجاورة وذات بيئة صحراوية وبقاعدة سكانية محدودة نسبيا بالنسبة إلى المساحة[2]

[1] **أكرم عبد الرزاق المشهداني، مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة التعاون، مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الخامسة والعشرون _ العدد الرابع والسبعون _ يونية 2011 الرياض،ص ص16-17.

[2] وفيق حلمي الأغا، إيهاب وفيق الأغا، مرجع سابق ص24.

المبحث الثاني: مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي وأهدافه

سنتناول في هذا المبحث مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي وأهداف مجلس التعاون الخليجي من خلال مطلبين.

المطلب الأول: مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي.

حين وضع فقهاء القانون الدولي ، معايير تقسيم المنظمات الدولية وتنويعها إنما كانوا يعبرون عن التجارب ، التي مر بها المجتمع الدولي، في فترات من تاريخه ، حيث قامت حركات تهدف إلى ربط الدول ببعضها ، من أجل التكاتف وتحقيق مزيد من القوة والتأثير في المحيط الدولي، ولعل من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أهم تقسيمين عمليين وضعهما الفقهاء للمنظمات الدولية. من حيث الصلاحيات ، التي تتمتع بها المنظمة في كل منهما ، وهما الدول الأعضاء المتعاهدة،أو الاتحاد الكونفدرالي والدول التعاهدية أو الاتحاد الفدرالي.

ففي منظمة الدول المتعاهدة الاتحاد الكونفدرالي تتمتع الدول الأعضاء في المنظمة، بكامل سيادتها داخلياً وخارجياً،وتتكون هيئة مشتركة من الدول تقوم بالتشاور والتنسيق فيما يخدم مصالح دولها داخلياً وخارجياً وقراراتها في هذا المجال توصيات لا تتمتع بصفة الإلزام إلا بموافقة الدول الأعضاء عليها بالإجماع واتخاذ الإجراءات القانونية، في الداخل لتنفيذها ومن لم يوافق من الدول الأعضاء لا يلزم بالتنفيذ.

كما أن لكل عضو حق تصريف شئونه الداخلية ، والخارجية باستقلال قانوني تام.[1]

أما في منظمة الدول التعاهدية الاتحاد الفدرالي،فإنه يتمتع الاتحاد بسيادة وصلاحيات أقوى، حيث تتنازل الدول الأعضاء في المنظمة،عن ممارسة شئون السيادة في الميدان الدولي، وعن بعض شئونها الداخلية ،ذات الصفات المشتركة، لمنظمة حكومة الاتحاد ويبقي للدول الأعضاء ممارسة الشئون الداخلية الخاصة،وتختلف الشئون الداخلية زيادة ونقصاناً حسبما يتفق عليه في النظام الأساسي ،أي الدستور الاتحادي، ومنظمة حكومة الاتحاد هي التي تعرف في الميدان الدولي وهي التي تمارس جميع الشئون الخارجية والدفاعية ، كما أنها تمارس بعض الشئون الداخلية ذات الصفات المشتركة العامة كالعملة والجنسية والخدمة العسكرية وبعض أنواع الضرائب وواضح أنه في هذا النوع من التنظيم تنتهي الشخصية الدولية للأعضاء وتوجد شخصية دولية فدرالية تمثلهم جميعاً، ونقوم بالنيابة عنهم .بممارسة أعمال السيادة .

أما مكان مجلس التعاون في التنظيم فإن ديباجة النظام الأساسي للمجلس تنص على أن الدول الأعضاء فيما بينها ، ولتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وافقت على إنشاء المجلس ، ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

فإذا طبقنا المعايير التي وضعها الفقهاء للمنظمات الدولية ولأنواعها وجدنا أن مجلس التعاون منظمة ذات شخصية معنوية ، اتحدت إرادات مجموعة من الدول على إنشائها لتحقيق مصالحها المشتركة الدائمة ،

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية.2012/4/5 www.gcc-sg.org/achievement_stat2003

ووضعت لها ميثاقاً يحدد أهدافها واختصاصاتها والفروع العاملة فيها مع احتفاظ كل من الدول الأعضاء ، بسيادتها التامة داخلياً وخارجياً.

فالمهمة الراهنة هي التنسيق والتكامل والترابط وتحقيق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات لتتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الوحدة.

وإذا كان المعيار الاتحاد الكونفدرالي هو الأقرب إلي صيغة مجلس التعاون ،كما يقضي بذلك تنظيمه ونظامه الأساسي فإن الفارق الذي يتميز به مجلس التعاون ويضفي عليه شيئاً من الخصوصية هو ما أفرزته تجربة الممارسة بين أعضائه من عدم الالتزام بحرفية النصوص في مراعاة ظروف كل دولة عضو وتفضيل روح التعاون والقبول بالقليل الممكن بالإجماع، بدلاً من الكثير الذي لا يتأتي إلا بالأغلبية الملزمة في بعض الأمور إلا أن صيغة العمل في المجلس سارت على ممارسة قاعدة الإجماع بقدر الإمكان، كما سار العمل في المجلس على تلمس الأمور الممكن تنفيذها وتأجيل تلك التي تبدو غير ممكنة التنفيذ حتى وأن كانت طموحة ومرغوبة.[1]

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي إلى :

1- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

- الشئون الاقتصادية والمالية
- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات
- الشئون التعليمية والثقافية
- الشئون الاجتماعية والصحية
- الشئون الإعلامية والسياحية
- الشئون التشريعية والإدارية [2]

2- العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من انجازات تهم الشعوب والدول

3- دفع عجلة التقدم العلمي

4- اقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني

5- إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس

6- إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس

7- مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس

---

[1] **خالد محمد خليل مزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة المملكة العربية السعودية ،2002،ص** ص45-47.

[2] السوق الخليجية المشتركة 2012/4/5 http://www.gcc-sg.org

8- تحرير التجارة بين دول المجلس[1]

9- إقامة مشاريع مشتركة

10- تشـــجيع تعـــاون القطاع الخاص.[2]

المبحث الثالث: مجالات تعاون دول المجلس و القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011.

تتعاون دول مجلس التعاون الخليجي في عدة مجالات وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض هذه المجالات في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتحدث فيه عن القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011.

المطلب الأول: مجالات تعاون دول مجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: التعاون في المجال الاقتصادي

أولا: الاتحاد الجمركي

تتلخص أهداف التعاون التجاري بين دول المجلس في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية ، والعمل على تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير ، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير. وعملاً بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون منذ عام 1983 منطقة تجارة حرة ، ثم انتقلت في الأول من يناير 2003م إلى إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس مما جعلها تمثل قوة تفاوضية جماعية سواء في سعيها لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي أو التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى ، أو في تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير.

كما يسعى المجلس في هذا المجال إلى تطوير التعاون بين دوله الأعضاء من خلال وضع الخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة بتحقيق الإستراتيجية التجارية لدول المجلس وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص من خلال اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.[3]

---

[1] صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006،ص ص63-64.

[2] المنطلقات والأهداف 2012/3/23. http://www.gcc-sg.org/index895b.html?action=Sec-Show&ID=3

[3] أهداف الاتحاد الجمركي، 2012/3/29. http://www.gcc-sg.org/indexb9d5.html?action=Sec-Show&ID=411

وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس:

أ- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ت- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

ث- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

ج- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.[1]

ثانيا: السوق الخليجية المشتركة

في إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، أقر المجلس الأعلى برنامجا زمنيا محددا وآلية لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة بحيث يتم استكمال جميع متطلباتها قبل نهاية عام 2007م، وبعد أن قطعت دول المجلس شوطا كبيرا في تحقيق تلك المتطلبات جاء الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في نهاية العام 2007م وتحديدا في قمة الدوحة ليبدأ العمل بموجبها اعتبارا من الأول من يناير 2008م كخطوة تاريخية في مسيرة العمل المشترك بدول مجلس التعاون. [2]

أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي :

1- التنقل والإقامة
2- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية
3- التامين الاجتماعي والتقاعد
4- ممارسة المهن والحرف
5- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية
6- تلك العقار
7- تنقل رؤوس الأموال
8- المعاملة الضريبية

[1] العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات،2009،ص17.
http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=Covers&page=14 .2012/4/22

[2] العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا، ،مرجع سابق،ص ص74-75.

9- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

10- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية [1]

كما حددت المادة الرابعة مهلة خمس سنوات يتم خلالها تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة ونظمت الإعفاءات الجمركية للمنتجات ذات المنشأ الوطني. ومراعاة للتفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية قررت المادة 24 جواز منح إعفاءات مؤقتة. وبهذا أعطت الاتفاقية إطارا واضحا وأولويات لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس، فسعت الدول إلى وضع القواعد والأسس التي تمهد للدول إلى وضع القواعد والأسس التي تمهد للوصول إلى الوحدة الاقتصادية إحدى اللبنات المهمة لتحقيق الوحدة بين دول المجلس التي نصت عليها ديباجة النظام الأساسي ومادته الرابعة.[2]

ثالثا: الاتحاد النقدي

- أهداف الاتحاد النقدي

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس .فقد أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى 1981م إلى ذلك، ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981 م في مادتها(22) على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون 2001م لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون.حيث نصت المادة (4) من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار.[3]

- البرنامج الزمني للاتحاد النقدي

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001م على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي ، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م ، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد . كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005م

[1] وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2008، الأمانة العامة، ص12.

[2] ماجد عبد الله المنيف، أنواع الضرائب على البترول ومنتجاته في الدول الصناعية(دوافعها وآثارها على السوق البترولية ودول مجلس التعاون)، مجلة التعاون،السنة التاسعة العدد السادس والثلاثون، ديسمبر1994، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ص62.

[3] محمد بن عبيد المزروعي، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010، تقرير شامل عن مسيرة العمل المشترك في مجال التكامل النقدي ،الأمانة العامة، الرياض ، 2010،ص9.

، وذلك تمهيدا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 2010م ، وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي ، والتي نصت على أنه "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة ، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الـــدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية ، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار".

وخلال السنوات الأربع الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة ، واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي ، وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة ، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض ، وأنشئت بالأمانة العامة وحدة

متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه أقامته وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

وقد أقـــرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر 2005) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاســـتقرار المالي والنقدي:

1- معايير التقارب النقدي ، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

2- معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وكانت معايير الوحدة النقدية الخليجية المتفق عليها تتمثل في الآتي: ألا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة 3%، وألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى اجمالي الناتج المحلي 60%، الى جانب عدم تجاوز نسبة التضخم 2%، كذلك تبرز قضية التضخم كتحد آخر أمام تفعيل أداء السوق الخليجية المشتركة، ويرتبط التضخم في الخليج بمؤثرات محلية وخارجية، تتمثل الأخيرة في الربط بالدولار واضطرار مصارف المنطقة المركزية خفض فوائدها تماشيا مع قرارات الاحتياطي المركزي الأمريكي.[2]

[1] الاتحاد النقدي والعملة الموحدة http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html 2012/4/28

[2] التقرير النصف السنوي للأمانة العامة للاتحاد من 1 يناير لغاية 30 يونيو 2010. www.fgccc.org .2012/4/15

جدول رقم9 :معايير الوحدة النقدية الخليجية

معيار التضخم	يجب أن لا يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح(بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين (2%).
سعر الفائدة	يجب أن لا يزيد سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل(لمدة ثلاثة أشهر)في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين
كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية	يجب أن تكون احتياطيات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك في حدود السعر المقبول.)
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة % 60 من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة

	الدين العام للحكومة المركزية% 70 من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

المصدر:محمد بن عبيد المزروعي ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي2010 - 2002 ، الأمانة العامة؛ الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2010، ص ص15-16

- تداعيات انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من اتفاقية الإتحاد النقدي الخليجي :

لتحليل أسباب وتداعيات انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من اتفاقية الإتحاد النقدي المعقودة بين دول مجلس التعاون ، لابد من التأكيد عل ما يلي :

- إن أي عمل جماعي بين مجموعة من الدول لابد أن ينطلق من قناعات تامة وأهداف محددة من أن هذا التعاون سيعود بالمنفعة المشتركة لجميع الدول وبالتالي سيكون التخلي عن بعض القرارات الفردية لصالح القرارات الجماعية أمراً مهماً لنجاح هذا التعاون .
- إن نجاح العمل المشترك بين مجموعة من الدول ولو تباينت أحجامها وقوتها السياسية والاقتصادية يجب أن يبنى على الاحترام المتبادل والإقناع بين هذه الدول وليس فرض الرأي بأسلوب الأمر الواقع وسياسات الدولة الأقوى.
- لقد بينت تجارب التجمعات الدولية الأخرى بأنه لابد من بعض التنازلات من بعض الدول لصالح الدول الأخرى مقابل المصلحة المشتركة إستراتيجياً .
- إن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في العمل الجماعي من خلال نجاحها كدولة اتحادية والتي تعتبر نموذجاً فريداً في تاريخنا العربي المعاصر وذلك بسبب الدور الحكيم من قبل القيادة في إدارة ودعم هذا العمل الوحدوي ، مع الإشارة إلى الدور الكبير الذي مارسه العضو الأكبر وهو إمارة أبوظبي في خلق وتهيئة الأجواء لبناء الثقة بين جميع الأعضاء بعيداً عن الهيمنة مما أدى إلى بناء دولة حديثة وقادرة على الأخذ بكافة متطلبات التطور في كافة المجالات مما جعلها تحظى باحترام وتقدير كافة الدول.
- لقد ثبت من خلال تجارب الدول الأخرى في الاندماج بأن عملية تمركز المؤسسات والهيئات المشتركة في مكان واحد ليست في صالح استمرارية العمل المشترك ، بل العكس صحيح حيث أن توزيع مؤسسات العمل المشترك بين الدول الأعضاء سيقوي الكيان الاتحادي وذلك من خلال تعزيز الثقة بين الجميع .

– ولفهم تداعيات قرار الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من الإتحاد النقدي لابد من الإشارة إلى ما يلي :

- احتلت الإمارات المركز الأول بين دول الخليج الست من حيث الالتزام بتنفيذ قرارات التعاون المشترك وذلك بحسب تقرير متابعة تنفيذ القرارات الذي تعده اللجان التابعة للأمانة العامة لدول المجلس ، بل تعتبر الدولة الوحيدة التي التزمت في تنفيذ القرارات الصادرة منذ قيام مجلس التعاون عام 1981 .
- طالبت الإمارات باستضافة مقرات 3 جهات تابعة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون ، دون أن تحصل على أي واحدة منها وهي : هيئة التجارة الالكترونية والأمانة الفنية لمكافحة الإغراق والإتحاد النقدي ، مع العلم أن هناك 20 مقراً وهيئة تابعة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- تم توزيع المقرات والهيئات على بقية دول المجلس حيث حظيت السعودية بالمركز الأول حيث يوجد فيها 10 مقار وهيئة ، وكذلك البحرين 4 مقرات، وقطر 3 مقرات، وعمان 2مقر ، والكويت 2 مقر ، بينما تخلو الإمارات العربية من أي مقر من مقرات مجلس التعاون ، مع العلم أن الإمارات كانت أول من تقدم باستضافة المصرف المركزي الخليجي وذلك في عام 2004 وذلك كجزء من ترتيبات الدخول في الإتحاد النقدي الخليجي ، وتقدمت قطر في عام 2006 بطلب لاستضافة المجلس النقدي ثم تبعتها البحرين في نفس العام ، وفي العام 2008 تقدمت السعودية بطلب لاستضافة المجلس النقدي .
- إن طلب دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة المصرف المركزي لدول مجلس التعاون نابع من قناعتها بأنها الأحق والأجدر بأن تكون مقراً لهذا المصرف للاعتبارات التالية :
- إن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يعتبر الأقوى والأفضل بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون .
- إن دولة الإمارات تمتلك بنية تقنية متطورة في جهازها المصرفي يؤهلها أن تكون المكان الأنسب للمصرف المركزي الخليجي .
- لابد من الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر مركزاً مالياً دولياً وذلك من خلال تشعب علاقاتها ومؤسساتها المالية والمصرفية والتي تعتبر صلة الوصل بين الأسواق المالية بين الشرق والغرب ، وأكبر مثال وجود مركز دبي المالي الدولي والذي يضم العديد من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية
- كذلك لابد من الإشارة أيضاً إلى احتضان دولة الإمارات لصندوق النقد العربي والذي يعتبر رمزاً لتعاون الدول العربية والذي يعتبر من أهم المؤسسات العربية المالية ، وبالتالي فإن وجود المصرف المركزي الخليجي في الدولة سيعزز التعاون الاقتصادي والمالي بين دول مجلس التعاون وبقية الدول العربية . [1]

[1] دراسة مشروع الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات ، وزارة الاقتصاد قطاع السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، يونيو 2009، www.economy.gov.ae

وانسحبت سلطنة عمان أيضا من المشروع عام 2006 قائلة أنها لن تكون مستعدة للوفاء بمتطلبات إصدار العملة عام 2010.[1]

- **المصرف المركزي الخليجي: الإطار المؤسسي وهيكلية الحوكمة**

سيحتاج المصرف المركزي الخليجي إلى استيعاب ممثلي خمسة أو ستة دول (بحسب قرار سلطنة عُمان ما إذا كانت ستنضم أم لا) متفاوتة في عدد السكان وحجم الناتج المحلي الإجمالي. ولتوفير إطار متوازن لصنع القرار، يمكن أن يؤخذ في الاعتبار واحد من البدائل العملية الرئيسية التالية: أ) مجلس محافظين، ب) نموذج المصرف المركزي الأوروبي؛ وج) نظام تصويت متراجح. وفي ما يلي سرد موجز لإيجابيات وسلبيات كل واحد من هذه البدائل:

1- **مجلس المحافظين:** يمكن للاتحاد النقدي الخليجي أن يبدأ بتدبير بسيط جداً: يمكن أن يشكل محافظو المصارف المركزية والسلطات النقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلس محافظين يجتمع بشكل دوري (مرة في الشهر على سبيل المثال) لمراجعة الظروف الاقتصادية، وتحديد سعر الفائدة المناسب للمنطقة، وما إلى ذلك من أمور ذات صلة، مثل سياسة سعر الصرف. ويمكن أن تتم الدعوة إلى عقد اجتماعات خاصة عند الحاجة، وربما تكون هذه الاجتماعات بواسطة الفيديو إذا كانت المسائل ملحة وعاجلة. ويحتاج هذا المجلس فقط إلى الدعم من أمانة عامة تتولى توفير المحتوى الأساسي للاجتماع وتقديم المساعدة في صياغة البيانات الصادرة في نهاية كل اجتماع. ويمكن للمجلس أن يلتئم دائماً في مكان محدد أو بالتناوب بين عواصم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويمكن إسناد رئاسة مجلس المحافظين لفترة محددة مسبقاً إلى كل واحدة من الدول الأعضاء، أو يمكن تعيين الرئيس من قبل قادة الدول الأعضاء لفترة 4 سنوات، مثلاً، قابلة للتجديد. ويمكن أن يكون الرئيس إما أحد المحافظين، أو أي عضو في مجلس السياسة النقدية. وتقع على عاتقه مسؤولية تحضير جدول الأعمال وصياغة مقترحات قرارات السياسة النقدية، بالإضافة إلى سياسة الاتصال، وبالتالي إعداد محاضر الاجتماعات و/ أو عقد مؤتمر صحفي لشرح موقف السياسة النقدية للمجلس. وفي أبسط التدابير، يمكن أن يمتلك أعضاء مجلس السياسة

النقدية حقوق تصويت متساوية مع امتلاك الرئيس الصوت المرجح. وسيتعين على الأعضاء بناء قرارهم على الظروف في الاتحاد النقدي بشكل عام.

[1] قمة الكويت.. عودة الإمارات وعمان للاتحاد النقدي الخليجي مستبعدة حاليا، الـصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد5907، 2009. 2012/3/22.
http://www.aleqt.com/2009/12/13/article_315758.print

وتكمن الفائدة الرئيسية من هذا التدبير في بساطته وسرعة اتخاذه، حيث سيتطلب الأمر تحضيرات قليلة جداً، كما سيوفر كل مصرف مركزي وطني الموارد البشرية اللازمة للقيام بمعظم العمل التحليلي، في حين سيتحقق التعاون كلما اقتضت الضرورة من دون الحاجة إلى مؤسسة مركزية. وسيحتاج الرئيس إلى كادر عمل صغير نسبياً لضمان التعاون بين المصارف المركزية الوطنية، وكذلك تدفق المعلومات.

وسيكون المأخذ الأساسي هو العملية المرهقة في الوصول إلى الإجماع بين المؤسسات المتباينة والتي تميل بطبيعتها إلى تقديم مصالحها الوطنية على مصالح الآخرين. علاوةً على ذلك، قد يحتاج الرئيس إلى مهارات دبلوماسية عالية لإطلاق عملية الإجماع والتقريب بين وجهات النظر المختلفة. ويشكل هذا الأمر عائقاً حقيقياً في أوقات الأزمات، فضلاً عن أن تأثير الدول الأكبر حجماً سيتضاءل إلى حدٍّ ما. وأخيراً، ستبقى المصارف المركزية الوطنية مستقلة إلى حد كبير في المجالات الرئيسية التي يكون فيها التلاحم ضرورياً، ومثال ذلك تدخل العملات الأجنبية، والرقابة المصرفية، وجمع البيانات الإحصائية، والتنسيق الدولي. وقد يفتقر الرئيس، بصفته يمتلك سلطة أكبر قليلاً من نظرائه، إلى القوة المستقلة والموقف المحايد لتطبيق سياسة نقد موحدة.[1]

2- **نموذج المصرف المركزي الأوروبي:** يمكن أن يتم تشكيل هيئة اتخاذ القرار على غرار تلك الموجودة في المصرف المركزي الأوروبي (والمصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جزئياً). ويمكن أن يكون المصرف المركزي الخليجي مؤسسة مستقلة قائمة بحد ذاتها ولها ميزانيتها الخاصة ومقرها الرئيسي الخاص(والذي يجب الاتفاق على مكانه)، وموظفيها الدائمين تحت سلطة مجلس تنفيذي مؤلف من ثلاثة أعضاء هم: الرئيس، ونائب الرئيس، ورئيس الشؤون الاقتصادية. ويشكل هؤلاء الأعضاء الثلاثة، مع رؤساء المصارف المركزية الوطنية والسلطات النقدية، مجلس السياسة النقدية، وهو المسؤول عن التفاصيل الرئيسية للسياسة. وسيتم تعيين أعضاء المجلس التنفيذي عن طريق قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة دورية، مع احتفاظ الدول الكبرى بهذه المناصب مدة أطول مقارنة بالدول الصغرى. وستملك الدول الأعضاء في مجلس السياسة النقدية حقوق تصويت متساوية، بينما يمتلك الرئيس الصوت المرجح فيه.

ويمكن أن يضم مجلس السياسة النقدية اثنين أو ثلاثة من الأعضاء الدائمين ممن لا يمتلكون حق التصويت، ويجري اختيارهم لاستقامتهم وسمعتهم الطيبة في الأسواق والمجتمع الدولي. ويجوز دعوة خبراء آخرين (من داخل أو خارج دول مجلس التعاون) بحسب الحاجة لإطلاع مجلس السياسة النقدية على موضوعات ذات طبيعة تقنية، أو تتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي في الأوقات التي تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين.

وكما في الحالة السابقة، يجب أن يكون الرئيس مسؤولاً عن سياسة الاتصال وتمثيل المصرف المركزي الخليجي في المنتديات الدولية، أو في الهيئات المختلفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولا بد من أن تكون

[1] سلطة مركز دبي المالي العالمي، الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي، سبتمبر 2008.ص ص10-11 http://www.difc.ae .2012/4/03

فترة رئاسته للمصرف طويلة بما يكفي لتطبيق الإستراتيجية والسياسة (قد تكون خمس سنوات قابلة للتمديد لثلاث سنوات أخرى) بينما تكون فترة خدمة أعضاء المجلس التنفيذي الآخرين أقل (ثلاث أو أربع سنوات) ولكن قابلة للتجديد أيضاً.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذا التدبير في أن الاتحاد النقدي الخليجي سيقاد من قبل مؤسسة إقليمية تلعب دوراً مركزياً وتمتلك الموارد المناسبة للنهوض بمسؤولياتها بفاعلية.

وأما السلبية الواضحة، فهي التمثيل غير المتكافئ للدول الكبيرة والحاجة إلى تحقيق الإجماع على خطة لتناوب أعضاء المجلس التنفيذي.

3- **نظام التصويت المتراجح**. يتشابه هذا التدبير في الواقع مع التدبيرين السابقين بأنه يحدد لكل دولة وزن تصويت مختلفاً بناء على بعض المعايير المحددة مسبقاً. ففي أبسط حالاته، يتمتع كل عضو في مجلس المحافظين، على سبيل المثال، بصوت يتناسب مع حصة بلاده من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكبديل آخر، يمكن حساب وزن الصوت (بطريقة تشبه إلى حد ما مبدأ المحاصصة في صندوق النقد الدولي) من خلال صيغة تتضمن الناتج المحلي الإجمالي، وحجم المشاركة في التجارتين العالمية والخليجية، وعدد السكان، وحجم[1] الأسواق المالية وغيرها من العوامل، مما يعطي صورة أشمل عن وضع كل دولة. وفي حال تم تعيين رئيس للمجلس إضافةً إلى المحافظين، يجب أن يكتسب صوته وزناً كبيراً بنسبة 10 أو 15% على الأقل، ليمنحه سلطة اتخاذ القرار وليس مجرد دور رسمي أو تنسيقي.

ويمكن اعتماد نظام المراجحة نفسه مع مصرف مركزي خليجي مستقل كما هو مقترح في النقطة "ب" (نموذج البنك المركزي الأوروبي). وفي هذه الحالة، قد يحصل أعضاء المجلس التنفيذي مجتمعين على 20%، مثلاً، من حقوق التصويت ويطلب إليهم الإدلاء جميعاً بصوت واحد، أو يخصص لكل منهم وزن محدد مسبقاً، كأن ينال الرئيس 10% على سبيل المثال، وينال كل من العضوين الآخرين 5%.

أما بقية أعضاء مجلس السياسة النقدية، أي محافظي البنوك المركزية الوطنية والهيئات النقدية، فقد يحظون بصوت يتناسب مع حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلادهم، أو حصة نسبية على أساس هذا الناتج، وعدد السكان، وحجم المشاركة في التجارتين العالمية والخليجية، وحجم الأسواق المالية وغيرها من العوامل. ويمكن في هذه الحالة النظر في حضور بعض الأعضاء الذين لا يملكون حق التصويت (و/ أو الخبراء الخارجيين). وقد يتغير وزن كل بلد مع مرور الوقت بتغير ناتجه المحلي الإجمالي (أو أي متغيرات أخرى)، الأمر الذي يفرض مراجعةً دورية قد يتفق على إجرائها مثلاً مرة كل خمس سنوات.

أما الفائدة الرئيسية لنظام المراجحة هذا، فتكمن في تصميمه الذي يمنح لكل دولة تمثيلاً نسبياً، بحيث لا تخشى الدول الأكبر حجماً عدم تمثيل آرائها بالقدر الكافي. ويمكن أن يكتسب الرئيس أو المجلس التنفيذي دوراً أهم

[1] نفس المرجع،ص ص 11-12.

بفضل سلطات التصويت الممنوحة لهم. أما العيب الوحيد في هذا النظام، فهو تعقيده والمراجعة الدورية التي قد تثير بعض الجدل. كما قد تشعر بعض الدول الصغيرة بالتهميش، ولكن ذلك يمكن معالجته من خلال العضوية الدورية في المجلس التنفيذي.

وفي المحصلة، يكون الخيار الثاني هو الحل المفضل لدى الأسواق؛ بمعنى قيام اتحاد نقدي يديره مصرف مركزي خليجي بطاقم خاص من الموظفين الدائمين الذين يديرهم مجلس تنفيذي، فهذا من شأنه أن يعزز مصداقية الإطار المؤسسي ويوفر استقلالية أكبر للمصرف المركزي الخليجي. يضاف إلى ذلك، أنه قد يوفر نداً مؤثراً للمصارف المركزية العالمية الرئيسية الأخرى، ويتيح للمصرف المركزي الخليجي التفاعل بثقة مع الأسواق والمؤسسات المالية العالمية. وأما بالنسبة إلى طاقم الموظفين، فقد يستقطب أيضاً موارد بشرية عالية الكفاءة من سائر الأسواق والمؤسسات العالمية، الأمر الذي يفسح المجال أمام عملية تخصيب متبادلة مع المصارف المركزية العالمية، ووزارات المالية والاقتصاد، وغيرها من المؤسسات العابرة للحدود. [1]

وفي اقتراح إضافي، ننصح بنشر كافة التفاصيل المتعلقة بهيئة صنع القرار في غضون أسابيع قليلة بعد عقد الاجتماع، مع موجز عن فحوى النقاشات من دون الربط بين الآراء وأسماء أصحابها، حفاظاً على درجة مناسبة من الحيطة والسرية، وكذلك تجنباً لأي ضغوط خارجية محتملة. وقد يساعد عقد مؤتمر صحفي أو إصدار بيان صحفي موسع بعد الاجتماعات الرئيسية (التي يتوجب إعلان برنامجها قبل عام من عقدها) في تعميم المعلومات بالشكل المناسب.

الهيكل التنظيمي الداخلي للمصرف المركزي الخليجي. يجب أن يضم على الأقل خمسة أقسام رئيسية.

1) **قسم الأبحاث والإحصاء:** يتولى مهمة تحليل دورة العمل، وإعداد دراسات طويلة الأمد تشكل أساس التوصيات التي يتوجب على أعضاء مجلس السياسة النقدية الالتزام بها؛ أما وظيفة الإحصاء فهي تضمن التناسق في إصدار البيانات وتعميم الأرقام ذات الصلة إلى صناع القرار والأسواق في الوقت المناسب.
2) **قسم العمليات:** يكون مسؤولاً عن مزادات السيولة الدورية، وتدخلات أسعار الصرف، وعمليات المكتبين الأوسط والخلفي، وجميع أنظمة الدفع في دول مجلس التعاون الخليجي.
3) **قسم الأوراق النقدية (البنكنوت):** يتولى تصميم وطباعة وتوزيع العملة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة التزوير.
4) **قسم العلاقات الخارجية:** مسؤول عن العلاقات مع المؤسسات الخارجية، والأسواق، ووسائل الإعلام، وعامة الجمهور.

[1] نفس المرجع، ص ص12-13.

5) **القسم القانوني:** مسؤول عن صياغة التعميمات التنظيمية والإدارية والمراسيم المتعلقة بمختلف مجالات عمل المصرف المركزي، وربما الإشراف على الأسواق المالية.

ويجب أن يتولى الرئيس أو نائب الرئيس أيضاً الإشراف على الهيكل التنظيمي الداخلي، أي الموارد البشرية، والميزانية، والتدقيق الداخلي، ووظائف تقنية المعلومات. وأخيراً، يمكن جعل الرقابة المصرفية مركزية (كما في النظام الفيدرالي للولايات المتحدة) أو لا مركزية (كما في منطقة اليورو). ويتوجب في الحالة الأولى استحداث قسم إضافي يتولى أداء هذه المهمة. وبما أنه يستبعد إحداث نظام رقابي مركزي قبل 1 يناير 2010، نعتقد أن هذه المهمة يجب تركها للمصرف المركزي الخليجي لتنظيمها تدريجياً على مدى ثلاث سنوات من انطلاقه.

ويميل المشككون غالباً إلى اعتبار المكان الذي سيقام فيه مقر المصرف المركزي الخليجي مسألة شائكة قد تعرقل المشروع برمته. من الواضح، أن الموضوع سيكون مثاراً للجدل، إلا أن قادة دول الخليج العربية يتمتعون بخبرة طويلة في صنع القرار المشترك ودرجة عالية من الاحترام المتبادل، مما يجعلهم قادرين بلا شك على التوصل إلى تسوية. وبشكل عام، سيكون من المنطقي تأسيس مقر المصرف الخليجي المركزي في مدينة تتمتع بسوق مالية ضخمة، وشبكة مصرفية راسخة، وشبكة نقل عالمية، وبنية تحتية متطورة لأنظمة الاتصالات والإعلام.[1]

ولكن تجدر الملاحظة أن اجتماعات مجلس المحافظين أو مجلس السياسة النقدية قد تعقد في أي مكان، وبالتالي يمكن أن يتم ذلك كل شهر في دولة مختلفة وفق برنامج محدد مسبقاً شريطة تأمين الدعم اللوجستي الكافي من قبل السلطات المحلية.

وفي الوقت الذي يتوجب فيه وجود أعضاء المجلس التنفيذي، وقسم الأبحاث والإحصاء، وقسم العلاقات الخارجية، والإدارة المركزية تحت سقف واحد؛ فإن قسم الأوراق النقدية الذي يتولى الإشراف على وظائف منفصلة تماماً عما سبق يمكن أن يكون في مكان مختلف؛ بينما يتعين إقامة قسم العمليات (وقسم الرقابة المصرفية) في المركز المالي الرئيسي. وعلى سبيل المثال، فإن صلة الوصل الرئيسية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مع الأسواق ليست في واشنطن، بل يناط هذا الدور بمصرف الاحتياطي الفيدرالي ورئيسه في نيويورك. [2]

الفرع الثاني: التعاون في المجال الإعلامي

برنامج للتحرك الإعلامي الخارجي لعشر سنوات، إنتاج عدد من البرامج التلفزيونية، التوعية بالسوق الخليجية المشتركة من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية.

- **الأهداف**

يهدف العمل الإعلامي المشترك بين دول مجلس التعاون إلى تحقيق ما يلي:

[1] نفس المرجع، ص 14-15.

[2] نفس المرجع، ص 15.

- وضع أنظمة متماثلة في المجالات الإعلامية، تراعي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون في مجالات الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، ووكالات الأنباء، والمطبوعات، والإعلام الخارجي.
- توثيق التنسيق والترابط بين المؤسسات الإعلامية بما يساهم في تحقيقها لأهدافها ومسؤولياتها تجاه المواطن ودول المجلس بشكل أشمل، وتسخير جهدها وإنتاجها الإعلامي للمصلحة المشتركة.
- تعميق الإيمان بدور مجلس التعاون لدى المواطنين من خلال تزويد أجهزة الإعلام بالمعلومات الدقيقة والسريعة عن مسيرة العمل المشترك.
- تحقيق
- المواطنة في مجال العمل الإعلامي، سواء من خلال المساواة بتوفير فرص العمل الإعلامي لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، أو من خلال السماح بممارسة العمل الإعلامي التجاري الذي يدخل ضمن مفهوم النشاط الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: التعاون في مجال الإنسان والبيئة

منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام) 1981 م، والدول الأعضاء تسعى عبر الأجهزة المعنية، إلى تطوير وتنمية الإنسان والاهتمام بخدمته ورفاهيته وكل ما يحيط به. وفي الأمانة العامة للمجلس، يختص قطاع شئون الإنسان والبيئة بمتابعة وتنفيذ توجيهات قادة دول المجلس حفظهم الله، من حيث التنسيق بين أعمال عدد كبير من اللجان الوزارية والفنية وفرق العمل في مجال التعليم والشئون الاجتماعية والموارد البشرية وحماية البيئة والثقافة والشباب والرياضة، بالإضافة إلى التعاون العلمي والتقني بين الدول الأعضاء، وعلى الأخص ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال (توليد الكهرباء، وتحلية المياه) حيث تم تشكيل

فريق فني من الدول الأعضاء لمتابعة ذلك والتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة النووية للاستفادة من البرامج التي تقدمها في هذا المجال. وخلال العقود الثلاثة الماضية، استطاع القطاع أن يحقق الكثير من الانجازات في مجال العمل

المشترك والتي سوف نتطرق إليها بشكل سريع ومختصر في كل مجال على حدة. ففي مجال تنمية الموارد البشرية تم ما يلي:

[1] عبد الرحمن بن حمد العطية ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة 2001-2010، مركز المعلومات ، الأمانة العامة ، الرياض ،ط3، 2010،ص289.

- اعتماد الإطار العام لإستراتيجية تنمية الموارد البشرية التي تهدف إلى تنمية وتطوير الموارد البشرية بين دول مجلس التعاون وفقا لأحدث المناهج الإدارية والتقنية.
- إطلاق بوابة الخدمة المدنية عبر موقع الأمانة العامة.
- إقرار مشروع مد الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لمواطني دول مجلس التعاون العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو، حيث أصدرت جميع الدول الأعضاء قراراتها وتشريعاتها في هذا المجال.
- إعداد صيغة الإستراتيجية الوطنية لإصلاح وترشيد سوق العمل بدول المجلس. وتتابع الأمانة العامة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية تحقيق أهداف مجلس التعاون وبنود الاتفاقية الاقتصادية في مجال حرية العمل، والإقامة، والتنقل لمواطني دول المجلس في القطاع الخاص.

أما في الجوانب الاجتماعية والشبابية والثقافية والرياضية فقد تحقق العديد من الانجازات، إذ تم مؤخرا الانتهاء من إعداد الخطة الإستراتيجية للجنة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأقيم مهرجان الفنون الشعبية للشباب (الكويت: 2009 م) ومهرجان الألعاب الشعبية (مملكة البحرين:2009م).

كما أقيم المنتدى الفكري للشباب(الإمارات :أكتوبر 2009م .)وفي مجال الثقافة تم إصدار دليل الأدباء في دول المجلس، وأقرت الإستراتيجية الثقافية في الدورة (29) للمجلس الأعلى، كما تم اعتماد النظام الاسترشادي للآثار بدول مجلس التعاون .وفي مجال الرياضة والشباب تم تنفيذ طواف مجلس التعاون للدراجات الهوائية، وتنظيم الدورة الأولى لرياضة الفتاة، وأنجز أكثر من (70) نشاطاً رياضياً .وفي مجال مكافحة المنشطات تم التأكيد على الدول الأعضاء لاستكمال إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية الدولية الصادرة عن منظمة اليونسكو، والخاصة بمكافحة المنشطات في المجال الرياضي وإنشاء مختبر معترف به دولياً للكشف على المنشطات لدى الرياضيين الذي اقترحت دولة قطر استضافته. وفي مجال حماية البيئة والصحة تم اعتماد خطة العمل البيئي المشترك، والمبادرة البيئية الخضراء، كما وضعت لجنة سلامة الأغذية آلية وبرنامجاً زمنياً لتطبيق دليل إجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس.

وفي مجال التعليم تم تنفيذ الإجراءات والمعايير الخاصة بمعادلة الشهادات الخارجية الصادرة خارج دول مجلس التعاون، والتنسيق مع مكتب التربية العربي لدول الخليج لتنفيذ مشروع (تطوير التعليم)المكون من أربعة وثلاثين برنامجاً في مجال التعليم العام .كما بارك المجلس الأعلى في دورته (29) التنظيم الإداري والمالي للجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول المجلس، والانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع بوابة الخليج للبحث العلمي(جسر)ومتابعة تنفيذ البرامج المعتمدة لتفعيل البعد التعليمي والتربوي لورقة دولة الكويت مع وزارة التعليم العالي في الدولة، وتنفيذ الزيارة الأولى لطلاب جامعات ومؤسسات التعليم العالي لجمهورية الصين الشعبية.

وفي مجال البلديات والإسكان تم اعتماد الدليل الاسترشادي لوحدة أعمال ونظم البناء بدول مجلس التعاون والدليل الاسترشادي للمحافظة على التراث العمراني في الدورة(29) للمجلس الأعلى. وسوف يدشن وزراء الإسكان في اجتماعهم القادم مواقع قواعد المعلومات الإسكانية وتسويق الموقع إعلامياً ونشره على محركات البحث العلمي. هذا قليل من كثير، وسرد سريع لإنجازات كبيرة استغرقت وقتاً وجهداً كبيرين، وتطلبت العديد من القرارات الشجاعة لدعم مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء لما فيه خير الإنسان والأوطان[1].

الفرع الرابع: التعاون القانوني والقضائي

- **الأهداف**

تحقيقاً لأحد الأهداف الهامة التي ينص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والمتمثل في وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين ، عملت دول مجلس التعاون على التقريب بين أنظمتها وقوانينها في مختلف المجالات وصولاً إلى توحيدها. كما عملت على تحقيق المزيد من التقارب والصلات بينها في المجالات التشريعية والقضائية ، وإعداد مشروعات الأنظمة (القوانين) الموحـــدة ، وتعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة

العدلية والقضائية وتوحيد أنواعها، ودرجاتها وإجراءاتها.

بدأت مسيرة التعاون العدلي والقانوني بعقد الاجتماع الأول لأصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون ، في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي 27 و 28 صفر 1403هـــ العامة بإعداد نشرة دورية قانونية ، ووضع برامج للزيارات القضائية ، والطلب من الدول الأعضاء تزويد مركز المعلومات في الأمانة العامة بالوثائق والدراســـات والدوريات القضائية والقانونية ، والتأكيد على الاستفادة من التجارب التي اكتسبت في إطار جامعة الدول العربية في المجالات القضائية والقانونية.[2]

الفرع الخامس: التعاون العسكري والدفاع المشترك

البدايات والأهداف

حظي التعاون العسكري باهتمام قادة دول المجلس منذ بداية مسيرة مجلس التعاون، وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير، بالإضافة إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ المشترك. ولقد عقد رؤساء الأركان اجتماعهم الأول في الرياض بتاريخ 23 ذو القعدة 1401هـــ الموافق 21 سبتمبر 1981م، بناء على طلب من المجلس الوزاري، ورفعوا عدداً من التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون العسكري فيما بين الدول الأعضاء.

[1] عبدالله بن عقله الهاشم، مسيرة مجلس التعاون في شئون الإنسان والبيئة،المسيرة نشرة شهرية، العدد22 السنة الثانية، ديسمبر 2009 ،ص ص12-13.

[2] التعاون القانوني والقضائي 2012/3/5.لا http://www.gcc-sg.org/indexeb56.html?action=Sec-Show&ID=51

وفي دورته الثانية التي عقـــدت في الرياض بتاريخ 14 محـــرم 1402هـــ الموافق 10 نوفمبر 1981م أطلع المجلس الأعلى على توصيات رؤساء الأركان، وكلّف أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع بالاجتماع لمناقشتها.
وفي ضوء ذلك، عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع اجتماعهم الأول في الرياض بتاريخ 30 ربيع الأول 1402هـــ الموافق 25 يناير 1982م واطلعوا على ما رفعه رؤساء الأركان من توصيات ووافقوا على إقرارها.
ومنذ ذلك التاريخ توالت القرارات العليا شاملة مختلف مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك ن وفي ضوء تلك القرارات مضى التعاون العسكري بخطوات متميزة قائمة على أسس منهجية ومرتكزات علمية محددة آخذة في الحسبان الإمكانيات المتاحة والمتطلبات الدفاعية وحجم ومصادر التهديد ، وكان أبرز ما تحقق في هذا المجال ما يلي:

- اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون

تحققت للتعاون العسكري والدفاع المشترك نقلة نوعية وذلك بتوقيع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى (المنامة ، ديسمبر 2000) ، على إتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث حددت الاتفاقية العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته وأسسه وأولياته.
وتؤكد الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامها بالنظام الأساسي لمجلس التعاون ، واحترامها لميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، كما تؤكد عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية ، انطلاقاً من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة ، وأن أي خطر يهدد أحداها إنما يهددها جميعاً.
كما تنص الاتفاقية على عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها ، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك ، وتشير في هذا الصدد إلى استمرار تطوير قوة درع الجزيرة ، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة ، وإعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

- وضع الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون

كما حقق التعاون العسكري والتعاون المشترك نقلة أخرى هامة تمثلت بموافقة المجلس الأعلى في دورته (30) ديسمبر 2009م على الإستراتيجية الدفاعية لمجس التعاون لدول الخليج العربية والتي تحدد رؤية إستراتيجية تعمل دول المجلس من خلالها على تنسيق وتعزيز تكاملها وترابطها وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها ، وردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث من خلال البناء الذاتي والعمل المشترك وصولاً للتكامل الدفاعي والعمل الجماعي ، كما تؤكد الإستراتيجية على الأسس والثوابت التي تنطلق منها ، إلى جانب إيضاح تقييم إستراتيجي شامل للبيئة الأمنية الإستراتيجية ، وكذلك تحديد التهديد

الإستراتيجي والتحديات والمخاطر ، وكذلك تحديد الأهداف الدفاعية الإستراتيجية وطرق ووسائل تحقيقها.

– قوات درع الجزيرة المشتركة

يعتبر إنشاء قوة درع الجزيرة من أقدم القرارات الخاصة بالتعاون العسكري ، حيث صدر قرار إنشاء القوة بتاريخ 23 ذوالحجة 1402هـ الموافق 10 أكتوبر 1982م . وفي وقت لاحق صدرت قرارات بتطوير هذه القوة لتصبح فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها الناري و القتالي . كما استمرت الدراسات الهادفة إلى تطويرها وتحديثها إلى قوات مشتركة لتكون بحجم وعلى مستوى من الكفاءة العملياتية والفنية يؤهلها للإظطلاع بمهمة إسناد قوات دول المجلس بما يحفظ أمنها وإستقرارها ويساهم في حماية مكتسباتها ومقدراتها.

– الاتصالات المؤمنة

حظي موضوع إنشاء وتوفير اتصالات عسكرية مؤمنة بين القوات المسلحة بدول المجلس بإهتمام خاص تبلور في دراسة وتنفيذ "كيبل" خاص بالاتصالات العسكرية يربط بين القوات المسلحة بالدول الأعضاء.

– ربط مراكز عمليات القوات الجوية و الدفاع الجوي

إن تعزيز الدفاع الجوي المشترك بدول مجلس التعاون أصبح مطلباً إستراتيجياً مُلحاً ، وعليه فقد تم التوجيه بضرورة ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في دول المجلس بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكر من خلال مشروع حزام التعاون ، وقد بدأ تنفيذ المشروع وتشغيل المرحلة الأولى منه مع نهاية عام 2001م.

– التمارين المشتركة (برية ــ جوية ــ بحرية)

شكلت التمارين والتدريبات العسكرية المشتركة وسيلة هامة من وسائل إعداد وتجهيز القوات المسلحة بدول المجلس لعمليات مشتركة فيما بينها بما يحقق الإسناد والدعم المتبادل وصولاً إلى تعاون عسكري فعّال ، وقد شملت هذه التمارين تمارين برية تساهم فيها قوات درع الجزيرة المشتركة ، وتمارين جوية للطائرات المقاتلة والعمودية ، وذلك وفق جداول وبرامج زمنية محددة لكم من هذه التمارين.

– مجالات التعاون العسكري الأخرى

شمل التعاون العسكري مجالات عديدة أخرى استهدفت وركزت على تعزيز التعاون في مجال تبادل الدعم والمساندة وتبادل المعلومات ، وتوحيد مناهج وكراسات الدورات العسكرية المختلفة ، والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس خاصة في مجال التدريب والتعليم والصيانة. [1]

الفرع السادس: التعاون الأمني وأهدافه

إدراكاً من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بأن النمو والازدهار الاقتصادي الذي تنعم به دول المجلس لا يمكن أن يتحقق ويتطور إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة ، وانطلاقاً من المبدأ الراسخ بأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ ، صدرت التوجيهات السامية لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس

[1] التعاون العسكري 2012/3/5 http://www.gcc-sg.org/index8409.html?action=Sec-Show&ID=49

بالاتصال والتنسيق لعقد لقاء لهم للتباحث وتدارس متطلبات وآليات التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء . وبهدف التهيئة والتحضير للاجتماع ، تشكل فريق عمل من الخبراء الأمنيين في وزارات الداخلية ، أعدوا مشروع جدول أعمال للاجتماع الأول لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية ، تناول إرساء أسس وقواعد تنسيق وتعاون أمني هادف بين الدول الأعضاء يحقق الأهداف السامية لقيام المجلس.

عقد الاجتماع الأول لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس في الرياض يومي 29 ربيع الأول و1جمادى الأولى 1402هـ الموافق 23 و 24 فبراير 1982م ، وكان هذا الاجتماع بداية انطلاقة التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس ، حيث تشكلت العديد من اللجان الأمنية المتخصصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني.

ولقد حدد الاجتماع الأول منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون في الاتفاق على توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين الدول الأعضاء ، وأكد البيان الصادر عن الاجتماع على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون ومبدأ الأمن الجماعي بالنص على "أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وأن أي اعتداء على أية دولة من الدول الأعضاء هو اعتداء على الدول الأخرى واعتبار مسؤولية مواجهة الاعتداء على أية دولة مسؤولية جماعية يقع عبؤها على جميع الدول الأعضاء" وأضاف "أن التدخل من قبل أية جهة كانت في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المجلس".

وتواصلت اجتماعات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشكل دوري (سنوي) يسبقها اجتماعات اللجان الأمنية المتخصصة ، ويحضّر للاجتماعات السنوية لوزراء الداخلية لجنة تحضيرية مكونة من أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات الداخلية ، وقد تخلل مواعيد اجتماعات وزراء الداخلية عقد اجتماعات استثنائية لمواضيع أمنية يتطلب الموقف التنسيق والتشاور حولها . كما اتفق وزراء الداخلية على عقد لقاءات تشاورية بدون جدول أعمال محدد وليوم واحد في منتصف فترة عقد اجتماعاتهم الدورية السنوية.[1]

الفرع السابع: التعاون في مجال عمل ومرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى

- **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى**

إعداد دراسات ومرئيات حول موضوعات تجارية واقتصادية، وتنموية، واجتماعية، وتعليمية ، وعلمية ، وبيئية ، وتقويم مسيرة مجلس التعاون ، وإنشاء مقر للهيئة في مسقط.

- **التأسيس والعضوية والاختصاص**

[1] انطلاقة التعاون الأمني وأهدافه http://www.gcc-sg.org/index800b.html?action=Sec-Show&ID=346 2012/1/3

تأسست الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بقرار من المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشر (الكويت، ديسمبر1997) اقتناعا بضرورة توسيع قاعدة التشاور وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، ويأتي هذا القرار بناءا على اقتراح تقدم به المغفور له إن شاء الله صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى الدورة السابعة عشر للمجلس الأعلى (الدوحة، ديسمبر 1996) بإنشاء مجلس استشاري للمجلس الأعلى من مواطني الدول الأعضاء يساعد المجلس الأعلى ويقدم له المشورة في كل ما من شأنه تدعيم مسيرة مجلس التعاون وإعداده لمواجهة تحديات المستقبل.

عقد الاجتماع المراسمي لإعلان قيام الهيئة في نوفمبر 1998م بدولة الكويت تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رحمه الله.

تتكون الهيئة من ثلاثين عضوا، بواقع خمسة أعضاء من كل دولة، وتختار سنويا رئيسا لها بين ممثلي الدولة التي ترأس دورة المجلس الأعلى، ونائبا للرئيس من بين ممثلي الدولة التي تليها في الترتيب، ولا تناقش الهيئة من الأمور إلا ما يحال إليها من قبل المجلس الأعلى. ويعاون الهيئة جهاز إداري يرتبط بالأمانة العامة لمجلس التعاون هو مكتب شئون الهيئة الاستشارية بمسقط.[1]

المطلب الثاني: القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون الخليجي ليوم 20/19 ديسمبر 2011

رحب وبارك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاقتراح المقدم من الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ، في خطابه الافتتاحي للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى ، المنعقدة بمدينة الرياض بتاريخ 24 محرم 1433هـ الموافق 19 ديسمبر 2011م بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.[2]

[1] عبد الرحمن بن حمد العطية ،مرجع سابق،ص ص229-230.

[2] بيان صادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثانية والثلاثين،الأمانة العامة، الرياض، 19-20 ديسمبر 2011.
http://www.gcc-sg.org/index41f5.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2241&T=A

وإيماناً من قادة دول المجلس بأهمية هذا المقترح وأثرة الإيجابي على شعوب المنطقة وتمشياً مع ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون بشأن تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها،وبعد تبادل الآراء في المقترح، وجه القادة المجلس الوزاري بتشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من قبل الدول الأعضاء بواقع 3 أعضاء لكل دولة، يوكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة وتكون اجتماعات الهيئة بمقر الأمانة العامة،ويتم توفير كل ما تتطلبه من إمكانيات إدارية وفنية ومالية من قبل الأمانة العامة.

وتقوم الدول الأعضاء بتسمية ممثليها في موعد أقصاه الأول من فبراير 2012م،وتقدم الهيئة تقريراً أولياً في شهر مارس 2012م إلى المجلس الوزاري في دورته الأولى لعام 2012م لرفعها لقادة دول مجلس التعاون وترفع الهيئة توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري الرابع عشر لقادة دول مجلس التعاون.

وكان التأكيد على:

1- تبني مبادرة خادم الحرمين الشريفين لتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد لتشكل دول المجلس كياناً واحداً يحقق الخير ويدفع الشر استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس ومواجهة التحديات التي تواجهها.

2- تسريع مسيرة التطوير والإصلاح الشامل داخل دولهم بما يحقق المزيد من المشاركة لجميع المواطنين والمواطنات ويفتح آفاق المستقبل الرحب مع الحفاظ على الأمن والاستقرار وتماسك النسيج الوطني والرفاه الاجتماعي.

3- تحسين الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية استنادا إلى المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات أمام القانون وفي الحقوق والواجبات والتصدي للمحاولات الخارجية من جهات مأزومة تحاول تصدير أزماتها الداخلية عبر إثارة الفتنة والانقسام والتحريض الطائفي والمذهبي.

4- العمل الجاد لتحقيق أعلى دراجات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتجاوز العوائق التي تعترض مسيرة الانجاز للإتحاد الجمركي والوحدة النقدية والسوق المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

5- تطوير التعاون الدفاعي والأمني بما يكفل التصدي بسرعة وفعالية بشكل جماعي وموحد لأيه مخاطر أو طوارئ.

6- تفعيل دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لخدمة القضايا الوطنية والعربية والإسلامية والتواصل الجماعي الموحد مع كافة القوى الإقليمية والدولية وصون المصالح المشتركة لدول المجلس في كافة المحافل الدولية.

7- تعميق الانتماء المشترك لشباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحسين هويته وحماية مكتسباته عبر تكثيف التواصل والتعاون والتقارب بينهم وتوظيف الأنشطة التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية

والكشفية لخدمة هذا الهدف.

8- تقوم الأمانة العامة لدول مجلس التعاون للمتابعة والرفع بذلك للمجلس الأعلى.

كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية ، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة وأتخذ بشأنها القرارات اللاّزمة ، وذلك على النحو التالي:

- التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية:

وافق المجلس الأعلى على دراسة مجالات التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية ، والمملكة المغربية ، وشكّل عدداً من لجان التعاون المتخصصة في هذا الشأن وصولاً إلى الشراكة المنشودة.

كما قرر المجلس الأعلى إنشاء صندوق خليجي للتنمية ، يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية ، والمملكة المغربية ، بمبلغ مليارين ونصف المليار دولار ، لكل دولة.

وكلف المجلس الأعلى وزراء المالية بدول المجلس بدراسة النظام الأساسي والهياكل المطلوبة لإنشاء الصندوق. [1]

- مسيرة العمل المشترك :

في مجال الشئون الاقتصادية :

بحث المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس وأعرب عن ارتياحه لما تشهده اقتصاديات دول المجلس من نمو ملحوظ وما تحقق في دول المجلس من تنمية شاملة في مختلف القطاعات ، رغم ما يمر به الاقتصاد العالمي من أزمات ، مؤكداً حرصه على تعزيز القدرات الإنتاجية لهـــذه الاقتصاديات بما يزيد من إتاحة الفـــرص الوظيفية للمواطنين . واستعرض مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون من خلال ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن ، وقرر ما يلي :

- اعتماد الهوية الشخصية كإثبات هوية لمواطني دول المجلس في القطاعين العام والخاص في جميع الدول الأعضاء ، على أن تقوم الجهات المعنية في الدول الأعضاء بإصدار التشريعات والقرارات الخاصة في هذا الشأن .
- اعتماد القواعد الموحـــــدة لإدراج الأوراق المالـــــية (الأســـهم ، الســـــندات و الصكوك ، ووحدات صناديق الاستثمار) في الأسواق المالية بدول المجلس ، وقرر العمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.
- اعتماد نظام الرفق بالحيوان ونظام مزاولة المهن الطبية البيطرية ، ونظام المستحضرات البيطرية ، وقرر العمل بها بصفة إلزامية .
- اعتماد نظام مصادر المياه السطحية والجوفية ، ونظام مصادر مياه التحلية ، ونظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها ، وقرر العمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيدا لتحويلها إلى أنظمة (قوانين)

[1] النص الحرفي للبيان الختامي، عين اليقين، مجلة أسبوعية، 30 ديسمبر،2012، http://www.ainalyaqeen.com/arch_2011/Dec-30/ar5.php

إلزامية .

• اعتماد "لائحة السلامة للسفن ذات الحمولات الصغيرة التي لا تشملها المعاهدات البحرية الدولية في دول المجلس " .

• إقرار ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس (إصدار 2012م) والعمل بها اعتباراً من يناير 2012م .

كما أطلع المجلس الأعلى على التقارير المرفوعة له بشأن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة ، والاتحاد النقدي، ومشروع سكة حديد دول المجلس .

الإنسان والبيئة :

وافق المجلس الأعلى على الخطـــــة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية ، 2011م ـــــ 2020م . كما وافق المجلس على اعتماد المعايير السعودية لاعتماد المنشآت الصحية كمعايير مرجعية خليجية ، وكلف وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بدراسة إمكانية اعتماد المجلس المركزي السعودي لاعتماد المنشآت الصحية كمركز خليجي مرجعي.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة قراراته الخاصة بتطوير التعليم في دول المجلس ، وعلى تقرير الأمانة العامة حول آخر تطورات العمل في تنفيذ قراره الخاص باستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وأكد المجلس الأعلى على دعم دول المجلس لملف دولة قطر لاستضافتها لدورة الألعاب الاولمبية لعام 2020م ، ووضع جميع إمكاناتها في دعم دولة قطر لحصولها على حق الاستضافة لهذا الحدث الرياضي الهام .

التعاون العسكري والدفاع المشترك :

اطلع المجلس الأعلى على ما توصل إليه مجلس الدفاع المشترك، في دورته العاشرة، التي عقدت في أبوظبي نوفمبر 2011 ، بشأن مختلف مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك ، ووافق المجلس الأعلى على الاستفادة من المتقاعدين العسكريين والمدنيين الخاضعين لقانون نظام التقاعد العسكري ، للعمل في مختلف الجهات الحكومية وشبه الحكومية ، ومؤسسات القطاع الخاص بدول المجلس ، كما صادق المجلس الأعلى على القرارات التي توصل إليها مجلس الدفاع المشترك ، في دورته العاشرة .

وعبَّر المجلس الأعلى عن ارتياحه للإنجازات التي تحققت في مجال التكامل الدفاعي بين دول المجلس ، مؤكداً على استمرار الخطوات العملية من إجراءات ودراسات لبناء منظومة دفاعية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لدول المجلس.

التنسيق والتعاون الأمني :

تدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء ، في ضوء ما توصل إليه الاجتماع الثلاثون لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية ، الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة ، بتاريخ 7 ديسمبر 2011م ، واعتمد قراراته . وأعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تحقق من انجازات وخطوات، تعزيزاً لأمن الدول الأعضاء،

وحماية للمكتسبات الوطنية ، مؤكداً على أهمية تكثيف التعاون، لاسيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

وفي مجال مكافحة الإرهاب ،

استنكر المجلس الأعلى محـــاولة اغتيال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأيد الإجراءات والخطوات التي ستتخذها المملكة العربية السعودية بهذا الشأن . كما دعا المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته أمام هذه الأعمال الإرهابية، ومحاولة تهديد استقرار الدول، والأمن والسلم الدوليين . ورحب بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على القرار الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لإدانة الهجمات الإرهابية ضد المتمتعين بالحماية الدولية.

كما عبر المجلس الأعلى عن تأييده الثابت لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب ، ومُجدداً ، في الوقت نفسه، التأكيد على ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن دول المجلس والمنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهـــاب .

وأشـــاد المجلس الأعلى بتدشين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، في فيينا ، والذي يأتي إنشاؤه تتويجاً لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب ، الذي استضافته المملكة العربية السعودية ، خلال شهر فبراير من عام 2005م ، معرباً عن أمله في أن يُسهم إنشاء هذا المركز في معالجة أسباب هذه الظاهرة ومكافحتها ، وتعزيز الجهد الدولي في دعم واستقرار الأمن والسلم الدوليين .

الشئون القانونية :

1- تعديل نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى :وافق المجلس الأعلى على نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بصيغته المُعدلة .

2- دعم السلطات القضائية في دول المجلس :كلف المجلس الأعلى النواب العموم والمدعين العامين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام في دول المجلس اقتراح الآليات المناسبة لتحقيق استمرار الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لأجهزة النيابات العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام ، والرفع بذلك إلى المجلس الأعلى في دورة قادمة.

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى :

اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها ، وهي:

1. الطاقة البديلة وتنمية مصادرها .
2. توحيد جهود الدول الأعضاء في مجال الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية .

3. الاحتباس الحراري والتغير المناخي .

وقرر اعتماد هذه المرئيات ، وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة للاستفادة منها تعزيزاً للعمل المشترك بين دول المجلس .

وقد ثمن المجلس الأعلى ما بذله أعضاء الهيئة الاستشارية من جهد في إعداد هذه المرئيات ، ونوه بالدور الهام الذي تقوم به الهيئة الاستشارية لرفد العمل الخليجي المشترك ، بما يعزز مسيرته .

كما تم تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات التالية :

1. إستراتيجية للشباب ، وتعزيز روح المواطنة .
2. إستراتيجية التوظيف لدول المجلس في القطاعين الحكومي والأهلي .
3. إنشاء هيئة خليجية موحدة للطيران المدني لدول المجلس .
4. الأمراض الصحية غير المعدية في دول المجلس .
5. ضرورات الكنفدرالية الخليجية في ضوء النظام الأساسي لمجلس التعاون .

المجالس التشريعية :

عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري الخامس لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية (الشورى ، النواب ، الوطني ، والأمة) في دول مجلس التعاون، الذي عقد في مدينة جدة ديسمبر الجاري، والجهود التي تبذلها هذه المجالس، والمرئيات التي رفعتها الهادفة إلى تعزيز العمل البرلماني الخليجي المشترك .

الحوارات الإستراتيجية والمفاوضات :

اطلع المجلس الأعلى على تقارير عن العلاقات الدولية لمجلس التعاون مع الدول والمجموعات الأخرى ، وعلى نتائج اجتماع المجلس الوزاري مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة ، ووزراء خارجية مجموعة الآسيان ، ومجموعة ريو ، والمملكة المتحدة ، واليابان ، والهند ، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011م ، في نيويورك . وأشاد بما أسفرت عنه تلك الاجتماعات من تعزيز لدور مجلس التعاون في الشئون الدولية والإقليمية.

ورحب المجلس الأعلى ببدء الحوار الإستراتيجي مع عدد من الدول الصديقة ، والتوقيع على مذكرات التفاهم التالية :

- الحوار الإستراتيجي بين دول المجلس وجمهورية باكستان الإسلامية ، أبوظبي مارس 2011م .
- الحوار الإستراتيجي بين دول المجلس وأستراليا ، أبوظبي مارس 2011م .
- الحوار الإستراتيجي بين دول المجلس وجمهورية روسيا الاتحادية ، أبوظبي نوفمبر 2011م .

كما رحب المجس الأعلى بنتائج الاجتماع الوزاري المشترك الثالث للحوار الإستراتيجي بين دول المجلس وجمهورية الصين الشعبية، والذي عُقد في أبوظبي في مايو 2011م، وبنتائج الاجتماع الوزاري المشترك الحادي والعشرين للمجلس الخليجي الأوروبي المشترك، الذي عُقد في أبوظبي في 18 أبريل 2011م.

واطلع المجلس على تقرير عن مفاوضات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وتوصيات اللجان المختصة بهذا الشأن، ووجّه بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بهذا الشأن .

برنامج مجلس التعاون لإعادة إعمار غزة :

اطلع المجلس على تقرير بشأن سير العمل في برنامج مجلس التعاون لإعادة إعمار غزة، ووجه بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشاريع وبرامج لخدمة الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة المحاصر من قبل إسرائيل.[1]

– الجانب السياسي:

العلاقات مع إيران:

أعرب المجلس الأعلى عن بالغ القلق لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون ، ومحاولة بث الفرقة ، وإثارة الفتنة الطائفية ، بين مواطنيها، في انتهاك لسيادتها واستقلالها.

وطالب المجلس الأعلى إيران بالكف عن هذه السياسات والممارسات ، والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار ، والاحترام المتبادل ، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر ، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها ، بما يكفل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

الملف النووي الإيراني:

تابع المجلس الأعلى مستجدات الملف النووي الإيراني بقلق بالغ مؤكداً على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجدداً التأكيد على مواقفه الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشـــــرعية الدولية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية ، منوها في الوقت ذاته بالجهود الدولية ، لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية.

وأكد المجلس الأعلى على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها ، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة ، مؤكداً على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي ، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الوضع العربي الراهن:

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي–الإسرائيلي:

استعرض المجلس الأعلى مستجدات القضية الفلسطينية ، وأكد أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، على حدود الرابع من يونيو 1967م ، وعاصمتها القدس الشرقية ، وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي اتخاذ موقف حاسم بإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو 1967م ، في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل ، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان ، واحترام القرارات والقوانين الدولية في هذا الشأن.

وأدان المجلس الأعلى قرار السلطات الإسرائيلية بناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية ، والضفة الغربية ، وشق طريق لربط المستوطنات بالقدس المحتلة ، بهدف عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني ، وتغيير طابعها الديموغرافي

[1] البيان الختامي للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 19 – 20 ديسمبر 2011. 2012/4/28
http://www.gcc-sg.org/index63cb.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2239&T=A

، واعتبر ذلك لاغياً وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، مؤكداً على أن القدس الشرقية خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه، مُشدداً على أن هذه الممارسات تعد تحدياً لإرادة المجتمع الدولي ، وتكشف النوايا الإسرائيلية المبيتة التي تثبت عدم جديتها ، وعدم اكتراثها لتلك الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام.

قدر المجلس الأعلى جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التي أثمرت عن قرار قبول دولة فلسطين كاملة العضوية في المنظمة ، باعتبار أن هذه الخطوة تخدم القانون الدولي ، وتعزز فرص السلام ، ونجاح المساعي الخيرة للدول الراعية للسلام والتعايش.

وعبر المجلس الأعلى عن دعمه لطلب دولة فلسطين قبولها عضواً في الأمم المتحدة ، باعتباره انتصاراً للحق والعدالة، والقانون والشرعية الدولية ، ودعماً ً لخيار السلام ، وتعزيزاً لفرص نجاح المفاوضات.

الشأن السوري:

ثمن المجلس الأعلى الجهود التي يبذلها مجلس جامعة الدول العربية ، على مستوى وزراء الخارجية ، بشأن الوضع في سوريا ، مُشيداً بالمبادرة العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة ، في دورته غير العادية في 2011/8/28م ، والقرارات الصادرة عن الجامعة بهذا الخصوص.

كما أشاد المجلس الأعلى بالجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة الوضع في سوريا ، وكذلك بالقرارات والجهود الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي.

كما دعا المجلس الأعلى الحكومة السورية إلى تطبيق كافة بنود المبادرة العربية ، وتنفيذ البروتوكول الخاص بمهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية ، الذي وقع في القاهرة بتاريخ 2011/12/19م ، بين الحكومة السورية والجامعة العربية . كما طالب المجلس الأعلى الحكومة السورية بالوقف الفوري لآلة القتل ، ووضع حد لإراقة الدماء ، وإزالة أي مظاهر مسلحة ، والإفراج عن المعتقلين ، كخطوة أولى للبدء في تطبيق البروتوكول ، حرصاً على الشعب السوري الشقيق، وحمايته وتحقيق تطلعاته ، والحفاظ على أمن ووحدة واستقرار سوريا.

الشأن اللبناني:

جدد المجلس الأعلى دعمه الكامل لأمن واستقرار لبنان ، ووحدته الوطنية ، ورحب بدفع لبنان حصته في تمويل المحكمة الدولية المعنية باغتيال الرئيس رفيق الحريري ، بما يؤكد التزامه بتحقيق العدالة.

الشأن العراقي:

أكد المجلس الأعلى دعمه لموقف دولة الكويت بشأن إنشاء ميناء مبارك الكبير باعتباره يقام على أرض كويتية وضمن مياهها الإقليمية ، وعلى حدود مرسومة وفق قرارات الأمم المتحدة ، وعبر المجلس عن ثقته بان تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية تجاه الكويت سيُعزز الثقة بين البلدين ، ويوطد العلاقات بينهما.

وجدد المجلس الأعلى تأكيد مواقفه الثابتة تجاه العراق الشقيق ، المتمثلة في احترام استقلاله ووحدة أراضيه ، وسلامته الإقليمية ، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية تجنبا لتقسيم العراق ، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية ، آملاً أن يراعي العراق العلاقات الأخوية التي تربطه بدول المجلس ، وذلك بعدم التدخل في الشئون الداخلية لدوله ووقف الحملات الإعلامية التي لا تخدم تطور العلاقات وتقدمها بين الجانبين . داعياً كافة الأطراف والمكونات السياسية في

العراق إلى تحمل مسئولياتهم لبناء عراق آمن موحد مستقر ومزدهر بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.
وشدد المجلس الأعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية تنفيذا للقرار 833 ، والانتهاء من مسألة تعويضات المزارعين العراقيين تنفيذا للقرار 899 ،ويدعو المجلس الأعلى العراق للإسراع في ذلك، والتعرف على من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى ، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها القيمة لإنهاء تلك الالتزامات.

الشأن اليمني:

أشاد المجلس الأعلى بتوقيع الفرقاء في اليمن الشقيق على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض ، ورحب بتشكيل حكومة الوفاق الوطنية في اليمن الشقيق ، داعيا كافة الأشقاء في اليمن الى التطبيق الصادق والأمين لكافة عناصر المبادرة بما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره ويحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق.
وأكد المجلس الأعلى على دعم مسيرة التنمية في اليمن ، وتعزيز أطر التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ، واندماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي.
واطلع المجلس على تقرير عن سير العمل في مشاريع التنمية التي تمولها دول المجلس في الجمهورية اليمنية الشقيقة ، ووجّه بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشاريع وبرامج تنموية لخدمة أبناء الشعب اليمني الشقيق.

الشأن الليبي:

رحب المجلس الأعلى بتشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا الشقيقة معرباً عن ثقته بقدرة الشعب الليبي الشقيق على بناء دولة عصرية يسودها القانون وينعم فيها بالأمن والاستقرار والازدهار.

الشأن التونسي:

هنأ المجلس الأعلى الرئيس منصف المرزوقي على انتخاب المجلس التأسيسي له رئيساً لجمهورية تونس الشقيقة، معرباً عن تمنياته لتونس وشعبها الشقيق بالأمن والتقدم والازدهار.

الشأن المصري:

رحب المجلس الأعلى بإنجاز المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب في مصر الشقيقة، وأعرب عن أمله أن تتضافر كافة الجهود لتحقيق تطلعات الشعب المصري الشقيق نحو الأمن والرفاه والنماء.

الشأن السوداني:

أشاد المجلس الأعلى برعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر ، حفظه الله ، اتفاق سلام دارفور ، في الدوحة يوليو 2011م ، لاعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ، مايو 2011م ، كأساس لتسوية سلمية شاملة في دارفور ، آملاً أن يؤدي ذلك إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في السودان الشقيق.
وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ، ولحكومته الرشيدة ، ولشعب المملكة العزيز ، للحفاوة وكرم الضيافة ، ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها إخوانه قادة دول المجلس.

ورحب قادة دول مجلس التعاون ، بالدعوة الكريمة من الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين ، لعقد الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في مملكة البحرين، في العام القادم 2012م. [1]

خلاصة الفصل

توصلنا في هذا الفصل إلى أن:

- مجلس التعاون لدول الخليج تم تأسيسه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية حسب الأهداف التي حددها نظامه الأساسي، فمجلس التعاون يمثل تنظيماً تعاونياً إقليميا بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة.
- وتشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والبيئة والتعليم والشئون التشريعية.
- الدول الأعضاء في المجلس هي ستة دول وهي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية،و سلطنة عمان، و قطر، و الكويت، اتحدت إراداتها لتحقيق مصالحها المشتركة الدائمة ووضعت لها ميثاقاً، ومع صدور القرارات الأخيرة لمؤتمر مجلس التعاون بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ستنتهي الشخصية الدولية للأعضاء بإصدار العملة الموحدة وتوجد شخصية دولية تمثلهم جميعاً وتقوم بالنيابة عنهم بممارسة أعمال السيادة.
- هناك احتمال انضمام أعضاء جدد إلى مجلس التعاون الخليجي.
- تبني مجلس التعاون الخليجي فكرة الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.
- هناك تحديات كبيرة أمام المجلس بانسحاب دولة عمان والإمارات من الاتحاد النقدي إلا انه سيحاول قادة دول المجلس معالجتها بحكمة ونجاح من اجل استكمال عملية التكامل .

[1] النص الحرفي للبيان الختامي، عين اليقين مجلة أسبوعية، مرجع سابق.http://www.ainalyaqeen.com/arch_2011/Dec-30/ar5.php

الفصل الرابع

تقييم عملية التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيـــد

المبحث الأول: الموارد العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي والمقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة

المبحث الرابع: الآثار المترتبة عن إصدار العملة الخليجية الموحدة

خلاصـــة الفصـــل

تمهيد

رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي ،إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي، باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 1981 ، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام 2003 والسوق المشتركة في عام 2007. حيث أنها حققت انجازات معتبرة في مسيرة تكاملها مقارنة بالتكتلات العربية الأخرى بدليل أنها مازالت مستمرة حتى الآن وتواصل مواجهة التحديات التي تعترضها عن طريق معالجتها بحكمة ونجاح لاستكمال عملية التكامل الجارية .

وسنتناول في هذا الفصل انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي والمقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة، وفي المبحث الثالث سنتناول الآثار المترتبة عن قيام العملة الخليجية المشتركة.

المبحث الأول: الموارد العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لإقتصايات دول مجلس التعاون الخليجي و على الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي إلا أن دور التجارة ممثلاً في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي و الواردات من مختلف السلع بشكل عام، في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الخصائص العامة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: الخصائص العامة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

أسهم التجانس بين دول المجلس في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدراً كبيراً من المصداقية، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره، و لم يكن القرار وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، وهو أن البنية الثقافية الاجتماعية في دول الخليج ذات الانتماء القبلي تستقي من رافد واحد في الأساس هو البداوة بخصائصها الثلاث (الغزو والعصبية والمروءة).

حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد تعذر تحقيقها.[1]

[1] أكبر عمر محي الدين الجباري، إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة(الامكانيات والمعوقات)، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد، قسم الاقتصاد، الاكادمية العربية في الدنمارك،2007-2010، ص ص58-59.

جدول رقم 10 : مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المساحة الإجمالية	2672.7 ألف كم مربع
عدد السكان	36.1 مليون نسمة
الكثافة السكانية	13 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	714.8 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	20.4 ألف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	282.8 مليار دولار
الصادرات *	116.4 مليار دولار
الواردات *	166.4 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	484.2 مليار برميل
احتياطي الغاز	1438.1 ألف مليار قدم مكعب

مؤشرات اقتصادية لعام 2006

المصدر: أكبر عمر محي الدين الجباري، إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة(الامكانيات والمعوقات)، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد، قسم الاقتصاد، الاكادمية العربية في الدنمارك،2007-2010، ص ص58-59.
مؤشرات اقتصادية لعام 2006

الفرع الأول : المساحة والسكان

بشكل عام يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي صغيرة الحجم من حيث المساحات ومن حيث عدد السكان باستثناء المملكة العربية السعودية ويتضح هذا من الجدول التالي.

جدول رقم 11: المساحة والسكان والناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	عدد السكان بالألف						المساحة بالميل المربع	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	التوزيع النسبي للسكان %	التوزيع النسبي للمساحة %	الكثافة السكانية	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي
	1975	1980	1985	1995	1996		1996	1996	1996	1996	1996	1996
البحرين	261.7	336.6	418	578	599	240	5306.4	2.3	0.024	2.5	2.5	%2.34
قطر	147.6	206.6	343	626	644	4247	7895.6	2.4	0.427	0.15	0.15	%3.49
سلطنة عمان	766	984	2052	2135	2173	120000	14730	8.2	12.077	0.018	0.018	%6.51
المملكة العربية السعودية	7016.3	9588	12484	25587	18844	829995	129013.3	71.2	83.5	0.023	0.023	%57.01
الكويت	1006.5	137001	1712	1576	1754	6880	27293.5	6.6	0.692	0.255	0.255	%12.06
الإمارات العربية المتحدة	525	977.4	1306	2377	2443	32278	42027.8	9.2	3.248	0.076	0.076	%18.57
الإجمالي	9723.1	13463	18297	32879	26457	993640	226285.8	100	100	0.027	0.027	**100 %**

المصدر: رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص 67.

ويتضح من الجدول السابق بأن مساحة المملكة العربية السعودية تشكل ما مقداره 83.5% من مجموع مساحة دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمقابل فان مساحة البحرين تشكل ما مقداره 0.03% من مجموع مساحة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1996 . وبالمثل فان المملكة العربية السعودية تستحوذ على ما قدره 71.2% من مجمل عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1996، أما عدد سكان البحرين فبلغ 599 آلف نسمة مشكلاً ما مقداره 2.3% من إجمالي عدد سكان دول الخليج العربية في عام 1996، بينما بلغ عدد سكان بقية دول مجلس التعاون الخليجي 7014 آلف نسمة مشكلا ما نسبته 26.5% من مجمل عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1996، ويوضح الجدول التالي الصورة بشكل أكثر تفصيلاً لكل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة .

الفرع الثاني: القطاع التعديني Mining Sector

أحد الخصائص العامة لدول مجلس التعاون الخليجي هو اعتمادها الشديد على النفط ، ويعد النفط أحد المكونات الرئيسة لقطاع التعدين، وتشكل إيراداته نسبة هامة من إيرادات هذا القطاع. ولقد شكل القطاع التعديني ما نسبته 62.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 ولتتراجع هذه النسبة لتصل إلى35.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1996 وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط وصادراته وبسبب تزايد أهمية القطاعات الأخرى نتيجة لجهود دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر الدخل . ويوضح الجدول التالي تطور الأهمية النسبية ومعدلات النمو لكل من القطاع التعديني والقطاع غير التعديني .[1]

[1] رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص71.

جدول رقم 12: الأهمية النسبية ومعدلات النمو لكل من القطاع التعديني والقطاع غير التعديني لدول مجلس التعاون الخليجي

السنة Year	القطاع التعديني Mining Sector		القطاع غير التعديني Non-Mining Sector	
	الأهمية النسبية Relative Importance	معدل النمو Growth Rate	الأهمية النسبية Relative Importance	معدّل النمو Growth Rate
1980	62.1	–	37.9	–
1981	62.7	19.4	37.3	1.7
1982	56.8	(12.2)	43.2	12.2
1983	45.5	(50)	54.5	4.6
1984	41.4	(18.5)	58.6	0.08
1985	36.5	(16.6)	65.1	(3.4)
1986	27.5	(37)	74.2	(4.8)
1987	29.8	14.9	71.1	1.6
1988	26.7	(10.6)	74.2	4.4
1989	32.5	36.6	59.3	(10.6)
1990	38.4	35.3	61.6	19.3
1991	36	(4)	64	6.3
1992	37.1	16	62.9	9.1
1993	36	(1.8)	64	2.9
1994	33	(3)	67	3
1995	34.6	4.8	65.4	(2.4)
1996	35.3	2	64.7	(1.1)

المصدر: رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص 68.

ملاحظات: ( ) إشارة سالبة

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع التعديني في كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت34.7% و16.3% و35.1% و 40.0%، و31.9%، و39%على التوالي لعام 1996(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1997، ص:116). مقارنة بـــ 63.5% ، و50.5%، و61.6%، و62.3%، و67.3%، و65.2% كنسب مساهمة لهذا القطاع لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 1980(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1988، ص: 95-96) .

وبالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع التعديني في الناتج المحلي الإجمالي من 119250.4 مليون دولار عام 1980 إلى79866.1 مليون دولار عام 1996، إلا أنه لا يزال يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ شكلت إيرادات النفط العنصر الرئيسي في القطاع التعديني لكل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والكويت ما مقداره 50959.1 مليون دولار في عام 1995.[1]

وتصنف دول المجلس ضمن الدول النامية من حيث الهياكل الاقتصادية ، ويمكن أن نذكر هنا بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تلك الهياكل .

أول هذه المؤشرات الاعتماد بدرجة كبيرة على مصدر واحد للدخل ، فدول المجلس أحادية الـــدخل ، تبلـــغ مساهمة قطاع التعدين في معظمها حوالي 50% من الناتج الإجمالي 1983 بينما تقل مساهمة الصـــناعة عـــن 7% لنفس الفترة ، كما أن حصيلة إيرادات القطاع النفطي تسيطر بشكل رئيسي على إجمـــالي الإيـــرادات العامة.

المؤشر الثاني اختلال عناصر الإنتاج المتاحة حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج اثر اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية، فبينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية نجدها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية ، وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية بلغ 79% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و 62% في كل من دولة قطـــر،61% ودولة الكويت، و 47% في المملكة العربية السعودية، و 38% في سلطنة عمان ، وذلك من مجموع الأيدي العاملة 1999م ، وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، والمخاطر التي تتولد عنها إلى الاهتمام بتنمية برامج التعليم والتدريب الفني، وترشيد الاستقدام إلا أن حل تلك المشكلة يدخل ضمن حسابات الأجل الطويل على فرض استمرار الحماس وتوفر الديناميكية الإدارية القادرة على استيعاب مخرجات برامج التدريب وتطويرها .[2]

ويوضح الجدول التالي تطور إيرادات النفط للفترة1980-1995 لدول مجلس التعاون الخليجي

[1] رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق ،ص ص71-72.

[2] **خالد محمد خليل مزلاوي، مرجع سابق، ص47.**

جدول رقم 13: تطور إيرادات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي(مليون دولار) **(Million Dollars)**

الفترة الزمنية	الإيرادات النفطية
1980	101131.8
1981	131735
1982	124554
1983	77272
1984	63636.4
1985*	52508.6
1986	**25281.3**
1987	32244.3
1988	29565.1
1989	27526.5
1990	53342.8
1991	48710.2
1992	10282.5
1993	20851.1
1994	45321.9
1995	50959.1

المصدر: رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص 69.

ملاحظات: الإيرادات النفطية لدول المجلس باستثناء قطر للفترة الزمنية 1985-1995

أولا: النفط :

انخفض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي من 14مليون برميل يومياً عام 1980 إلى 7.4 مليون برميل يومياً عام 1983لتنخفض نسبة إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي

من النفط العالمي من 23.6% عام 1980إلى 13.5% عام 1983. ويعود هذا لانخفاض الطلب العالمي على النفط ولصغر معدل استهلاك دول المجلس من هذا المورد. و نتيجة لانهيار سوق النفط العالمية بسبب تزايد الإنتاج العالمي من النفط والذي بدوره أدى إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير من 27.45 دولار لبرميل النفط عام 1985 إلى 13.90دولار للبرميل الواحد في عام 1986 ولرغبة دول المجلس في المحافظة على إيراداتها قامت بزيادة إنتاجها من النفط الخام في عام 1986 ليصبح8.7 مليون برميل يوميا وليمثل ما مقداره 39.2% من إنتاج دول الأوبك و 10.9% من الإنتاج العالمي للنفط (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1988، ص: 29). وللحد من التغيرات في أسعار النفط تم اتفاق دول الأوبك على تحديد معدلات الإنتاج بمستوى 15.8 مليون برميل وتم الاتفاق أيضاً على العودة إلى نظام الأسعار الثابتة عند18 دولار للبرميل الواحد من النفط مما حسن من وضع السوق النفطية ليرتفع سعر البرميل الواحد من النفط إلى 20 دولار في عام1987. مما شجع بعض الدول الأعضاء في الأوبك على تجاوز حصص الإنتاج مما أدى مرة أخرى إلى تراجع في أسعار النفط إلى ما دون السعر الرسمي. وتم الاتفاق في ديسمبر 1987على تخفيض الإنتاج الإجمالي لأوبك ليصل إلى15.06 مليون برميل يومياً بسعر 18 دولار للبرميل الواحد. وفي ديسمبر1987 انخفض سعر النفط ليصل إلى معدل 16.5دولار للبرميل الواحد. وفي عام1987 انخفض إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى7.73 مليون برميل يومياً منخفضاً بمعدل 9% عن العام الذي سبقه. وشكل إنتاج دول المجلس من النفط الخام حوالي 43.4% من إنتاج منظمة الأوبك وحوالي 13% من الإنتاج العالمي في عام1987. وقد سجلت المملكة العربية السعودية أكبر معدل لإنتاج النفط إذا شكل إنتاجها ما نسبته 53% من مجمل إنتاج مجلس التعاون الخليجي. وتساهم البحرين بأقل النسب في إنتاج المجلس من النفط الخام إذ ساهمت فقط بحوالي0.5% في عام 1987 (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،1988، ص ص: 23-24).

وشهد عام1988 امتداداً للأوضاع السائدة في سوق النفط العالمية منذ الثمانينات نتيجة لتزايد الفائض العالمي من النفط الخام بسبب زيادة الإنتاج من الدول خارج الأوبك ولتجاوز بعض الدول الأعضاء في الأوبك لحصصها المقررة مما أدى إلى تراجع الأسعار مرة أخرى بعد أن شهدت تحسناً خلال عام 1987.

ونتيجة لزيادة الإنتاج العالمي من النفط الخام بـــ 1.56مليون برميل يومياً لعام 1988 وارتفاع الطلب العالمي لـــ 1.4 مليون برميل يوميا، انخفض السعر الرسمي للبرميل بحوالي 14% مقارنة بمستوى الأسعار السائد في عام 1987. ونتيجة لرغبة دول الأوبك في تحقيق الاستقرار في سعر النفط تم الاتفاق في نوفمبر1988 على سقف للإنتاج بلغ18.5 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من عام 1989عند سعر ثابت18 دولار للبرميل الواحد. وبلغ إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام عام 1988حوالي9.2 مليون برميل يومياً أي بزيادة قدرها 1.2 مليون برميل يومياً عن مستوى الإنتاج في عام 1987. وقد تحققت أعلى زيادة في إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية بمعدل زيادة 26.8% للفترة1987-1988. كما حققت بقية دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو في إنتاج النفط باستثناء الكويت التي تراجع فيها إنتاج النفط عام 1988 بنسبة 51% إلا أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث نسبة إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت نسبة مساهمتها 15.9%من إنتاج دول المجلس لعام1988(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990،ص ص : 21-24).

وبلغ إنتاج النفط لدول المجلس حوالي 13.600 مليون برميل يومياً يشكل ما مقداره 53.3% من أجمالي إنتاج الأوبك وحوالي20.9% من الإنتاج العالمي من النفط في عام 1995(الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 1997، ص: 24) مقارنة بـــ 43.3%من إنتاج الأوبك و13%من الإنتاج العالمي في عام1987(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1989، ص : 24).

وبلغ إنتاج النفط في قطر 470 ألف برميل يومياً، و900 ألف برميل يومياً في سلطنة عمان، و2190 ألف برميل يومياً في الإمارات العربية المتحدة محققاً معدل نمو بلغ 11.4% و 4.6 % و 0.4% على التوالي للفترة 1995-1996. وحافظت المملكة العربية السعودية على معدل إنتاجها 8 ملايين برميل يومياً مشكلة ما نسبته59%من إجمالي إنتاج دول المجلس وحوالي31.8%من إنتاج الأوبك و 12.4% من أجمالي الإنتاج العالمي. بينما ظل إنتاج البحرين ثابتاً عند 40 ألف برميل يومياً وانخفض الإنتاج في الكويت من 2.002 مليون برميل يومياً لعام 1995 ليبلغ 2.000 مليون برميل يومياً لعام1996(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،1997، ص14).

ثانيا: احتياطي النفط :

قدر احتياطي النفط المؤكد في دول مجلس التعاون بـــ 272.900 بليون برميل في عام 1980. وبلغ احتياطي النفط 369.88 بليون برميل في نهاية عام 1987 بمعدل نمو بلغ 21.2% للفترة 1986 – 1987 ليشكل ما نسبته 41.6% من احتياطي العالم من النفط الخام .وتعود نسبة الزيادة للاكتشافات الجديدة في احتياطي النفط للإمارات العربية المتحدة والتي زاد احتياطها بمعدل 197.3% للفترة 1986-1987. مشكلة ما نسبته26.5%من احتياطات دول المجلس و11% من الاحتياطات العالمية من النفط العام1987(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1989،ص: 24-26).

ونتيجة للزيادة في احتياطات المملكة العربية السعودية من النفط الخام في عام1988 تزايدت احتياطات دول المجلس بـــ 22.2 % للفترة1987–1988 لتصل احتياطات دول مجلس التعاون إلى 452.4 بليون برميل في نهاية عام 1988. ولتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى ولتساهم بما مقداره 55.8% من احتياطات دول المجلس و25.5% من الاحتياطي العالمي لعام 1988. أما بالنسبة لبقية دول المجلس فلم تحدث فيها تطورات جوهرية بالنسبة لحجم الاحتياطات من النفط ماعدا البحرين والتي سجلت تراجعاً بنسبة 15.4% للفترة 1987– 1988(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990 ، ص : 24). أما في عام 1996 فقد قدر احتياطي دول المجلس بحوالي 465.8 بليون برميل مشكلاً ما نسبته58.3%من احتياطي الأوبك وحوالي45.4%من الاحتياطي العالمي. وبلغت نسبة مساهمة المملكة العربية السعودية 56%من احتياطي دول المجلس و32.8%من احتياطي الأوبك وحوالي25.6%من الاحتياطي العالمي(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1996،ص : 14). ويوضح الجدول التالي تطور إنتاج النفط والاحتياطات في دول مجلس التعاون.[1]

جدول رقم 14: تطور إنتاج النفط والاحتياطات في دول مجلس التعاون الخليجي

السنة **Year**	الإنتاج (ألف برميل يوميا) **Production (1000 B./Day)**	الاحتياطي (بليون برميل/ نهاية العام) **Reserves (Billion B./Year End)**	معدل النمو السنوي **%**للإنتاج النفطي	معدل النمو السنوي **%**للاحتياطات النفطية
1980	14070	272.9	–	–
1981	13219	370.9	(**1.6**)	35.9
1982	9262	274.2	(29.9)	(26.1)
1983	7464	274.3	(19.4)	0.04
1984	7241	304	(**3**)	10.8
1985	6122.8	302.1	(15.4)	(0.6)
1986	8446.2	305.1	37.9	0.99
1987	7923.5	369.9	(6.2)	21.2
1988	9175.5	452.4	15.8	22.3
1989	9762.5	456.4	6.4	0.9
1990	10776.1	464	10.4	1.7
1991	11838	463.8	9.9	(0.04)
1992	12858.7	463.5	8.6	(0.1)
1993	13288.6	464.3	3.3	0.2

[1] رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص74

1994	13493	465.5	1.5	0.3
1995	13504	465.8	0.1	0.1
1996	13600	465.8	0.7	0

المصـــــــدر: رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص 73.

ملاحظات: ( ) إشارة سالبة

ثالثا: إيرادات النفط

عانت معظم دول مجلس التعاون الخليجي من انخفاض في إيرادات النفط منذ عام1981 وذلك نتيجة للتغيرات التي حدثت في أسواق النفط من انخفاض في الأسعار وتزايد في المعروض العالمي من النفط . مما أدى إلى تراجع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط وبالتالي انخفاض إيراداتها بشكل كبير.

وقد بلغت الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي(باستثناء قطر) 51 بليون دولار لعام 1995 (**جدول رقم 13**). فحققت كل من الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والمملكة العربية السعودية والكويت معدلات نمو سنوية في الإيرادات بلغت 14.5%، و11.5%، و10.5%، و24.3%على التوالي ومسجلة تراجعاً بالنسبة لسلطنة عمان مقدار2.9% للفترة 1994 –1995(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1997، ص: 111-116).

رابعا: الغاز الطبيعي

تأثر إنتاج الغاز الطبيعي بدول المجلس بالوضع السائد في سوق النفط فأنخفض إنتاج هذه الدول من 86.6بليون متر مكعب عام 1981إلى68.5 بليون متر مكعب عام 1984 (باستثناء سلطنة عمان). وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية نتيجة لانخفاض إنتاج النفط ليصبح 29 بليون متر مكعب في عام 1984 وليشكل ما مقداره 45% من مجموع إنتاج دول المجلس أما احتياطيات دول المجلس فقد بلغت 10218 بليون متر مكعب في عام 1984وحوالي الـــ 10074 بليون متر مكعب في عام 1985 ولتشكل ما مقداره 10.2%من الاحتياطيات العالمية في عام1985 مقارنه بـــ82441 بليون متر مكعب في عام 1981أي ما يمثل 8.5%من الاحتياطيات العالمية(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1987،ص: 42-43).

وفي عام 1988 قدر إنتاج دول المجلس بحوالي9 بليون قدم مكعب يومياً مشكلاً نسبة 4.2%من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. وساهمت المملكة العربية السعودية في هذه الزيادة بمعدل كبير إذ بلغ إنتاجها 4مليون قدم مكعب في عام1988. وحققت بقية دول مجلس التعاون معدلات نمو سنوية إيجابية لإنتاج الغاز الطبيعي باستثناء سلطنة عمان التي حافظت على معدل الإنتاج لعام 1987 البالغ 469 مليون قدم مكعب يومياً، وسجلت الإمارات العربية المتحدة تراجعاً بمقدار 13% للفترة1987–1988 إذ بلغ إنتاجها في عام 1988 حوالي 2306 مليون قدم مكعب يومياً مقارنة بـــ 2652.1 مليون قدم مكعب يومياً في عام1987. وبالمقابل قدرت

احتياطيات دول المجلس من الغاز الطبيعي بحوالي 606.1 ألف بليون قدم مكعب إي حوالي 15.2%من الاحتياطي العالمي لعام 1988(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990،ص: 27-28).

وبلغ إجمالي إنتاج دول المجلس حوالي 15.4بليون قدم مكعباً يومياً مشكلاً ما مقداره 28.4% من إنتاج الأوبك ، و 5.2% من الإنتاج العالمي .واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج إذ بلغ 6.7 مليون قدم مكعب يومياً، إذ ساهمت بما نسبته 44%من أجمالي إنتاج دول المجلس في عام 1995 وحوالي 13.8% من إجمالي إنتاج الأوبك و2.5% من إجمالي الإنتاج العالمي واحتلت الكويت المرتبة الأولى من حيث معدلات النمو 45% للفترة1994– 1995. وقدرت احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي من الغاز الطبيعي بحوالي 799.5 آلف بليون قدم مكعب لنهاية عام 1996 أي ما نسبته 35.2% من احتياطي دول الأوبك ، و 13.75% من الاحتياطي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى من حيث حجم الاحتياطي لدول المجلس حيث ساهمت بما مقداره40% من إجمالي احتياطي دول المجلس و12.2% من احتياطي الأوبك وحوالي 4.8% من الاحتياطي العالمي . وحققت سلطنة عمان المرتبة الأولى من حيث معدل نمو الاحتياطي، حيث بلغ معدل النمو 13.6% وليبلغ الاحتياطي 30 ألف بليون قدم مكعب في نهاية عام1995(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1997،ص ص :15-16). ويوضح الجدول التالي تطور إنتاج و احتياطي الغاز في دول المجلس.

جدول رقم 15: إنتاج واحتياطي الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي

السنة	الإنتاج (مليون قدم مكعب/ يوميا) **Production (Million CU.F/Year)**	الاحتياطي (ألف بليون قدم مكعب/سنة) **Reserves (1000 Billion CU.F/Year)**
1985	7118.9	362.5
1986	7554.9	371.2
1987	8120.5	564.7
1988	9064.6	606.1
1989	10350.2	611.9
1990	10315.1	543.4
1991	11620.0	612.4
1992	12462.9	688.5
1993	13070.6	717.7
1994	14124.0	784.9
1995	15381.7	792.3
1996	غ.م	799.5

المصدر: رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق، ص 74

ملاحظات: غ.م غير متوفر

ثالثاً : القطاع غير التعديني Non – Mining Sector

حيث أن النفط مورد ناضب والطلب عليه غير مستقر كان لابد من التفكير في كيفية تنويع مصادر الدخل خاصة في ظل التقلبات التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات في أسعار النفط وفي إيراداته. ولهذا عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم الإعانات والقروض الميسرة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع غير التعديني لتحسين نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع غير التعديني في الناتج المحلي الإجمالي من 37.9% عام 1980إلى64.7% في عام 1996 وليبلغ ما مقداره 146.4بليون دولار وليحقق معدل نمو إيجابي قدره3.1% للفترة1995–1996.

وحققت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو متفاوتة للقطاع غير التعديني تراوحت ما بين 7.3% كحد أعلى في الإمارات العربية المتحدة و3.4% كحد أدنى في الكويت(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1997،ص:81-85). [1]

المطلب الثاني: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

منذ قيام مجلس التعاون عملت دول مجلس التعاون على. إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها، وأعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمركية، وعاملتها معاملة السلع الوطنية. وفي العام . 1983 أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة، ثم .إتحاداً جمركياً مطلع العام 2003 . وقد تخلل تلك السنوات، .إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، وعملت على تشجيع المنتجات الوطنية، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس. ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعماً مباشراً للسوق الخليجية المشتركة، التي بدورها .أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول المجلس. وفي الإطار ذاته، تم السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في .أي دولة عضو (الكويت، ديسمبر 1991)، وكما تم السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية فيما بين الدول الأعضاء دونما الحاجة .إلى وكيل محلي ويضاف إلى ذلك قرارات هامة أخرى .أسهمت في دعم التجارة البينية مثل القرار الخاص بإنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، (الدوحة، ديسمبر 2002) وقرار إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس (الرياض، ديسمبر 1993). ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها، قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي 6مليارات دولار في العام . 1984 إلى ما يزيد على 65 مليار دولار في العام 2010 .ويلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الإتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الإتحاد بلغت ما نسبته 31 %. وخلال

[1] رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم،مرجع سابق،ص ص 66-75.

الأعوام من 2003- 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ حوالي 27 %، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15مليار دولار في العام 2002 ، وهو العام السابق لإقامة الإتحاد الجمركي، .إلى ما يربو على حوالي 65 مليار دولار في العام 2010 ، أي بزيادة بلغت ما نسبته 332 %.[1]

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي ـــ بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياساً بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي سواءً على مستوى المنطقة أو العالم، وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك سواءً بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين هذه الدول أو بالنسبة للواردات والصادرات من السلع المتداولة في دول المجلس ذات المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية وذلك ما يمكن تناوله من خلال العناصر التالية :

الفرع الأول: التجارة البينية للمنتجات الوطنية :

يتكون الهيكل العام لمنتجات دول المجلس ذات المنشأ الوطني من المجموعات الأساسية للسلع والتي تضم المنتجات الحيوانية والنباتية ، والمنتجات الصناعية ومنتجات الثروة الوطنية ، وكما أشرنا فقد تطور حجم التبادل التجاري من هذه المنتجات بين دول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك ما تعكسه البيانات المتوفرة في هذا الجانب والتي يتناولها الجدول رقم (16) الذي يشير إلى اتجاه التجارة البينية لدول المجلس في هذه المنتجات خلال الفترة 2000 ــ 2004م ، حيث تمثل أبرز ملامح هذا التطور في الجوانب الآتية :

1ــ أن تجارة واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من حوالي 3.9 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 8.9 مليار دولار في عام 2004م بمتوسط معدل زيادة بلغ حوالي 33% بين الفترتين .

2- أن واردات دولة الإمارات من دول المجلس خلال الفترة يتراوح وزنها النسبي مابين 28- 32% من إجمالي واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس خلال السنوات 2000- 2004م .

3- أن واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس يتراوح وزنها النسبي مابين 25- 29% من إجمالي الواردات من هذه المنتجات المتبادلة بين دول مجلس خلال هذه الفترة .

4- يشير الجدول إلى أن واردات دولة الكويت من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل مانسبته بين 18- 24% من إجمالي واردات المجلس من هذه المنتجات خلال الفترة بين 2000 -2004م .

كذلك فإن البيانات الواردة بهذا الجدول تشير إلى متوسطات معدل الزيادة في حجم واردات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني وذلك عن الفترة 2000 ــ 2004م ، فوفقاً لهذه البيانات نلاحظ السمات التالية :

- أن واردات عمان من المنتجات الوطنية لدول المجلس قد زادت بمعدل متوسط يقدر بنحو 55% خلال فترة المقارنة .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة، العدد45، نوفمبر،2011، مرجع سابق ،ص43.

- متوسط الزيادة في الواردات من هذه المنتجات بالنسبة لدولة الإمارات يقدر بنحو 27% خلال 2000 –2004م .
- إن واردات المملكة قد زادت بما نسبته 26% في المتوسط خلال سنوات المقالة .
- أن متوسط معدل زيادة واردات الكويت من المنتجات الوطنية لدول المجلس يقدر بحوالي 24% ، ثم تأتي واردات البحرين من هذه المنتجات بما نسبته 21% خلال الفترة 2000 ــ 2004م .

يلاحظ أن الواردات من قطر تمثل 8% من إجمالي واردات المجلس من هذه المنتجات وتشير إلى أن هذه النسبة تمثل الفترة مابين 2002- 2004م فقط وذلك نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه الواردات بالنسبة لقطر . [1]

جدول رقم 16: واردات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2000 ــ 2004م (مليون دولار)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	النمو
الإمارات	1226.9	32	1399.3	33	1564.1	28	2025	30	2549	28	27
البحرين	377.6	10	398.9	9	497.3	9	578	10	692	8	21
السعودية	1078.8	28	1215.1	29	1484.2	27	1616	29	2195	25	26
عمان	341.9	9	367	9	405.7	7	504	9	1094	12	55
قطر	غ.م	0	غ.م	0	625.4	11	731	13	731	8	8
الكويت	821.4	22	877.9	21	988.4	18	1258	23	1686	19	24
الإجمالي	3876.6	100	4258.2	100	5565.1	100	6712	121	8945	100	33

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية –الامانة العامة – مركز المعلومات –إدارة الإحصاء 2012/1/1
http//www.gccsg.org/statistics.index.php

كذلك فإن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل أحد أهم مؤشرات تطور التجارة البينية لهذه الدول ، فوفقاً لبيانات الجدول رقم (17) نلاحظ اتجاه التطور الإيجابي لهذه الصادرات وذلك خلال الفترة 2000ــ 2004م وحسب السمات التالية :

- أن إجمالي الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني الخليجي قد ارتفعت من حوالي 5.2 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 9.8 مليار دولارفي عام 2004م بمتوسط معدل نمو يقدر بحوالي 22% مابين الفترتين .

[1] **الغرفة التجارية الصناعية الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، العلاقات التجارية البينية ودور ها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، الرياض ، مايـــــــــــــــــو 2007م،**
ص ص 7–8 . 2012/1/3 http://www.internationalecon.com/trade/T-toc.php

- أن صادرات المملكة من هذه المنتجات تمثل مابين 68 ــ 78% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال فترة المقارنة وبمعدل زيادة يقدر متوسطه بنحو 19% بين الفترتين .
- أن صادرات البحرين من هذه المنتجات يمثل مابين 7 ــ 10% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال السنوات 2000 ــ 2004م ، وأن متوسط معدل الزيادة في هذه الصادرات يقدر بنحو 21% بين العامين.
- أن صادرات دولة الأمارات من هذه المنتجات تمثل مابين 3 ــ 8% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال نفس الفترة ، وأن متوسط معدل زيادة هذه الصادرات يقدر بحوالي 17% سنوياً عن الفترة بين 2000 ــ 2004م .
- أن صادرات سلطنة عمان تمثل مابين 5 ــ 8% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني ، إلا أنها تمثل أعلى معدل نمو من بين هذه المنتجات حيث زادت بما نسبته 25% بين الفترتين 2000 ــ 2004م .
- وتأتي صادرات دولة الكويت من هذه المنتجات بنسب تراوحت بين 6 ــ 5% من إجمالي صادرات دول المجلس من هذه المنتجات وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بحوالي 13% عن الفترة 2000-ــ2004 م [1]

جدول رقم 17: صادرات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني
خلال الفترة 2000 ــ 2004م

(مليون دولار)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	النمو
الإمارات	189.5	4	240.1	5	242.1	4	632.7	8	315.9	3	17
البحرين	425.4	8	523.9	10	545.2	9	592.3	7	779.3	8	21
السعودية	4102.4	78	3707.7	72	4315.1	68	5765.3	69	7291.1	74	19
عمان	297.9	6	413.6	8	370.7	6	433.3	5	597.4	6	25
قطر	غ.م	0	غ.م	0	573.2	9	522.2	6	522.2	5	4 ــ
الكويت	214.6	4	254.6	5	278.1	4	365.3	4	329.6	3	13
الإجمالي	5229.8	100	5139.9	100	6324.4	100	8311.1	100	9835.5	100	22

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية –الامانة العامة – مركز المعلومات –إدارة الإحصاء 2012/1/1
http//www.gccsg.org/statistics.index.php

[1] **نفس المرجع، ص ص 8-9** .

وعند مقارنة مستوى التجارة البينية للمنتجات الوطنية الخليجية ، إلى إجمالي الناتج المحلي أو ما يعرف بمعدل الانفتاح في التجارة الخارجية ، ويمكننا التعرف على مستوى حجم التجارة الخارجية المتبادل بين دول المجلس إلى إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (18) والذي تشير إلى السمات التالية :

- انخفاض المستوى العام لمعدل هذه التجارة بين دول المجلس حيث تراوح عند مستويات تقدر بحوالي 3-4% خلال الفترة 2000 ــ 2004م . ويلاحظ أن هذا المستوى يمثل السمة العامة بالنسبة لمختلف الدول باستثناء التجارة الخارجية للبحرين حيث تراوح هذا المعدل مابين 10 ــ 13 % من إجمالي الناتج المحلي للبحرين خلال الفترة 2000 ــ 2004م .
- بالنسبة لكل من السعودية والإمارات فقد تراوح هذا المعدل مابين 2 ــ 3 % للإمارات ، وبحوالي 3 ــ 4 % بالنسبة للسعوديين .

جدول رقم 18: إجمالي الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

(مليون دولار)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	69980	2.0	68545	2.4	74204	2.4	88215	3.0	105673	2.7
البحرين	7970.6	10.1	7928.8	11.6	8448	12.3	9606.3	12.2	11012	13.4
السعودية	188442	ç2.7	183012	2.7	188551	3.1	214573	3.4	250514	3.8
عمان	19825	3.2	19944	3.9	20310	3.8	21698	4.3	24777.9	6.8
قطر	16432		17741	0.0	19707	6.1	23701	5.3	28451.4	4.4
الكويت	37018	2.9	37067	3.3	38110.7	3.3	46194	3.5	55718.8	3.6
الإجمالي	339668	2.7	331239	2.8	349331	3.4	403987	3.7	476147	3.9

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية –الامانة العامة – مركز المعلومات –إدارة الإحصاء 2012/1/1.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

" .**الفرع الثاني: التجارة البينية لإجمالي المنتجات**

أخذت التجارة البينية للواردات والصادرات من مختلف المنتجات في دول مجلس التعاون نفس الاتجاه السابق الخاص بالتجارة في المنتجات ذات المنشأ الوطني لهذه الدول ، حيث اتسمت بالانخفاض ــ بصفة عامة ــ وذلك ما توضحه البيانات المتوفرة عن هذه التجارة ، فبالنسبة لواردات بين هذه الدول فإن الاتجاه العام لها يشير إلى الجوانب التالية :

- أن إجمالي التجار البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 6 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 12 مليار دولار في عام 2004م ، وبمعدل نمو متوسط يقدر بحوالي 28% سنوياً عن الفترتين وذلك حسب الجدول رقم (18) .
- أن واردات عمان من دول المجلس تمثل نسبة تتراوح بين 23 ــ 29% من إجمالي هذه الواردات وهي تمثل أعلى نسبة للواردات بين دول المجلس حسب هذا الجدول .
- أن ما تستورده دولة الإمارات من دول المجلس يأتي في المرتبة الثانية حيث تمثل هذه الواردات مابين 21 ــ 26% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس خلال الفترة2000 ــ 2004م ، وذلك وفقاً لبيانات هذا الجدول .
- ثم تأتي واردات المملكة من دول المجلس في المرتبة الثالثة بمعدلات مختلفة خلال هذه الفترة تراوحت بين 18 ــ 20% من إجمالي الواردات المتبادلة بين هذه الدول . بينما تمثل واردات الكويت من دول المجلس نسبة تراوحت بين 13 ــ 16% من إجمالي هذه الواردات خلال نفس الفترة .

ويلاحظ من هذا الجدول ارتفاع متوسط الزيادة في هذه الواردات بالنسبة لمختلف دول المجلس حيث تراوح معدل الزيادة مابين 20 ــ 38% خلال السنوات بين 2000 ــ 2004م .[1]

جدول رقم 19: التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة 2000 ــ 2004م

(مليون دولار)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	النمو
الإمارات	1236.6	22	1478.9	23	1817.2	25	2022.6	25.5	2548.5	21	27
البحرين	377.7	7	399.0	6	497.0	7	477.0	6.0	680.9	6	20
السعودية	1078.6	19	1214.1	19	1483.0	20	1613.3	20.4	2194.7	18	26
عمان	1673.0	29	1924.6	30	1993.1	27	1826.0	23.0	3829.0	32	32
قطر	483.4	8	457.2	7	623.7	8	728.9	9.2	1099.6	9	38
الكويت	851.4	15	877.9	14	988.4	13	1257.8	15.9	1685.5	14	24
الإجمالي	5700.7	100	6351.7	100	7402.4	100	7925.6	100	12038.2	100	28

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية -الامانة العامة – مركز المعلومات -إدارة الإحصاء 2012/1/1

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

[1] **نفس المرجع، ص ص 9-12** .

جدول 23 TABLE

MILLION DOLLARS(مليون دولار)

جدول رقم 20: واردات دول المجلس البينية

INTRA-GCC TRADE (IMPORTS)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995	البيـــــان Particulars
6996.33	4855.38	4797.95	2906.8	2546.8	2023.8	1236.6	1070.1	الإمارات العربية المتحدة U.A.E.
***1111.8	1111.8	976.2	737.95	696.5	578.7	377.7	316.5	مملكة البحرين* BAHRAIN *
****4973.7	3824.98	3269.05	2728.8	2276.5	1688	1078.6	752.6	المملكة العربية السعودية K.S.A
7182.0	4821.56	3342.13	2788.8	3010.8	1826.0	1673.0	1217.6	سلطنة عمان OMAN
2147.42	3121.1	2159.51	1408.0	1102.6	730.9	483.4	346.7	دولة قطر QATAR
***2280.3	2280.3	2467.9	**1685.5	1685.5	1257.8	851.4	753.7	دولة الكويت KUWAIT
24691.6	20015.12	17012.7	12255.9	11318.7	8105.2	5700.7	4457.2	المجموع TOTAL

* Excluding oil **** Provosional

*لاتشمل النفط **2004 ***2007****أولي

المصدر: السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مركز المعلومات- إدارة الإحصاء،العدد الثاني،2009، الأمانة العامة الرياض،ص84.

رقم:2

شكل رقم: **2** التجارة البينية لدول المجلس (الواردات)

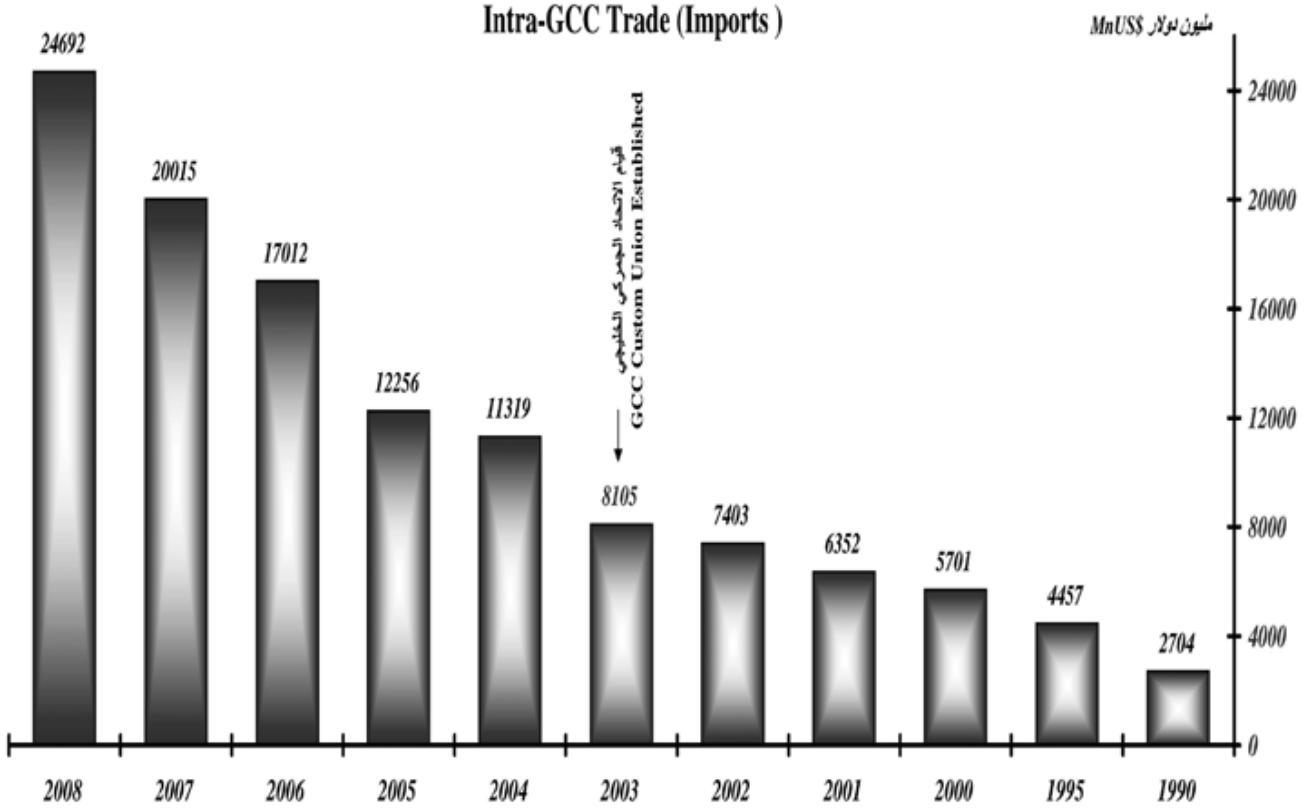

المصدر: السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مرجع سابق، ص88.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات المتبادلة بين دول المجلس فإنها قد حققت معدل نمو إيجابي يقدر متوسطه بحوالي 20% بين هذه السنوات حيث ارتفع حجم هذه الصادرات من حوالي 6.9 من مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 12.2 مليار دولار في عام 2004م ، وذلك حسب البيانات الواردة بالجدول رقم (5) الذي يشير إلى الجوانب التالية :

- أن صادرات المملكة تمثل مابين 58 ــ 67% من إجمالي صادرات دول المجلس خلال الفترة 2000 ــ 2004م وبمعدل زيادة يقدر متوسطه بحوالي 23% سنوياً في هذه الفترة .
- أن صادرات سلطنة عمان إلى بقية دول المجلس تمثل مابين 11 ــ 16% من إجمالي هذه الصادرات وبمعدل نمو سنوي يقدر متوسطه بحوالي 8% عن الفترة بين 2000 ــ 2004م .
- احتلت صادرات قطر المرتبة الثالثة بين إجمالي صادرات دول المجلس وبمعدلات تراوحت بين 5 ــ 8 % إلى إجمالي هذه الصادرات خلال فترة المقارنة .
- بينما حققت صادرات دولة الإمارات معدلات منخفضة تراوحت بين 4 ــ 7% رغم أنها حققت معدل نمو مرتفع خلال الفترة بلغ متوسطه نحو32% سنوياً .

وكذلك يلاحظ أن صادرات الكويت تعتبر منخفضة حيث تراوح معدلها بين 4 ــ 5% إلى إجمالي صادرات دول المجلس خلال هذه الفترة ، وبمعدل زيادة سنوياً بلغ متوسطه نحو 15% بين الفترتين 2000 ــ 2004م .

جدول رقم 21: التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة 2000 ــ 2004م

(مليون دولار)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	النمو
الإمارات	270.1	4	314.7	5	490.3	6	632.7	7	615.9	5	32
البحرين	428.7	6	523.9	8	542	7	729	8	744.7	6	18
السعودية	4270.2	62	3937.1	62	4463.4	58	6216	64	8214.4	67	23
عمان	1003.2	15	1031.2	16	1272	16	1062.1	11	1327.8	11	8
قطر	578.4	8	334.1	5	574.7	7	524.7	5	839.6	7	23
الكويت	306.5	4	254.6	4	393.5	5	488.8	5	489.3	4	15
الإجمالي	6857.1	100	6395.6	100	7735.9	100	9653.3	100	12231.7	100	20

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة " النشرة الإحصائية ، الأعداد 13 ، 14 ، 15 " .

جدول TABLE 22

MILLION DOLLARS(مليون دولار)

جدول صادرات دول المجلس البينية

INTRA- GCC TRADE (EXPORTS)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995	البيـــــان Particulars
8730.9	6186.4	5021.5	4763.7	2397.1	2633.7	1189.9	1079.8	الإمارات العربية المتحدة U.A.E.
*1560.8	1560.8	1230.3	1045.7	774.74	731.6	428.7	426.2	مملكة البحرين BAHRAIN
**22064.9	18965.5	15624.5	12057	8203.7	6215.7	4270.2	3586.1	المملكة العربية السعودية K.S.A
5009.0	3296.1	2356.3	1718.6	1257.4	1062.1	1003.2	660.4	سلطنة عمان OMAN
1368.3	1792.3	1797.5	1505.3	983.13	648.09	578.4	270.4	دولة قطر QATAR
*1184.8	1184.8	880.1	518.49	489.31	488.84	306.5	232.1	دولة الكويت KUWAIT
39918.7	32985.9	26910.2	21608.8	14105.4	11780.0	7776.9	6255.0	المجموع TOTAL

** Provisional

*2007 **أولي

المصدر: السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مرجع سابق، ص90.

وفيما يتعلق بحجـــــم التجارة البينية لدول المجلس إلى إجمالـــــي الناتج المحلي لهذه الدول ، فإن مقارنة البيانات السابقة الخاصة بالواردات والصادرات معاً إلى هذا الناتج تشير إلى نفس الاتجاه السابق كما هو في حالة التجارة البينية للمنتجات ذات المنشأ الخليجي ، والذي اتسم بانخفاض مستواه مقارنة إلى حجم الناتج المحلي الذي حققته هذه الدول خلال الفترة 2000 ــ 2004م ، وذلك ماتؤكده البيانات الواردة بالجدول رقم (6) والذي يبين تلك السمات وذلك حسب الآتي :

- أن المعدل الكلي لحجم التجارة البينية لدول المجلس يتراوح بين 4ـ 5 %من إجمالي الناتج المحلي لهذه لدول خلال الفترة 2000 ـ 2004م .
- أن مستوى تجارة عمان مع بقية دول المجلس تحتل المرتبة الأولى بمعدلات تراوحت بين 13 ـ 21% من إجمالي الناتج المحلي لسلطنة عمان وذلك خلال هذه الفترة .
- أن التجارة الخارجية للبحرين مع بقية دول المجلس تمثل مابين 10 ـ 13% من إجمالي الناتج المحلي للبحريين خلال الفترة 2000 ـ 2004م .
- أن حجم التجارة الخارجية لكل من المملكة والإمارات يعتبر منخفضاً إذا مانظر إليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ، فقد تراوح معدل التبادل مابين 3ـ4% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال السنوات 2000 ـ 2004م ، وبالنسبة للإمارات مابين 2ـ3% من إجمالي الناتج المحلي للإمارات خلال الفترة 2000 ـ 2004م .

وبالنسبة للكويت وقطر فقد تراوح معدل التجارة البينية لهما مع بقية دول المجلس مابين 5ـ7% من إجمالي الناتج المحلي لدولة قطر ، ومابين 3ـ4% من إجمالي الناتج المحلي للكويت ، خلال فترة المقارنة وذلك حسب بيانات هذا الجدول . [1]

[1] **نفس المرجع** ، ص ص 12-17 .

جدول رقم 23: الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي

(مليون دولار)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	69980	2.2	68546	2.6	74204	3.1	88215	3.0	105673	3.0
البحرين	7970.6	10.1	7928.8	11.6	8448	12.3	9606.3	12.6	11012	12.9
السعودية	188442	2.8	183012	2.8	188551	3.2	214573	3.6	250514	4.2
عمان	19825	13.5	19944	14.8	20310	16.1	21698	13.3	24777.9	20.8
قطر	16432	6.5	17741	4.5	19707	6.1	23701	5.3	28451.4	6.8
الكويت	37018	3.1	34067	3.3	38110.7	3.6	46194	3.8	55718.8	3.9
الإجمالي	339668	3.7	331239	3.8	349331	4.3	403987	4.4	476147	5.1

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية -الامانة العامة – مركز المعلومات -إدارة الإحصاء2012/1/1

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

.

جدول رقم 24: تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس

(مليون دولار)

الواردات					الصادرات					
	البينية	%	العالمية	%	الإجمالي	%	بينية	%	عالمية	%	المجموع
2000	5701		70584		76285		6857		87222		94079
2001	6352	11	78834	12	85186	7_	6396	7_	81868	6_	88264
2002	7402	17	80692	2	88095	21	7736	21	83934	3	91670
2003	7926	7	95142	18	103068	25	9653	25	105685	26	115338
2004	12038	52	119565	26	131603	27	12232	27	169414	60	181646

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية -الامانة العامة – مركز المعلومات -إدارة الإحصاء

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

- فرض رسوم جمركية إضافية من بعض دول المجلس على بعض المنتجات الخليجية .
- إعادة تثمين البضائع التي يكون مقصدها أي من دول المجلس .
- اعتماد قيم متدنية لتسعير بعض السلع المستوردة في بعض المنافذ الجمركية مما يؤدي إلى اختلاف أسعار نفس السلع في منافذ أخرى.
- أن بعض الدول تفرض رسوم مرور على بعض السلع المنقولة عبر البر بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المحصلة عند المنفذ الجمركي .

كذلك هناك بعض العوائق الإدارية غير الكمية التي تحد من حركة التجارة بين دول المجلس وقد أشارت إليها الدراسة أعلاه ، ومن أبرزها :

- اختلاف المواصفات القياسية للسلع المستوردة مما يؤدي أحياناً إلى عدم السماح للسلع التي ليس لها مواصفات موحدة من الوصول إلى بعض دول المجلس .
- عدم التزام بعض دول المجلس بالمواصفات الخليجية الموحدة واشتراط إرفاق شهادة الجودة الوطنية ، بالإضافة ـــ أحياناً ـــ إلى عدم قبول الشهادات الصادرة من الدول الأخرى .
- مطالبة بعض السلطات بدول المجلس إرفاق شهادة تسجيل صناعي مع أي منتج جديد للشركات المصدرة ، وكذلك الأمر بالنسبة للمصانع الجديدة حتى يمكنها الحصول على الإعفاء الجمركي .
- أن بعض السلطات بدول المجلس لازالت تطالب المصدرين بإرفاق شهادة المنشأ .
- أن بعض المصدرين يضطرون إلى استقدام فاحصين للحصول على شهادة الجودة في الدولة المصدر إليها بدول المجلس .
- ارتفاع رسوم التأمين على البضائع بين دول المجلس ، وكذلك ارتفاع تكلفة تمويل التصدير إلى دول المجلس بالإضافة إلى التشدد في إجراءات الائتمان في معظم هذه الدول .

فكما هو متعارف عليه أن أي نوع من المعوقات سواء الكمية أو الإدارية أمام حركة التجار تقلل من مستوى التبادل التجاري ، وذلك باعتبار أن العوائق الكمية المتمثلة في الرسوم التميزية تزيد من تكلفة البضائع ومن ثم ارتفاع أسعارها ومن ثم تحد من قدرتها التنافسية في السوق الأمر الذي يقلل من حجم ومستوى تدفق الواردات البينية بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي ، أما بالنسبة للعوائق الإدارية فإنها تقلل من وصول السلع إلى أسواق المستهدفة كما قد تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية لاستيفاء بعض المتطلبات الإدارية ، مثال : رسوم الاستعانة بخبراء الفحص لاستيفاء المواصفات القياسية كما اشرنا سابقاً . وقد أثبتت التجارب سواءً بالنسبة لدول مجلس التعاون خلال سنوات تطبيق اتفاقية المنطقة الحرة في الثمانينات أن تخفيف الأعباء والتكاليف يساهم في تدفق اللسع والخدمات عبر دول المجلس ، كما هو الحال بالنسبة لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى ، الأمر

الذي يدعم من دور التجارة البينية بين الدول الأعضاء في تعزيز التكامل الاقتصادي . كذلك فإن إزالة مثل هذه المعوقات يساعد المنتجين على التنافس لتنويع منتجاتهم وتقديم منتجات جديدة تستفيد من المزايا النسبية التي يحققها خفض تكاليف الإنتاج والتسويق . وبما يساهم في زيادة مستوى التدفق السلعي داخل دول المجلس ، خاصة في ظل بروز صناعات تقنية متطورة يتوفر لدول المجلس الميزة النسبية في إنتاجها وذلك باعتبار أن البتروكيماويات تمثل المدخل الأساسي لكثير من منتجات هذه التقنية .[1]

[1] **نفس المرجع**، ص ص 17-19 .

MILLION DOLLARS (مليون دولار)

جدول رقم25: **إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات)**
INTRA - GCC TRADE (IMPORTS & EXPORTS) TOT

السنة	القيمة
1984	5925.8
1985	6470.1
1986	5245.2
1987	6041.8
1988	5495.6
1989	6626.4
1990	7538.3
1991	8664.2
1992	9035.9
1993	10102.3
1994	9380.1
1995	10712.2
1996	12262.9
1997	13722.6
1998	11762
1999	13513.9
2000	13477.6
2001	12746.3
2002	15137.1
2003	19885.3
2004	25424.1
2005	33864.7
2006	43922.9
2007	53001.0
2008	64610.3

المصدر: السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مرجع سابق،ص91.

من خلال الجدول رقم25 قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي 6مليارات دولار في العام 1984 إلى ما يزيد على 64مليار دولار في العام 2008 ويلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الإتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الإتحاد وخلال الأعوام من 2003- 2008 سجل حجم التجارة البينية ارتفاع من 15مليار دولار في العام 2002 وهو العام السابق لإقامة الإتحاد الجمركي إلى ما يزيد عن 64 مليار دولار في العام 2008 وهو ما يوضحه الشكل رقم3

شكل رقم3:

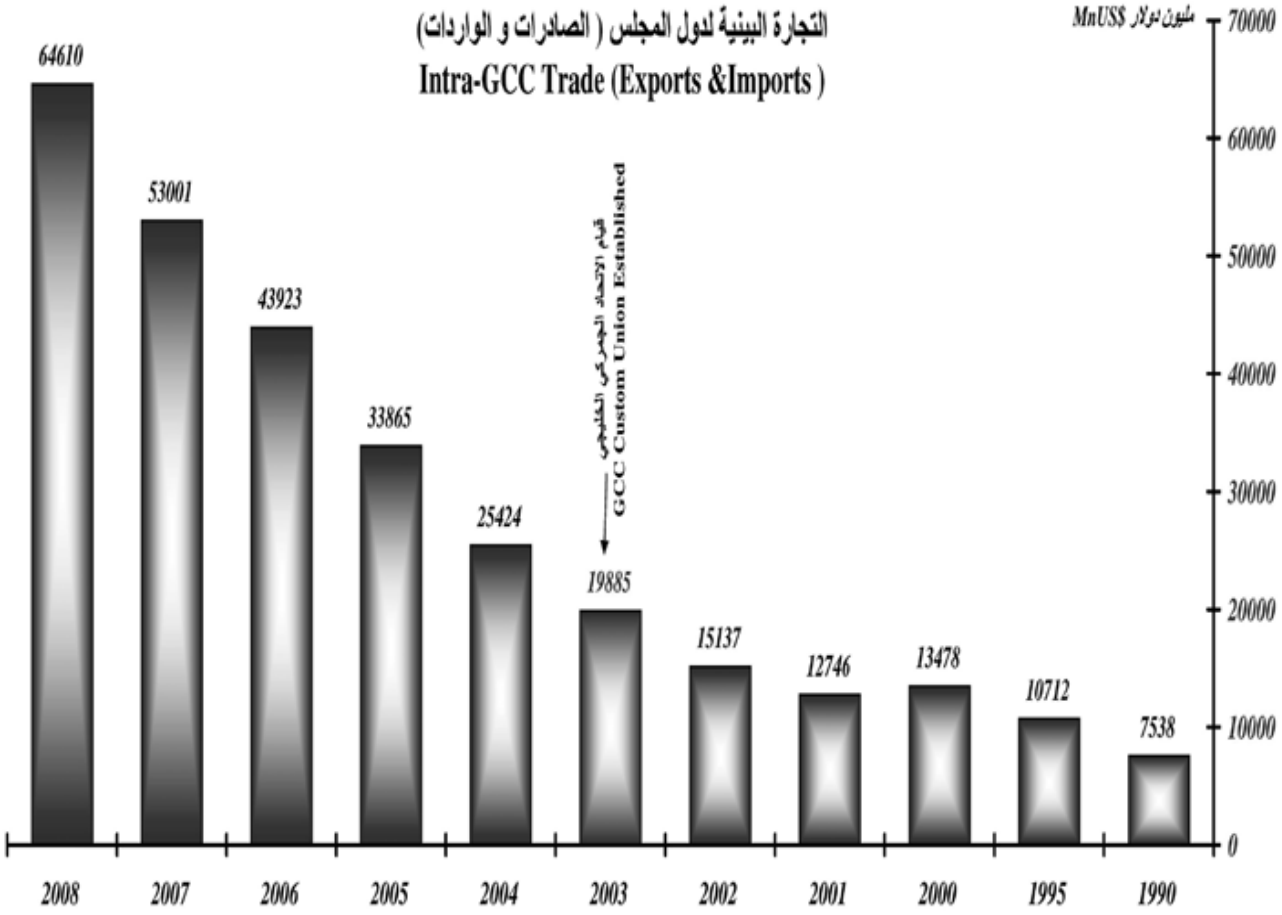

المصدر: السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مرجع سابق،ص92.

من خلال الشكل رقم4 نلاحظ أن حجم التجارة البينية ارتفاع من 19مليار دولار في عام 2003 وهو العام الذي تم فيه إقامة إتحاد جمركي إلى ما يزيد عن 65 مليار دولار في سنة 2010 بسبب قيام سوق خليجية مشتركة.

شكل رقم 4: التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) 2010 – 1990

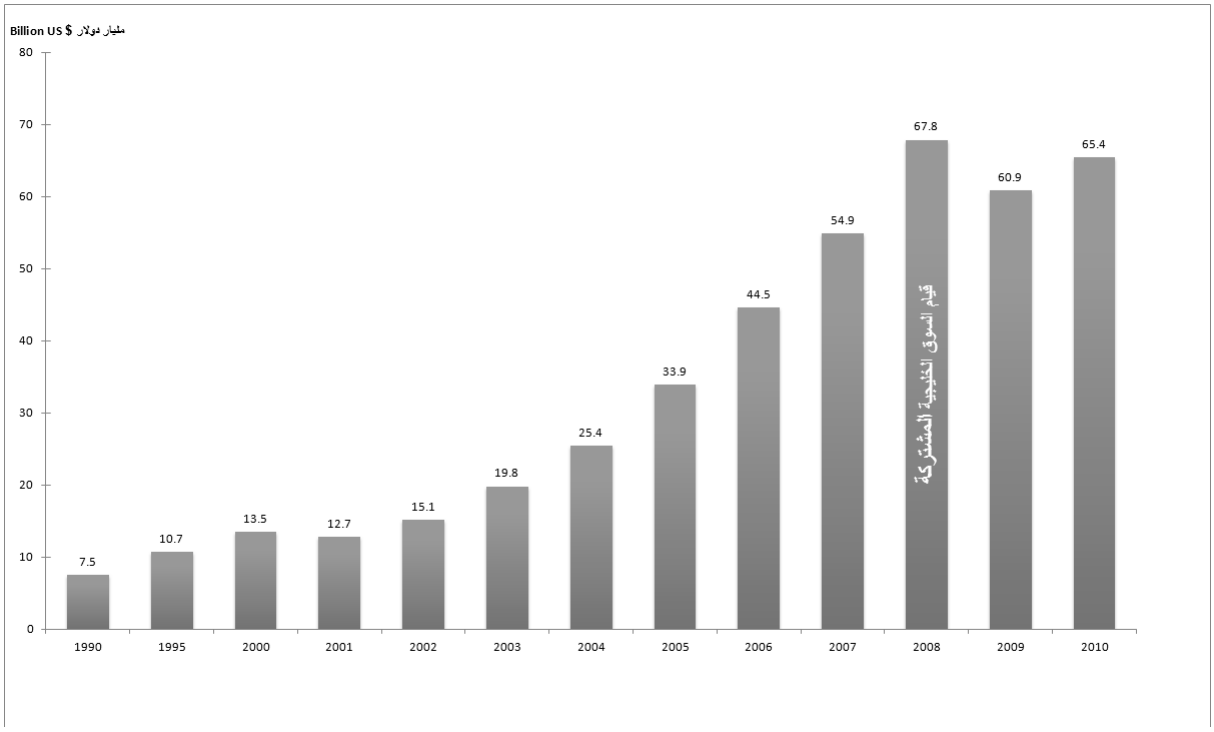

المصدر:مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة، العدد45، نوفمبر،2011، ص44

المبحث الثاني :انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي

سنتناول في هذا المبحث أهم إنجازات هذا التكتل وبمقابل ذلك ما هي النقاط التي أخفق فيها المجلس.

المطلب الأول: انجازات مجلس التعاون الخليجي

1- المواطنة الاقتصادية: تمت في هذا المجال عدة خطوات أهمها:

أ- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأة الوطني، والاتفاق على حد أدني وحد أعلى للرسوم على السلع الأجنبية .

ب- السماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية.

ت- السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة أنشطتهم .

ث- معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة وسائط النقل المحلية من حيث الإعفاء من الرسوم والضرائب .

ج- تنظيم تملك العقار للاستعمال الشخصي .

ح- مساواة العمال في القطاع الخاص .

2- توحيد أسعار ورسوم الخدمات: تم وضع نظام للتعرفة الكهربائية للاستهلاك العادي والصناعي ولائحة لتوحيد رسوم إيصال الكهرباء والماء كما اقر جـــزء من رســـوم وأسعار الاتصالات وتتخـــذ الترتيبات اللازمة لتطبيق أسعار المنتجات البترولية.

3- التوحيد المؤسسي : وافقت اللجان الوزارية المختلفة على عدد من الأنظمة والتعليمات الموحدة في المجالات الآتية :

أ- التعليمات الخاصة بالجمارك .

ب- الأنظمة الخاصة بقطاع الزراعة : وتشمل الحجر الزراعي والبيطري ، الأسمدة والمبيدات ،الاستغلال وحماية الثروة المائية ، وتسجيل وبيع العقاقير البيطرية .

ت- التعليمات الخاصة بالموانئ .

كما قامت الأمانة العامة بإعداد المشروع الموحد للتشريع الصناعي وتتخذ الترتيبات اللازمة لإعداد دراسة لمسح القوانين، والأنظمة التجارية بهدف توحيدها.

4- السياسات والإستراتيجيات المشتركة :وافق المجلس على ما يلي :

أ- أهداف وسياسات خطط التنمية لدول المجلس .

ب- السياسة الزراعية المشتركة .

ت- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية .

5- ربط البني الأساسية :

توالي الأمانة العامة إجراء الدراسات اللازمة لربط البني الأساسية بين دول المجلس ، حيث انتهت دراسة عن تكامل الاتصالات بين دول المجلس وأخرى عن السكك الحديدية ، كما قام فريق عمل ميداني بدراسة استطلاعية للطريق البري المباشر وأنهت الأمانة العامة الدراسة الأولية المشتركة لتوزيع الغاز ودراسة عن خط البترول الاستراتيجي .

6- المشاريع المشتركة : تتخذ الترتيبات العملية لإنشاء عدد من المشاريع المشتركة التي أقرت من قبل اللجان المعنية نذكر منها:

أ- شركة العروق الأصيلة للدواجن

ب- شركة إنتاج وتسويق البذور

ت- شركة إنتاج الطوب الحراري

ث- المشروع المشترك لإنتاج الإطارات

وهناك مشروعات قيد الدراسة هما : شركة النقل الساحلي وشركة النقل البري .[1]

7- بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات:[2]

تتطلب عملية التنسيق والتكامل إيجاد عدد من المؤسسات المشتركة ومن المؤسسات التي تم إنشاؤها في هذا المجال

أ- مؤسسة الخليج للاستثمار

ب- هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .

ت- ربط المكتب الفني للاتصالات بالبحرين بالأمانة العامة

[1] خالد محمد خليل متزلاوي ،مرجع سابق،ص ص 52-54.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، نشرة اقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010، ص315.

8- التعامل مع العالم الخارجي : تقرر في إطار المجلس مبدأ التفاوض والتحرك الجماعي ، وقد طبق هذا المبدأ في الحالات الآتية:

أ- المفاوضات مع الجماعات الأوروبية .

ب- المباحثات الاستطلاعية مع الولايات المتحدة واليابان .

ت- الشراء الجماعي لبعض السلع الأساسية .

ث- الاشتراك الجماعي في المعارض .[1]

9- إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس [2]

وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض،بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8 جوان 1981م . وقد تضمنت الاتفاقية :

أ- السماح باستيراد وتصدير منتوجات الدول الأعضاء ، ومعاملتها معاملة المنتوجات الوطنية وإعفائها من الرسوم ، وتعتبر المنتوجات وطنية ، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها . وعلى ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51% ،ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة (Free Trade Area) بين الدول الأعضاء

ب- وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي ، تطبق تدريجيا خلال (5) سنوات من نفاذ الاتفاقية ،وبذلك يكون المجلس قد حقق **مرحلة الاتحاد الجمركي**(Customs Union).

ت- تسهيل عبور منتوجات الدول الأعضاء فيما بينها ، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجـــاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول ،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة (Common Market).

ث- إقامة المشروعات المشتركة وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط ، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية .

ج- التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات ، والتعاون المالي والنقدي بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة ،وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية ،وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي .

---

[1] خالد محمد خليل متزلاوي ،مرجع سابق،ص55

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص314.

ح–التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي ، في ظل الاتفاقية الاقتصادية

.بمراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية ، الموجودة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، تحرير حركة الموارد الاقتصادية ، بين الدول الأعضاء، بإزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية .

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بالدول، والتكتلات الإقليمية الأخرى .

الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها ، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى .[1]

10– تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين :

- إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983م. الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.
- إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتبارا من الأول من يناير 2003م، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين الدول دون قيود جمركية أو غير جمركية.

11– الاتحاد النقدي: تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام 2010م وفق جدول زمني أقرته قمة مسقط (ديسمبر 2001).[2]

من انجازات السوق الخليجية المشتركة

تسهيل اقامة وتنقل المواطنين 16 مليون مواطن تنقلوا فيما بين الدول الاعضاء خلال عام2010 وتظهر الإحصائيات تضاعف أعداد المواطنين الذين يتنقلون فيما بين دول المجلس من 4.5 مليون مواطن في العام 1995 إلى ما يزيد على 16 مليون مواطن في العام 2010 وبنسبة نمو قدرها 260 % ، فقد استقبلت مملكة البحرين ما يزيد على 5.8 مليون زائر مواطن من دول المجلس في العام 2010 ، مقابل 1.7 مليون زائر في العام 1995 ، وبنسبة نمو قدرها 241 % ، كما استقبلت المملكة العربية السعودية ما يزيد عن 5.8 مليون زائر من مواطني الدول الاعضاء في العام 2010 ، مقابل 2.1مليون زائر في العام 1995 ، وبنسبة نمو قدرها . 175 % ونما عدد الزوار لدولة الكويت بنسبة نمو قدرها 293 % في العام 2010 مقارنة بالعام 1995 ، حيث بلغ عدد الزوار لدولة الكويت 1.9 مليون زائر في العام 2010 ، مقابل 0.5 مليون زائر في العام 1995 ، كما استقبلت سلطنة

[1] خالد محمد خليل متزلاوي ،مرجع سابق،ص ص55-56.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص314.

عمان إلى ما يزيد عن 445 ألف زائر من مواطني الدول الأعضاء في العام 2010 ، مقابل 20 ألف زائر في العام 1995 وبنسبة نمو قدرها 21.24% وهي حركة تعكس، في جانب منها، ترسخ الواقع الاقتصادي الجديد الذي يمثله مجلس التعاون، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية بين مواطني الدول الاعضاء نتيجة قرارات وسياسات اتخذها المجلس، وحيث يلعب تنقل الفراد دوراً يغذي الترابط الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة، وهو في الوقت ذاته نتيجة طبيعية لذلك الترابط المتزايد وللسوق المشتركة التي .أصبحت مكوّناً رئيسياً في الواقع الخليجي المعاش. ولا يقتصر الأمر على التنقل، بل .إنه في حالة اختيار المواطن الإقامة في .إحدى دول المجلس الأخرى، فإن قرارات المجلس الأعلى قد وفرت لهذه الفئة من المواطنين .أسباب الإقامة الكريمة من خدمات .أساسية كالتعليم، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والمساواة في العمل في القطاعين الأهلي والحكومي، كما وفرت الحماية التأمينية لهم عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية، وفق نظام مدّ الحماية التأمينية الذي .أقرّه المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين التي عقدت في المنامة خلال ديسمبر 2004 ، و .أصبح بموجبه النظام اختياراً لمدة عام واحد من يناير 2005 ، و .إلزامياً من .أول يناير 2006.[1]

[1] مجلس التعاون،المسيرة، نشرة شهرية تعنى بمسيرة التعاون المشترك،العدد45، نوفمبر،2011، الأمانة العامة، الرياض،ص 43

جدول رقم26

عدد الافراد من مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم للدول الاعضاء الاخرى (الذين يتنقلون فيما بين دول المجلس)

INTRA-GCC MOVEMENT OF CITIZENS

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	Particulars
***1691959	***1691959	1691959	1726566	1495625	1412012	1111878	*554955	*877959	—	الإمارات العربية المتحدة U.A.E.
5340339	**4740942	4768562	4476501	3803040	3293952	3402725	3259061	2925025	1700055	مملكة البحرين BAHRAIN
5788244	5503397	4752756	4505979	4029912	3691618	3511519	3207341	3046906	2115718	المملكة العربية السعودية K.S.A
249085	167101	123265	110188	76231	39779	32455	27766	26171	20011	سلطنة عمان OMAN
502124	461267	526631	376514	317645	257988	247871	226378	210770	184741	دولة قطر QATAR
****1531700	1531700	1320989	1185704	1023308	898781	844983	761429	730833	490610	دولة الكويت KUWAIT
15103451	14096366	13184162	12381452	10745761	9594130	9151431	8036930	7817664	4511135	المجموع TOTAL

Excluding Abu Dhabi Airport ** Excluding may

*لايشمل مطار أبوظبي **لاتشمل مايو *** 2006 ****2007

المصدر: السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مركز المعلومات- إدارة الإحصاء،العدد الثاني،2009، الأمانة العامة الرياض،ص14.

شكل رقم5: عدد مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى

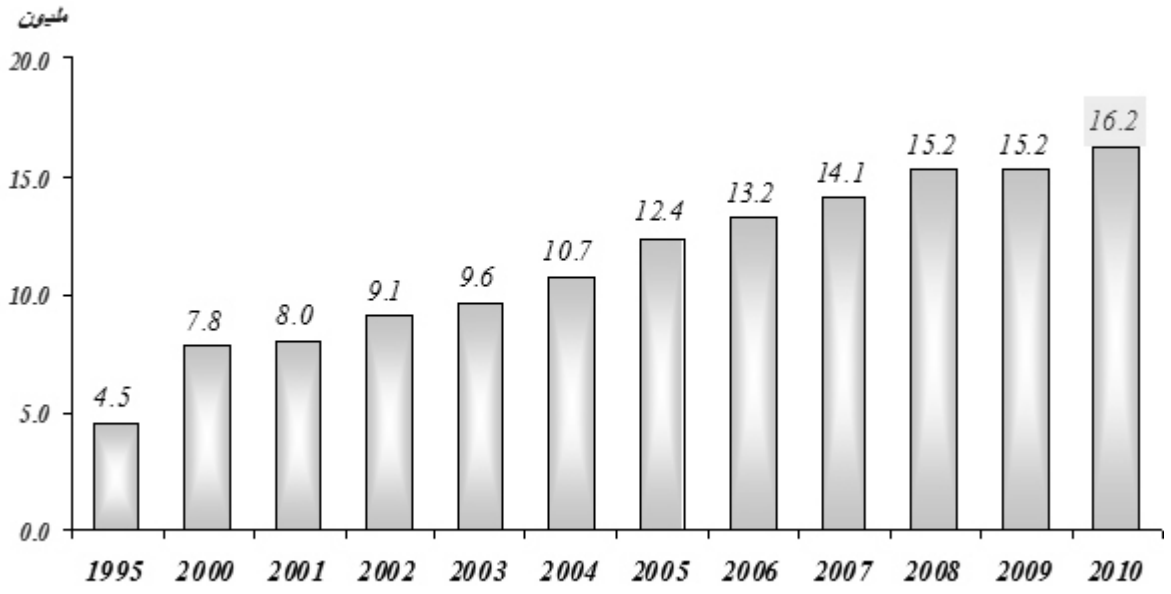

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة، العدد45، نوفمبر،2011، مرجع سابق ،ص43.

من خلال الشكل رقم5 نلاحظ أن عدد المواطنين الذين يتنقلون فيما بين دول المجلس تضاعف من 4.5 مليون مواطن في العام 1995 إلى ما يزيد على 16 مليون مواطن في العام 2010 نتيجة قرارات وسياسات اتخذها المجلس، وهو في الوقت ذاته نتيجة طبيعية لذلك الترابط المتزايد وللسوق المشتركة التي أصبحت مكوّناً رئيسياً في الواقع الخليجي المعاش ولا يقتصر الأمر على التنقل، بل إنه في حالة اختيار المواطن الإقامة في إحدى دول المجلس الأخرى، فإن قرارات المجلس الأعلى قد وفرت لهذه الفئة من المواطنين أسباب الإقامة الكريمة من الخدمات أساسية.

المطلب الثاني:إخفاقات مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من النجاحات التي حققها مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين إلا أنه قد شابه في :ذات الوقت العديد من الاخفاقات لعلى من أهمها :

أ- جانب التجارة البينية:

على الرغم من حدوث بعض التطورات في خلال فترة الثمانينات، وبعد إنشاء مجلس التعاون من أجل دفع حجم التجارة البينية، إلا أنها في نهاية العقد لم يظهر هناك أي تغيير في نسب التجارة الإقليمية. وبقيت هذه النسب عند 6% من التجارة الخارجية للإقليم تقريبا، وهي نفس النسب أو أكثر قليلا مما كان عليه الحال في بداية العقد.[1]

ب- جانب هيكل الناتج الوطني الإجمالي:

اشتملت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على عدد من البنود الخاصة بتنسيق خطط التنمية بدول مجلس التعاون والعمل بصورة جماعية على تنويع هياكل الإنتاج السلعي لدول المجلس لاسيما في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء وما يتبعه ذلك من اتساع السوق وتنامي فرص الإنتاج الكبير وتسويق الإنتاج بمزايا تنافسية عالية. إلا أنه ومن خلال مطالعة هياكل الإنتاج السلعي بدول مجلس التعاون يلاحظ أن الجهود الرامية لتنويع تلك الهياكل لم تحقق النجاح المنشود بعد.حيث مازال تهيمن عليه الصناعات الاستخراجية بنسبة تتراوح ما بين 50 % و84.4 % ، وبمقابل ذلك نجد محدودية مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات، حيث لا تتجاوز 1%في كل من الكويت وقطر. ويفسر ذلك باعتماد اقتصاديات دول الخليج بصورة شبه كاملة على النفط ، وهو ما يحول دون تحقيق التنوع في التجارة البينية.

ت- جانب مساهمة المشروعات المشتركة:

أستأثر قطاع الخدمات وخاصة الجانب المالي القسط الأكبر من رؤوس أموال المشروعات المشتركة، حيث بلغت تلك المساهمة في عام 1997 نحو 54.4 % ، في حين اقتصر نصيب مشروعات القطاعات السلعية على نحو 35.3 % وهو الأمر الذي لا يتفق مع جهود تنويع هيكل الإنتاج السلعي لاسيما وأن جانبا كبيرا من رؤوس الأموال الموجهة للمشروعات السلعية تنصب على تلك المرتبطة بالأنشطة النفطية.

ث- جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي:

يلاحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي يعكس إما التباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية، ومن ثم تعثر تنفيذها، وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

[1] هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق،ص238.

- أوصى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1991 بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الموقعة في نوفمبر 1981)، إلا أن الأمر استغرق نحو 10 سنوات حتى تم اعتماد الاتفاقية الجديدة في ديسمبر2001 .
- أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في عام 1981 إلى إنشاء الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في غضون خمس سنوات من دخول الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في يناير2003 .

ج- جانب الاتحاد الجمركي:

عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون عدد من عوائق التطبيق مثل:

- إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء وذلك على الرغم من قرارا المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة والعشرين بإلغاء العمل بشهادة المنشأ والاكتفاء بالفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الإحصائي المرفق.
- عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها.كما يعاني النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من إخفاقات أخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجية، حيث نجد منها ما يلي :
- اختلال البنية الإنتاجية نتيجة ضعف أداء النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية الزراعية والصناعية.
- اختلال الأمن الغذائي والمائي.
- الاعتماد على الأسواق الخارجية لسد الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية.
- الخلل بين الوضع الراهن للعمالة الوطنية والطاقات التي تتطلبها احتياجات العمل مما يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية وما يترتب على ذلك من اختلال سكاني ومخاوف أمنية.
- تأثير العولمة في الاقتصاديات الخليجية، فالمنتجات الوطنية تتعرض لمنافسة وهيمنة الشركات الأجنبية[1].

ح- الاتحاد النقدي:

إن دول المجلس أخفقت في انجاز العملة الخليجية الموحدة ، بسبب اختلاف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات على مقر البنك المركزي الخليجي وبالتالي انسحاب الثانية من اتفاقية العملة .

خ- الجانب السياسي:

ولوجود الخلافات السياسية البينية في دول المجلس ، فهناك الخلاف الحدودي السعودي الإماراتي ، والخلاف السعودي القطري ، والقطري البحريني ، والإماراتي العماني ، والكويتي القطري ، بالإضافة إلى الخلاف الخليجي الأخير حول المبادرة الرامية لحل النزاع في اليمن ، والذي توج بانسحاب قطر منها .

[1] وصاف سعيدي مرجع سابق،ص ص8-9.

د- **جانب تبادل المنافع بين دول المجلس:**

فإنه في الأغلبما كان موجودا منها قبل تأسيس المجلس ، هي ذاتها مابعده، أي أن تأسيس المجلس لم يغير كثيرا في المسألة ، الكويت مثلا ، تعاني من نقص حاد في الهيئة التدريسية في مراحل التعليم العام ، ومع ذلك تسد هذا النقص من دول أبعد من دول المجلس فنستعين بمدرسي مصر وسوريا ، بل وحتى مدرسي تونس ، وتترك المدرسين العاطلين عن العمل في كل من السعودية والبحرين وعمان.[1]

المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي والمقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول سنتناول فيه المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية لتكامل دول مجلس التعاون الخليجي، والمطلب الثاني سنتحدث فيه عن والمقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة.

المطلب الأول: المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية لتكامل دول مجلس التعاون الخليجي

إن العملية التعاونية في إطار المجلس لا تخلو، ولا يمكن أن نتوقع لها أن تخلو، من المعوقات والتحديات التي تلقي بظلالها على المسيرة، وتحدد وتيرتها، وحتى سلم أولوياتها، وجدول أعمالها أحيانا، من حيث ضرورة تذليل تلك العقبات والاستجابة لها. والعبرة هي في قدرة المجلس على إزالة تلك العراقيل والتفاعل بايجابية مع التحديات، وفق الإمكانات والظروف. [2]

ويمكن تقسيم معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى :معوقات داخلية وأخرى خارجية

الفرع الأول: المعوقات الداخلية :

ونقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس، حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات التي تأتي في مقدمتها ما يلي:

1- العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية:

-وطبقا لتقرير أعده مصرف الإمارات الصناعي حول الخلل في أسواق العمل الخليجية والتي تتراجع فيها نسبة العاملين المواطنين مقارنة بالعاملين الأجانب (نسبة العمالة الوافدة الى مجموع القوى العاملة 90 الإمارات62 البحرين 65 السعودية 65 عمان 86 قطر 83 الكويت) ،فقد أظهرت الدراسة أن قيمة التحويلات الخارجية قد ارتفعت بنسبة % 31 في عام 2008 لتبلغ 40 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 30.5 مليار في عام 2007 ، ولكي

[1] زايد الزيد، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟!، جريدة الكترونية كويتية ،http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=74166&cid=47

[2] جميل إبراهيم الحجيلان ، مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما: مقومات البقاء والعطاء ،مجلة التعاون العدد47 مارس 1998 ،السنة الثالثة عشر، الأمانة العامة ،الرياض ،ص107.

نحيط أكثر بحجم هذه الظاهرة فقط نشير إلى أن دول مجلس التعاون تأتي في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة في حجم

التحويلات الخارجية حيث بلغت لدى الأخيرة(أي الولايات المتحدة)عام 2008 ، 47 مليار دولار، مقابل 40 مليار من دول مجلس التعاون.

– تعاني دول المجلس من بروز ظاهرة الجيل الثاني من العمالة الوافدة، ونعني هنا المقيم الذي أنجب وكون حياة اجتماعية وانضم أولاده(الجيل الثاني)إلى سوق العمل، وهذا الجيل الذي لا يعرف موطنا آخر غير دول المجلس التي عمل وعاش فيها يشكل معضلة كبيرة في كيفية استيعابه ضمن الأنساق الاجتماعية الثقافية لمجتمعات دول مجلس التعاون[1].

- **تتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج في العناصر التالية:**

- ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة.
- دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية، حيث إن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه. لذلك فضل العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية لأنها على استعداد لقبول أجور أقل وتحمل ظروف معيشية صعبة وظروف عمل قاسية أكثر من العمالة العربية.
- اكتناف العمالة العربية أوجه قصور مختلفة تتمثل في عدم وجود تنظيمات فاعلة لتوريدها ، مما دفع إلى استقدام العمالة الآسيوية.
- كون العمالة الأجنبية لن تستقر في منطقة الخليج، إضافة أنها أكثر طاعة في تنفيذ الأوامر وهذا مستحب لدى القطاع الخاص.

2– معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية:

توجد بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس .لذلك لابد من تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها .وتتمثل هذه العقبات، في أن هناك بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بين دول المجلس إلى المراكز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد عن المراكز الحدودية بمسافات طويلة وذلك بقصد إتمام إجراءات ترسيمها . لذلك تقضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور .كما أن كل دولة من دول المجلس تختلف عن الأخرى من ناحية تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالنشاط التنموي. غموض بعض النصوص في الاتفاقية مثل الفقرة)أ (من المادة الثالثة، حيث تشترط الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لاتقل القيمة

[1] محمد صباح السالم الصباح ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، ديناميكية التحدي الأمني:منظور خليجي، حوار المنامة2009 ،ص ص10-11.

المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدولة عن 40 %من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها .وأن لاتقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن % 51 ، فالقيمة المضافة قد تكون لها أكثر من مفهوم[1]

3- المشكلات الحدودية:

لعبت مشكلات الحدود، وان تم التوصل إلى تسويات في بعضها، دورا رئيسيا في توتير الأجواء وإشعال الخصومات بين دول المنطقة، وعلى أبسط الأحوال حالت دون التعاون المطلوب بين الدول والشعوب. ولا حاجة إلى التدليل على ذلك، فهي حقيقة عامة تنطبق على الدول والأقاليم في العالم ككل. ولم تكن دول الخليج وجواره بمنأى عن هذا. واكتوت دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الداء الذي حال دون تحقيق المجلس أهدافه. كما كان لهذا العامل انعكاساته في العلاقات مع دول الجوار. وعلى رغم أن الموروث التاريخي الممثل في الاستعمار أو الحروب القبلية سبب رئيسي لمشكلات الحدود، فإن بعض هذا الموروث لم يتم تجاوزه حتى الآن، ما يجعل الجيل الحاضر مسئولاً مباشرًا عن عدم السعي الجاد للبحث وبكل الوسائل عن معالجة مشكلات الحدود بالوسائل السلمية لتخطي الماضي والعمل من أجل الحاضر والمستقبل. [2]

فهناك الخلاف الحدودي السعودي الإماراتي ، والخلاف السعودي القطري ، والقطري البحريني ، والإماراتي العماني، والكويتي القطري[3]

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية :وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- استمرار التوتر في منطقة الخليج:

كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخرى التنمية الاقتصادية و ازدهار المنطقة.لم تشهد المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس استقرارا إقليميا، إذ ترافق تأسيسه مع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) التي استمرت حتى نهاية عقد الثمانينات في القرن العشرين تلته فترة هدوء لبضع سنوات، وبدأت في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة هزت منطقة الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام ألا وهي غزو العراق للكويت، ما أدخل المنطقة في دوامة من الحرب والتدخل الأجنبي مازالت مستمرة حتى الآن حينما تتوجت بالغزو الأميركي للعراق والحديث عن تقسيمه لعدد من الدول من أجل تمزيق وحدته، الأمر الذي سيؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، ويخلق تحديات إضافية لدول المجلس. وهناك من يرى أن احتلال العراق الآن من قبل أميركا وبريطانيا يهدف إلى وجود مصدر استراتيجي للنفط خارج دول المجلس . أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران فقد حاول الغرب منذ البداية أن يرعب دول المنطقة من البعبع الإيراني. وحاول قادة المجلس

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق،ص9.

[2] عزوز مقدم، المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 836 ، 2004، http://www.alwasatnews.com/836/news/read/428718/1.html

[3] زايد الزيد، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟!، جريدة الكترونية كويتية ،http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=74166&cid=47

المؤسسون مرارا تأكيد البعد الشامل لعملهم المشترك وعدم استهدافهم إيران بالتحالف الخليجي حتى لا تفسر هذه الجارة الكبيرة والحساسة وجود تكتل عربي في جنوبها بأنه عدائي. [1]

كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بآخر التنمية الاقتصادية و ازدهار المنطقة.

2- التكالب الدولي على المنطقة:

لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب.

لقد كان لكل هذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم . وبذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية[2].

المطلب الثاني: المقارنة بين تجربة الاتحاد الخليجي والاتحاد الأوروبي في خطوات إصدار العملة

لا يمكن التقليل من مسيرة التكامل الخليجي في حال غياب التوافق التام بين دول المجلس حول قضية محددة . فعدم انضمام بعض دول المجلس في الوقت الحاضر(عمان-الإمارات)، على سبيل المثال، إلى مشروع العملة الخليجية الموحدة لا يعني عدم قناعة هذه الدول بهذا المشروع واحتمال تعثره، بل يعني قبل كل شيء احترام وضع وسيادة كل دولة بأن تقرر ما تراه مناسبا لظروفها .وهذا ما نلاحظه في التجربة الأوروبية أيضا حيث أن دول منطقتي شنغن والعملة الموحدة بدأت ببعض الدول فقط، ثم لم تتوان بعض الدول الأخرى في الانضمام إلى هاتين المنطقتين تدريجيا على مر السنوات اللاحقة عندما وجدت أن هذا الانضمام سيكون في صالحها . علما أن العملة الموحدة بدأت في الجانب الأوروبي بعد مرور حوالي نصف قرن على بدء مشروع الاندماج الأوروبي.

ولا شك أن المقارنة قد تكون صعبة إذا تمت مع التجربة الأوروبية التي هي تجربة نموذجية في مجال التكامل الإقليمي، سعى مجلس التعاون إلى الاستفادة منها .ولكن تبقى التجربة الخليجية من بين تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم بل هي التجربة الوحيدة الناجحة على المستوى العربي حتى الآن[3] .

[1] عزوز مقدم،مرجع سابق .

[2] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص10.

[3] أمل الحمد، قمة الكويت...والمسيرة مستمرة حصاد المسيرة عام 2009، المسيرة، نشرة شهرية، العدد الثاني والعشرون، السنة الثالثة، ديسمبر 2009، الامامة العامة، الرياض، ص35.

الفرع الأول: أوجه الاختلاف

بالرجوع إلى الواقع الخليجي، ومقارنته بالتجربة الأوروبية، فإن أوجه الاختلاف تكمن أساسا في عدم الإعلان، وإلى حد الآن، عن اسم العملة الموحدة للتكتّل الخليجي مستقبلا، وبالتالي فإن عملية ترويج المنتوج الجديد، ونقصد به العملة الموحدة، داخل رقعة الخليج وخارجها، غير ممكنة في الوقت الحاضر، في حين أن الأوروبيين قد أعلنوا عن اسم عملتهم المستقبلية وبدأو التّسويق لها قبل سبع سنوات من طرحها بالسوق.

أيضا، لم تتوضح، وإلى حد الساعة، معالم الأجندة الخليجية لإطلاق العملة الموحدة، خاصة بعد تراجع الخليجيين عن طرحها في موعدها المحدد سابقا والذي كان من المفروض بدءا من 2010 مثلما تم التّخطيط إليه من خلال إعلان قمة مسقط عام 2001 حول الجدول الزمني لإطلاق العملة الخليجية الموحدة والذي سبقه بعام واحد قرار قمة البحرين بتثبيت سعر عملات دول الخليج الست وربطها بالدولار. وحول نقطة الاختلاف ذاتها، فإنه تجدر المقارنة هنا أن الأوروبيين ضبطوا منذ البداية رزنامة زمنية دقيقة وتفصيلية حول آجال تنفيذ مشروع عملتهم الموحدة.

على مستوى آخر، يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعد في مرحلة المشاورات والاستعدادات لتطبيق منهج ضريبي متقارب. كما اقتصرت التّسريبات الرسمية في هذا الصدد على إمكانية تطبيق دول الخليج بداية من 2012 نظام الضريبة على القيمة المضافة. وهي خطّة مالية ترمي إلى سد ثغرة تراجع المداخيل الجمركية نتيجة دخول دول الخليج في علاقات واتفاقات التجارة الحرّة، وكذلك تفاديا لتداعيات تذبب أسعار النفط بالأسواق العالمية وما يعنيه ذلك من عدم استقرار المداخيل لدول الخليج التي لا تزال تعتمد بصفة أساسية على عائدات الذهب الأسود.

في المقابل، تُصنّف الضرائب ضمن المصادر الأساسية لميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، كما أن تقريب عملية تقديرها واحتسابها سهّل للأوروبيين إلى حد كبير عملية ضبط المعايير المتعلقة باحتساب هوامش عجز الميزانية والتضخم وإرساء تقارب هيكلي أكبر على مستوى مناخ الأعمال والاستثمار في المنطقة الأوروبية.

أيضا يكمن الاختلاف بين المقاربتين الأوروبية والخليجية في تقارب أسعار أغلب العملات الخليجية لارتباطها بالدولار باستثناء الكويت التي ارتأت اعتماد سلة عملات لتقليص مخاطر تراجع سعر الدولار في السنوات الماضية. في المقابل فإن أسعار العملات الأوروبية كانت شديدة التفاوت والاختلاف قبل توحيدها إلى اليورو، وهو ما كان يسبّب تكلفة ومخاطر إضافية على مستوى التجارة البينيّة الأوروبية وتنقل رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

الاختلاف ما قبل الأخير، وربما الأساسي بين المنظومتين الأوروبية والخليجية، يتمثل في مدى اعتماد دول الخليج على الثروة النفطية الناضبة والمهددة بالزوال، وبنسبة تفوق 50 % من ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة

بالدول الأوروبية التي تعتمد بالأساس على ثروة ذات قيمة مضافة طويلة المدى مستمدة من الصناعات التحويلية والخدمات بفضل تمكنها من المعرفة وامتلاكها التكنولوجيا بجميع مناحيها[1].

إن المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة باليورو تختلف بشكل كبير عن المعطيات المحيطة بالوحدة النقدية الخليجية، فسياسياً ظهر اليورو بقيادة دول قوية سياسياً كألمانيا وفرنسا، وهي ما زالت صاحبة الكلمة الأخيرة في قرارات اليورو. واجتماعياً فإن دخول 17 دولة في اليورو ذلك الوقت كان مخاطرة غير محسوبة بسبب الاختلاف في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك فإن بعض الدول رأت أن الدخول في اليورو يمثل ارتباطاً اجتماعياً وسياسياً مع الدول الأوروبية الأقوى عالمياً، ومصاحبة اقتصاديات قوية متنوعة المنتج، وقد يساعد على نمو اقتصادي واجتماعي للدول الأقل. وفي الوقت نفسه فإن الدول الأقوى رأت فيه فوائد اقتصادية على مستوى العملة وعلى مستوى فتح الأسواق وعلى مستوى الإنتاج.

والحديث عن الوحدة النقدية الخليجية يبدو أسهل من ناحية التطبيق؛ كون العدد الأقل والتشابه الكبير في المعطيات الاقتصادية من ناحية المنتج، وكذلك التركيبة الاجتماعية التشابه الكبير بين الدول الخليجية، وكذلك فإن السهولة هي أن الاقتصاد الأكبر في المنطقة هو من يقود التوجه، بمعنى أن التحدي أقل بكثير، والفائدة غالباً تعم الاقتصاديات الأقل قوة.[2]

الفرع الثاني: أوجه التشابه

المعايير التي تم تحديدها كشروط لتوحيد العملة هي تقريبا نفس معايير الاتحاد النقدي الأوروبي، فالاتحاد النقدي الأوروبي هو النموذج الوحيد في العالم ولا يمكن تجاوزه بل على العكس لا بد من دراسته بشكل دقيق، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمشاكل التي تلت توحيد العملة، ولا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد النقدي لا يشمل فقط توحيد العملة، بل يشمل توحيد السياسة النقدية كتحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعايير الرقابة المصرفية.[3]

[1] عائشة بن محمود،العُملة الخليجية الموحّدة تستقي الدرس الأوروبي قبل انطلاقها 2012/3/5
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1532

[2] عبدالمحسن بن إبراهيم البدر، اليورو والعملة الخليجية، 2012/3/6 http://www.al-jazirah.com/20120104/ec7d.htm

[3] رياض الفرس ،العملة الخليجية الموحدة، http://www.cba.edu.kw

المبحث الرابع: الآثار المترتبة عن إصدار العملة الخليجية الموحدة

سيترتب على قيام العملة الموحدة مجموعة من الآثار وقبل التوصل إلى هذه العملة ستبرز أمامها عدة عوائق وسنحاول التطرق إليها في هذا المبحث وذلك من خلال مطلبين، نتناول في المطلب الأول عوائق وفوائد العملة الموحدة أما المطلب الثاني سنتناول فيه مزايا توحيد العملة في الأسواق الخارجية

المطلب الأول: العوائق والآثار الايجابية والسلبية للعملة الموحد

سنتطرق في هذا المطلب إلى عوائق وفوائد العملة

الفرع الأول: عوائق العملة الموحدة.

وحاليا تبرز عوائق عدة أمام التوصل إلى اتحاد نقدي خليجي منها:

– التأخر في التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الموحدة، وهو أمر مهم، حيث تساهم التعريفة الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية؛ حتى تنتقل السلع كما لو أنها في بلد واحد، الأمر الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لاستكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة؛ وبالتالي عملة خليجية موحدة ..أيضا ما تزال هناك عوائق في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الهوية بدلا من جوازات السفر وغيرها كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقًا أمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصنفهم على أنهم أجانب، والأمر أيضا ينطبق على تملك العقارات.[1]

الفرع الثاني: الآثار الايجابية للعملة الموحد

يمكن رصد فوائد جمة من جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية منها:

1- يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة.[2]

2- الاستقرار في صرف العملة الخليجية[3]، وتعميق مفهوم السوق الواحدة ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وتطويرها من النواحي التشريعية والفنية والعملياتية، خاصة سوق السندات. كما

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مرجع سابق،www.gcc-sg.org/achievement_stat2003/achvmt5.htmlsource

[2] **ناصر** إبراهيم العقود ،الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، المسيرة نشرة شهرية تعنى بسيرة التعاون المشترك، الأمانة العامة الرياض، العدد الرابع 2008 ،ص2.

[3] سلمان الدوسري، العملة الخليجية.. متى؟، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، **العدد 1،10412 يونيو 2007، 2012/3/5**
http://www.aawsat.com/details.asp?article=421598&issueno=10412

يساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة وتنوع الأدوات المطروحة فيها وتوسيع قاعدة المستثمرين المتعاملين. [1]

3- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.

4- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما يعكس ايجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

5- إن الآثار الايجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الايجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

أخيرا، فإن هناك نقاشا يدور أحيانا حول مدى ملائمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العمة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة. [2]

الفرع الثالث:الآثار السلبية للعملة الموحد

لكن في المقابل كما هناك سلبيات سوف تنجم عن استخدام عملة خليجية موحدة أبرزها:

- إلغاء الكيانات الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولة، وربما جاء تحفظ سلطنة عمان على العملة الموحدة ليصب في هذا الاتجاه، حيث ترغب عمان في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار أن العملة رمز للثقافة والهوية والعادات والتقاليد، غير أن هناك عوامل مشتركة تربط بين دول الخليج مثل العادات واللغة والدين تجعل إمكانية التوصل إلى عملة موحدة أمر سهل المنال ويمكن – حفاظا على هوية كل دولة- استخدام صور للعملة الموحدة مستوحاة من بيئة الدول الأعضاء كافة.

في المقابل يتحفظ مدير البحوث والإحصاء بالبنك المركزي العماني علي حمدان على إقرار عملة خليجية موحدة قبل إقرار عدد من السياسات كما يقول أبرزها:

[1] التقرير النصف السنوي للأمانة العامة للاتحاد من 1 يناير لغاية 30 يونيو 2010مرجع سابق.

[2] أحمد عارف العساف، مرجع سابق، ص ص318-320

– وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق، وتجنب الهزات الخارجية العنيفة، كما أن التوصل إلى عملة خليجية موحدة يحتاج إلى وقت، فالأوربيون لم يوحدوا عملتهم فجأة أو بسرعة، إنما استغرق ذلك وقتا طويلا تم خلاله وضع معايير وسياسات تم التعامل معها بنجاح حتى تم إقرار العملة الأوربية الموحدة.

–النقطة الثانية أنه لا يمكن التوصل إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول المجلس، فليس من المعقول أن يتم الحديث عن اتحاد نقدي دون أن نكون – كما يقول حمدان– قد توصلنا إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، وليست لدينا معايير فيما يتعلق بمعدلات وأحجام العجز في الموازنات.[1]

الفرع الرابع: معنى منطقة عملة مثلى

أولا: مدى حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار المعنية. فإذا كانت عوامل الإنتاج حرة في حركتها أمكن حل مشكلة عدم التوازن الإقليمي عن طريق حركة الموارد من قطر لآخر، وخاصة حركة رأس المال التمويلى .

ثانيا: حجم قطاع التجارة الخارجية فكلما زاد حجم قطاع التجارة الخارجية كلما ازدادت منافع الدولة من تشكيل منطقة عملة مع شركائها التجاريين بدلا من الحفاظ على عملات مختلفة بأسعار صرف مرنة. وهذا الشرط وليد الفرصة القائلة بأنه كلما ازداد حجم قطاع التجارة الخارجية من السوق المحلي، كلما ازداد التأثير الاحتمالي لتغيير سعر الصرف على الاقتصاد.

ثالثا: مدى تشابه الأهداف الاقتصادية، فالدول والمناطق التي تطمح إلى إقامة منطقة عملة ينبغي أن يكون لها أهداف اقتصادية متشابهة وخاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم والبطالة.

رابعا: مدى تنوع واتساع الهيكل الإنتاجي لمنطقة العملة المثلى باعتباره الأساس المادي لإيجاد عملة مشتركة تؤدي وظائفها الكاملة، بصفتها أداة للدفع والمبادلة وتسوية الديون ومستودع للقيمة، وليس مجرد وحدة حسابية لا تحتاج إلى أساس مادي.

خامسا: المقارنة بين المنافع الاقتصادية والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بتكوين منطقة العملة المثلى، إذ يتم تقويم مشروعات التكامل النقدي عموما على أساس "حساب منفعي" اقتصادي، طبقا لنفس المنهج الذي يطبق في دراسات الجدوى ويتأثر هذا الشرط بعدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية.

- فإلى أي مدى تفي أقطار مجلس التعاون الخليجي بشروط قيام منطقة العملة المثلى؟.

1: إن حرية عوامل الإنتاج في الانتقال تكاد تكون مكفولة طبقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعتها الأقطار العربية الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في عام 1981. والعامل الأساسي في هذه الأقطار هو

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مرجع سابق،www.gcc-sg.org/achievement_stat2003/achvmt5.htmlsource

رأس المال النقدي يتمتع بحرية انتقال غير محدودة، فليس ثمة قيود على حركة رأس المال القصير أو الطويل الأجل، كما تنعدم ضرائب الدخل، وتبلغ التعرف الجمركية مستوى لا يكاد يذكر.

2: يحتاج قطاع التجارة الخارجية وزنا نسبيا هاما في الاقتصاد الوطني لأقطار مجلس التعاون الخليجي، ولكن تجارتها الخارجية موجهة نحو السوق الخارجي، وليس هناك تجارة إقليمية بينية ذات قيمة، (خليجية-خليجية أو خليجية-عربية). ويترتب على ذلك نتيجتان أولهما فهي ارتباط عملات هذه الأقطار بعملات شركائها التجاريين. بينما تتمثل الثانية في محدودية العرض

والطلب العالمي على عملاتهما.

3: إن ثمة تشابه في الأهداف للاقتصادية لأقطار مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالبطالة والتضخم.

4: إن تشابه أنماط الإنتاج في الأقطار العربية الخليجية واعتمادها الكامل على مورد وحيد "النفط" يبدو وكأنه لا يفي بشرط تنوع الإنتاج واتساع قاعدته ويجعل هذه الأقطار منطقة إنتاج نوعي واحد، إلا أنه لو أخذنا بالمعيار الذي اقترحه ماكينون Mckinon ، وهو"حصة السلع القابلة للاتجار في الإنتاج، لأدركنا أن أقطار مجلس التعاون الخليجي تمثل منطقة إنتاجية موحدة تجاه العالم الخارجي، وهو ما يجعلنا في وضع أفضل إذا ما اتجهت إلى تثبيت أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض وتركها مرنة تجاه بقية العالم، وكما يقول ماكينون فانه بقدر انفتاح بلد ما بقدر ما تقل تكلفة تثبيت أسعار الصرف ويزداد العائد منها.

5: أما إذا نظرنا إلى جدوى التكامل النقدي الكامل بين الأقطار المعنية فسوف نجد أن المنافع تفوق التكاليف.[1]

المطلب الثاني: الآثار الايجابية لتوحيد العملة في الأسواق الخارجية

كانت قضية عدم توصل الخليجيين إلى عملة موحدة، وكذا إلى تعريفة جمركية موحدة من المبررات التي يسوقها الأوربيون دوما في مباحثاتهم مع الجانب الخليجي ضمن الاجتماعات الدورية للحوار الخليجي الأوربي، وكلما طرح الخليجيون قضية الضرائب التي يفرضها الاتحاد الأوربي على البتروكيماويات والصادرات الخليجية من الألومنيوم وضرورة فتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الخليجية كان الأوربيون يتعللون بأن دول الخليج لم تتوصل إلى تعريفة جمركية موحدة وكذلك عملة موحدة، وفى القمة الخليجية الأوربية التي عقدت في أكتوبر 2000 في دبي جدد الأوربيون دعوتهم إلى توصل الخليجيين إلى عملة وتعريفة جمركية موحدة؛ لذلك يرى المصرفيون والاقتصاديون الخليجيون أن وضع مرحلة للاتحاد النقدي الخليجي سوف يساعد دول المجلس على حسن التفاوض مع الاتحاد الأوربي الذي يدفع الخليجيين نحو استخدام اليورو بدلا من الدولار في تعاملاتهم التجارية، كما أنه من شأن العملة الموحدة أن تقلل كثيرًا من تكلفة الواردات سواء من دول الاتحاد الأوربي الذي تمثل واردات دول الخليج منه حوالي 40% من إجمالي الواردات الخليجية في حين تصدر دول الخليج إليه ما نسبته 20 % من إجمالي صادراتها - أم من الدول الأخرى حيث ستتمتع العملة الموحدة بميزة قوة

[1] جون هدسون، مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة ،محمد علي، وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض،1987،ص ص629- 633.

الاقتصاديات الخليجية مجتمعة، وهو ما يحسن من موقف المستوردين الخليجيين مع المصدرين في الأسواق الخارجية، [1] بمعنى أن العملة الموحدة ستعمل على دعم استقرار التبادل التجاري بين دول المجلس وبين العالم الخارجي، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الخارجية في الأسواق الخارجية إلى جانب الاستقرار في أسعار صرف العملة الخليجية؛ مما يشجع على خفض تكاليف المعاملات الخارجية. [2]

وستعمل العملة الموحدة على زيادة القوة التفاوضية للأقطار الأعضاء في منطقة العملة في مواجهة العالم الخارجي، [3]

كما تساهم العملة الموحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة حيث ستشكل الدول الأعضاء إقليما استثماريًّا واحدًا تتوفر فيه عوامل جذب متعددة تساهم في اجتذاب المستثمرين الأجانب.

وأيا كانت طبيعة الجدل الدائر حول الوحدة النقدية الخليجية فإن المؤكد أن الأمر يتوقف على مدى جدية دول الخليج، ورغبتها في أن تصبح واحداً يستطيع أن يحدد موقعه بوضوح على خريطة العولمة. [4]

[1] أحمد حسين،مقال حول العملة الخليجية.. جدل حول الأولويات، http://www.onislam.net/arabic/nama/news/92852-2001-2012/03/5 00-00.html 01-27%2000-

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، www.gcc-sg.org/achievement_stat2003/achvmt5.htmlsource

[3] جون هدسون، مارك هرندر،مرجع سابق،ص633.

[4] أحمد حسين،مقال مرجع سابق.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل توصلنا إلى أن :

- اعتماد دول الخليج على النفط فهو يشكل جزء كبير من إيراداتها.
- أسهمت السوق الخليجية المشتركة في زيادة التجارة البينية لدول المجلس.
- التجانس الموجود بين دول المجلس سيمكنها من الوصول إلى الوحدة لأنها ستتبنى مواقف موحدة.
- نجاح دول الاتحاد الأوروبي في إطلاق العملة الموحدة شجع مجموعات اقتصادية أخرى من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على أن تفكر بجدية في إطلاق عملة موحدة.
- رغم التحديات التي واجهتها بانسحاب دولتين إلا إن ذلك لا يقلل من مسيرة التكامل الخليجي فقد حقق انجازات عديدة وواجه الكثير من التحديات الإقليمية والعالمية سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية واستطاع استيعاب كافة الانعكاسات لهذه التحديات مما كان له الأثر الكبير في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة .
- إصرارا دول الخليج على إصدار العملة الموحدة يلزمها على تحقيق منطقة عملة مثلى، من اجل ضمان أن تكون المنافع المتحققة من العملة الموحدة تفوق تكاليفها الاقتصادية.

الخاتمة العامة

الخلاصة العامة للبحث

عند اختيارنا دراسة موضوع تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، كان هدفنا هو معرفة درجة التكامل التي وصل إليها مجلس التعاون الخليجي وكيف يمكن له أن يستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبي لإطلاق عملة موحدة ومعرفة الآثار المترتبة على إصدار عملة موحدة.

إن التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول، ويعود ظهوره كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وكل هذا من اجل تحقيق مزايا ومنافع متعددة.

وتعتبر تجربة التكامل والتعاون الاقتصادي الأوروبي من انجح التجارب حيث فرض الأورو وجوده كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي و لم يقتصر الأمر على أوروبا وإنما امتد أثره ليصبح عملة هامة للتجارة الدولية والاستثمارات كما أن الأهمية المتنامية للأورو كعملة متداولة في البنوك المركزية للدول غير المنظمة للاتحاد الأوروبي ترتب عليه تآكل مركز الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية.

ونجاح دول الاتحاد الأوروبي في إطلاق العملة الموحدة شجع مجموعات اقتصادية أخرى من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على أن تفكر بجدية في إطلاق عملة موحدة، فتم إنشاءه وهو يمثل تنظيماً تعاونياً إقليميا بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة، وتشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والبيئة والتعليم والشئون التشريعية.

وتمكنت دول المجلس من إقامة اتحاد جمركي، و تم الانطلاق بعد ذلك مباشرة إلى إقامة سوق مشتركة وصولاً إلى الاتحاد النقدي ، و بهذا الخصوص يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981 وحتى اليوم، على الرغم من التعثر الأخير الذي أصاب جهود التوصل إلى عملة خليجية موحدة بانسحاب دولة الإمارات من هذه الجهود، لتكون الدولة الثانية التي تنسحب بعد عمان.

وانسحاب هذه الدول لا يشكل مشكل كبير في طريق إصدار عملة موحدة بقدر ما يشكله عدم تحقيق منطقة عملة مثلى لان نجاح الوحدة النقدية بين مجموعة من الدول يجب أن يشكل إقليمها منطقة عملة مثلى، والتي تضمن أن تكون المنافع المتحققة من العملة الموحدة تفوق كثيراً تكاليفها الاقتصادية.

وتتحقق منطقة العملة المثلى عندما يكون هناك ارتفاع في نسبة التبادل التجاري البيني من إجمالي التبادل

التجاري لدول المجموعة، وعندما يكون هناك مرونة عالية في حركة عوامل الإنتاج من قطر لآخر، ومرونة أقل في حركتها خارجياً، وعندما تتصف اقتصاديات دول المنطقة بالتنوع من حيث الإنتاج والصادرات.

و تكاد تكون غائبة تماماً في إقليم دول مجلس التعاون، ما يعني تلقائياً أن دول المجلس لا تمثل منطقة عملة مثلى، وبالتالي تكاليفها الاقتصادية في الواقع أكبر.

وانطلاقا من نقاط الاختلاف بين الشقين الخليجي والأوروبي في الظروف والعوامل المؤطرة لاستعدادات التحوّل إلى عملة نقديّة موحّدة، فإن التكتل الخليجي قد يعتمد تجربة تتلاءم وظروفه وخصائصه الاقتصادية منها والسياسية، حتى وإن اضطر الرجوع إلى المعايير الاقتصادية ذاتها التي ضبطها نظيره الاتحاد الأوروبي في تنفيذه وحدته النقدية.

لكن في الوقت ذاته، فإن التكتل الخليجي قد يستقي الدرس الأوروبي بحذافيره ويتهيأ لدى استعداداته الحالية لإطلاق عملته الموحدة، إلى الأزمات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي من خلال وضع خطة طوارئ استباقي وإنشاء صندوق أزمات يمول من طرف الدول الست المنخرطة فيه. وهي خطة قد تساعده على الوقوف في وجه أي طارئ مستقبلا قد يسبّب في اهتزاز كيان وحدته النقدية، كما قد تجنّبه فشل مشروع وحدته الاقتصادية خاصة في ظل اعتماد اقتصاده حاليا على ثروة نفطية.

نتـــائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

2- لقد فرض الأورو وجوده كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي و لم يقتصر الأمر على أوروبا وإنما امتد أثره ليصبح عملة هامة دوليا وهذا ما جعل دولا أخرى تقتدي به.

3- إن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه.ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من السمات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فهي تتشابه تشابها كاملا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادي ونظمها الاجتماعية والسياسية، فالنفط يشكل النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها.

4- كان دافع قيام المجلس في البداية امني بسبب الظروف التي مرت بها منطقة الخليج ،الحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق للكويت، وتوجت بالغزو الأميركي للعراق.

5- الاتحاد الأوروبي انطلق من السوق المشتركة وصولا إلى العملة بينما الخليج بدأ بمنطقة التجارة الحرة.

6- على الرغم من منطقية الأسلوب التدريجي الذي ينتهجه مجلس التعاون نحو تحقيق أهدافه المنشودة ، وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها المجلس في شتى المجالات إلا أنه من الملاحظ أن هذه الإنجازات أقل مما هو متوقع من منظمة إقليمية تضم دولاً تتشابه إلى حد كبير في مختلف النواحي ، كما أن دور المجلس لم يبلغ المستوى المتوقع فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الحدودية القائمة بين دوله الأعضاء ، برغم قابلية العديد من تلك المنازعات للحل عن طريق المجلس وأجهزته المختلفة.

7- انسحاب دولتين من الاتحاد النقدي لا يشكل خطرا كبيرا على إصدار عملة موحدة بقدر ما يشكله عدم تحقيق منطقة عملة مثلى.

8- مجلس التعاون الخليجي طبق المعايير الاقتصادية ذاتها التي ضبطها نظيره الاتحاد الأوروبي في تنفيذه وحدته النقدية.

9- إن التكتل الخليجي قد يستفيد من الأزمات التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي ويتهيأ لها لدى استعداداته لإطلاق عملته الموحدة، من خلال وضع خطة طوارئ إستباقية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.

إن هذه الفرضية صحيحة حيث تمكنت دول المجلس من تحقيق منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق خليجية مشتركة وتعثرت في عملية إصدار عملة خليجية موحدة.

الفرضية الثانية: اعتمد مجلس التعاون الخليجي في إصدار عملة موحدة على خطوات الاتحاد الأوروبي.

هذه الفرضية غير صحيحة من خلال ما تناولناه في الفصل الرابع حيث أن مجلس التعاون الخليجي اتبع الاتحاد الأوروبي في خطوة واحدة وهي معايير الوحدة النقدية وباقي الخطوات مختلفة.

الفرضية الثالثة: سيكون لإصدار العملة الموحدة آثار على الاقتصاد الخليجي.

هذه الفرضية صحيحة من خلال ما تناولناه في الفصل الرابع حيث يمكن رصد فوائد جمة من جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية لكن في المقابل هناك سلبيات سوف تنجم عن استخدام عملة خليجية موحدة وبالتالي إصدار عملة سيترتب عنه آثار ولكن تختلف هذه الآثار من تكتل إلى آخر حسب تحقيق تلك الدول لمنطقة عملة مثلى.

الفرضية الرابعة: الاتحاد النقدي الخليجي ضروري لدخول الأسواق الخارجية.

هذه الفرضية صحيحة لأن الوصول إلى مرحلة الاتحاد النقدي الخليجي سوف يساعد دول المجلس على حسن التفاوض مع الاتحاد الأوربي الذي يدفع الخليجيين نحو استخدام اليورو بدلا من الدولار في تعاملاتهم التجارية وأيضا يمنعون المنتجات الخليجية من دخول الأسواق الأوروبية بحجة أن دول الخليج لم تتوصل إلى تعريفة جمركية موحدة وكذلك عملة موحدة.

التوصيات

1- إصدار العملة الخليجية الموحدة يلزم الدول الأعضاء على تحقيق منطقة عملة مثلى، من اجل ضمان أن تكون المنافع المتحققة من العملة الموحدة تفوق تكاليفها الاقتصادية.

2- إنشاء صندوق أزمات يمول من طرف الدول الست المنخرطة فيه، وهي خطة قد تساعده على الوقوف في وجه أي طارئ مستقبلا قد يسبّب في اهتزاز كيان وحدته النقدية، كما قد تجنّبه فشل مشروع وحدته الاقتصادية خاصة في ظل اعتماد اقتصاده حاليا على ثروة نفطية ناضبة.

3- التسوية السلمية للمنازعات الحدودية القائمة بين دوله الأعضاء عن طريق المجلس وأجهزته المختلفة لكي لا يعيق ذلك عملية التكامل.

4- وضع برنامج زمني لإصدار العملة خاصة بعد التراجع عن طرحها في موعدها المحدد سابقا والذي كان من المفروض بدءا من 2010 مثلما تم التّخطيط إليه من خلال إعلان قمة مسقط عام 2001.

5- استفاء شروط التقارب حتى لا تحدث أزمة مثل اليونان.

6- التشاور قبل إصدار أي قرار يتعلق بالتعاون مثل موقع البنك الذي أدى إلى انسحاب الإمارات .

7- مساعدة الدول العاجزة على استفاء شروط التقارب دون المبالغة في المساعدة حتى تتمكن من الانضمام إلى الاتحاد.

8- عدم التقليد الأعمى للاتحاد الأوروبي لان المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة باليورو تختلف بشكل كبير عن المعطيات المحيطة بالوحدة النقدية الخليجية.

9- عدم الاعتماد الكلي لدول الخليج على الثروة النفطية والمهددة بالزوال،ومحاولة تنويع صادراتها.

أفـــــاق البحث :

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

1- مسيرة الوحدة النقدية الخليجية بعد أزمة اليونان.

2- مجلس التعاون الخليجي وفكرة انضمام أعضاء جدد له.

قائمة المراجع

الـــــمراجـــــــــــــــــع

أولا:المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أبو جرب عثمان ، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
2. أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2007
3. أحمد أحمد عبد الرحمن ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، 2001.
4. أحمد السريتي السيد محمد ، التجارة الخارجية،الدار الجامعية ،مصر،2009
5. الاقداحي هشام محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
6. أمين سمير وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
7. أمين هجير عدنان زكي ،الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن،ط1 ،2010.
8. باشا رابح حمدي ، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007.
9. بكري كامل ،الاقتصاد الدولي(التجارة والتمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2003
10. بن حارب عبد الرحمن بن يوسف ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات الغربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطة، 1999.
11. بن حمود سكينة ،مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009.
12. جون هدسون، مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة ،محمد علي، وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض،1987
13. الحرازي محمد علي عوض ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
14. حشيش أحمد ، شهاب، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003
15. الخضيري محسن ،اليورو(الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة-الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة)، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002.
16. خلف فليح حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2001.
17. داودي الطيب ،بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 18-19 ربيع الأول 1425 ه-98-ماي 2004م ،دار الهدى للطباعة والنشر ،عين مليلة، 2005
18. الزوكة محمد خميس ، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.
19. السيسي صلاح الدين حسن ، دراسات نظرية وتطبيقية قضايا اقتصادية معاصرة(الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)-السوق العربية المشتركة الواقع والطموح)، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2003.

الـــــمراجـــــــــــــــــع

20. شيحة مصطفى رشدي ، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة(دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات)،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية.
21. صديق أحمد، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي(تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي)، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،ط2، 1991
22. صقر عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،
23. عباس صلاح ، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
24. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
25. عبد الحميد عبد المطلب ، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004
26. عبد الرحيم إكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي(العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة) ، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
27. عبد العزيز سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الكوميسا،مجموعة الـ15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،2001
28. عبد القادر عطية عبد القادر محمد ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
29. عجمية محمد عبد العزيز ، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
30. علي مغاوري شلبي ، اليورو (الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
31. عمر حسين ، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر،1998.
32. عمر حسين ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
33. عمر حسين ،التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية والتطبيق)،دار الفكر العربي،القاهرة،ط،1998.
34. عوض الله زينب حسن ،الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،1999
35. عوض الله زينب حسن ،الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية،الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال ،اتفاقات التجارة العالمية)،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2004
36. عوض الله زينب حسن ،العلاقات الاقتصادية الدولية،الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية،2003
37. الفتلاوي كامل علاوي ، عاطف مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
38. قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي(تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج)، منشورات دار الأديب،الجزائر، 2007.
39. قصور عدي ، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
40. كريانين مورد خاي ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، مريخ للنشر، الرياض، 2007، مريخ للنشر، الرياض، 2007 .
41. كنعان طاهر حمدي ، هموم اقتصادية عربية (التنمية – التكامل النفط – العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان،ط2، 2005.

الـــــمراجـــــــــــــــــع

42. مبروك نزيه عبد المقصود ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مـــع رؤيـــة إســـلامية، دار الفكـــر الجـــامعي، الإسكندرية، 2007.

43. المجدوب أسامة ، العولمة الاقتصادية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، الدار المصـــرفية اللبنانيـــة، القـــاهرة، ط2001،2 .

44. محمد محمد يونس ، نجا علي عبد الوهاب ، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر،2006.

45. مراد محمودي ، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحـــديث، 2002

46. مسعد محي محمد ، الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن العشرين، المكتب العربي الحديث، 2001.

47. مصطفى أحمد فريد ، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009

48. مصطفى مريم أحمد ، حفظي إحسان ، قضايا التنمية في الدول النامية، المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005.

49. معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

50. المنذري سليمان ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1999 .

51. ناصف عطية ، عمارة هشام محمد ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

52. نافعة حسن ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2004

53. النجار فريد راغب ، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة (الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية –التوقعات)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004.

54. النجفي سالم توفيق وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، لبنان،2005

2- الرسائل والمذكرات:

55. باشا رابح حمدي ، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007.

56. بجاوية سهام ،الاستثمارات العربية البينية،ومساهمتها،في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر 2005.

57. البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر،2005،

58. البراهيم رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف ، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي،مـــذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة،كلية العلـــوم الإداريـــة، قســـم الاقتصـــاد، جامعـــة الملـــك سعود،1997.

59. بـــريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائريـــة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006

الـــــمراجـــــــــــــــــع

60. بلجبل عادل ، التجربة الأوروبية في والتكامل الاقليمي(دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

61. بومدين يوسف بومدين يوسف، دراسة اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية –مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات –الحاصل على شهادة الجودة العالميةISO، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006

62. حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، رسالـــة تدخل ضمن متطلبات نيل شهـــادة المـــاجستيرتخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004

63. الحربي سعد سليم سالم السهلي ،أهَمّ الاتَجاهَات الاقتصَادية الحَديثة،أطروحة، الدورة السابعة والعشرون، كلية القيـــادة ولأركان للقوات المسلحة، المملكة العربية السعودية، 2001.

64. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلـــوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006

65. خليفي الزوبير، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع تسيير،جامعة الجزائر،2002 .

66. رزق الله العيد ، العلاقـــات التجاريـــة بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شـــهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية : فرع نقود و مالية،2002

67. رميدي عبد الوهاب ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة(دراسة تجارب مختلفة)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007.

68. شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية - حالة دول المغرب العربي)، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004.

69. عبد اللاوي عقبة ، الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية(دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجســـتير غـــير منشـــورة، قســـم علـــوم التسيير،تخصص تجارة دولية،جامعة ورقلة،2008.

70. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأوروـــ متوسطية، أطروحة مقدمة ضـــمن متطلبـــات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

71. قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2006

72. قسوري إنصاف ، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، بسكرة، 2005.

73. لحمر خديجة ،دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية (واقع و أفاق)، مذكرة مقدمة ضـــمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر ،2005.

الـــــمراجـــــــــــــــــع

74. محرزي محمد عباس ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصـــادية و علوم التسييرفرع النقود و المالية (نظام جديد)،جامعة الجزائر، 2001-2005.
75. مداني لخضـــــر،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظـــل النظام التجاري متعدد الأطـــراف والتكـــتلات الاقتصـــادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة 80-مقدمة ضمن متطلبات نيـــل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائـــــر، قسم العلوم الاقتصادية، 2006
76. مترلاوي خالد محمد خليل ، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المـــؤثرة عليهـــا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة المملكة العربية السعودية 2002،
77. الوافي آسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ، 2007.
78. يحياوي سمير ،العولمة وتاثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شـــهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2005

3- منشورات والتقارير

79. بن حمد العطية عبد الرحمن ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامـــل والوحـــدة 2001-2010، مركز المعلومات ، الأمانة العامة ، الرياض ،ط2010،3.
80. بن عبيد المزروعي محمد ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010، تقرير شامل عن مسيرة العمل المشترك في مجال التكامل النقدي ،الأمانة العامة، الرياض ، 2010.
81. بن عقله الهاشم عبدالله ، مسيرة مجلس التعاون في شئون الإنسان والبيئة،المسيرة نشرة شهرية، العدد22 السنة الثانيـــة، ديسمبر2009 .
82. الحمد أمل ، قمة الكويت...والمسيرة مستمرة حصاد المسيرة عام 2009، المسيرة، نشرة شهرية، العدد الثاني والعشرون، السنة الثالثة، ديسمبر 2009، الامامة العامة، الرياض.
83. السوق الخليجية المشتركة(حقائق وأرقام)، مركز المعلومات- إدارة الإحصاء،العدد الثاني،2009، الأمانة العامة الرياض.
84. عبيد المزروعي محمد ، الاتحاد الاقتصادي بين دول المجلس طموحات وآمال، المسيرة، نشرة شهرية تعنى بمسيرة التعـــاون المشترك، العدد التاسع نوفمبر 2008.
85. العساف أحمد عارف ، الوادي محمود حسين ، نشرة اقتصادية دار المسيرة للنشر والتوزيـــع والطباعـــة، الأردن، ط1، 2010
86. العقود ناصر إبراهيم ،الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، المسيرة نشرة شهرية تعنى بسيرة التعاون المشترك، الأمانة العامـــة الرياض، العدد الرابع 2008.

الـــــمراجـــــــــــــــــع

87. لصباح محمد صباح السالم ا، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، دينامكية التحدي الأمني:منظور خليجي، حوار المنامة2009 .

88. مجلس التعاون،المسيرة، نشرة شهرية تعنى بمسيرة التعاون المشترك،العدد45، نوفمبر،2011، الأمانة العامة، الرياض.

89. محمد بن عبيد المزروعي ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي – 2002 2010، الأمانة العامة؛ الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2010.

90. وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2008، الأمانة العامة، الرياض.

4- المجلات ، ملتقيات وندوات

91. أوسرير منور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي، ورقلة22-23أفريل،2003

92. الحجيلان جميل إبراهيم ، مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما: مقومات البقاء والعطاء ،مجلة التعاون العـــدد47 مـــارس 1998 ،السنة الثالثة عشر، الأمانة العامة ،الرياض.

93. رحماني موسى ، التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، سطيف 8-9 ماي 2004

94. سعيدي وصاف ، مجلس التعاون الخليجي (دراسة تقييميه لمسار عملية التكامل الاقتصادي)،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية ، سطيف،2004

95. مسعداوي يوسف، بوزعرور عمار، الشراكة الأورو متوسطية –الجزائرية، الشراكة الأورو متوسطية –الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،22-23 أفريل 2003، جامعـــة البليدة،

96. المشهداني أكرم عبد الرزاق ، مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الخامسة والعشرون _ العدد الرابع والسبعون _ يونية 2011 الرياض.

97. المنيف ماجد عبد الله ، أنواع الضرائب على البترول ومنتجاته في الدول الصناعية(دوافعها وآثارها على السوق البترولية ودول مجلس التعاون)، مجلة التعاون،السنة التاسعة العدد السادس والثلاثون، ديسمبر1994، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.

- **الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20أفريل،2005.**

98. براق محمد، آثار اليورو على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)، جامعة الاغواط، 2005.

99. برحومة عبد الحميد ، اليورو ودوره في تطوير حجم المبادلات العربية الأوروبية، جامعة الاغواط، 2005.

100. بقشيش علي ، وآخرون، الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة النقدية والانـــدماج الاقتصـــادي، جامعـــة الاغواط، 2005.

الـــــمراجـــــــــــــــــع

101.بلعربي عبد القادر، اليورو وانعكاساته على دول العالم الثالث، جامعة الاغواط، 2005.
102.بلغرسة عبد اللطيف ، رضا جاوحدو، الأثار الاقتصادية لاستعمال العملة الأوروبية من طرف البنوك الجزائريـــة (يـــن توصيف التحديات وتوظيف الفرص)، الملتقى جامعة الاغواط، 2005.
103.بن بلغيث مداني ، ددان عبد الوهاب ، انعكاسات العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري، جامعـــة الاغواط، 2005.
104.بن منصور عبد الله، أثر اليورو على المنطقة العربية، جامعة الاغواط، 2005.
105.بوشنافة أحمد وآخرون، اليورو والعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، جامعة الاغواط، 2005.
106.بوكساني رشيد، دبيش أحمد، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية، جامعة الاغواط، 2005.
107.تشام فاروق، النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، جامعة الاغواط، 2005.
108.جباري عبد الوهاب، تأثيرات اليورو على التجارة الخارجية والصادرات النفطية للدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.
109.جمعات الطاهر ، هواري معراج، تقييم مضاعفات اليورو على مستوى دول البحر المتوسط، جامعة الاغواط، 2005.
110.الحاج طارق ، انعكاسات اليورو على الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.
111.خالدي خديجة وآخرون، تطور ومكانة اليورو في النظام الاقتصادي العالمي، جامعة الاغواط، 2005.
112.خبابة عبد الله، وآخرون، العرب و اليورو (الواقع والآفاق)، جامعة الاغواط، 2005.
113.خياري زهية ، العملة الأوروبية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية جامعة الاغواط، 2005.
114.رزيق كمال ، قاسي باسين، المكانة الدولية لليورو في ظل تحديات الدولار، جامعة الاغواط، 2005.
115.زيدان محمد ، دريس رشيد ، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي (رهانات وتحديات)، جامعة الاغواط، 2005.
116.سعيدي يحي، تأثير اليورو على اقتصاديات البلدان العربية، جامعة الاغواط، 2005.
117.سلمان معتز ، الدوري عبد الرزاق ، مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في إتباع إستراتيجية النمو لمنظمـــات الأعمـــال العربية(دراسة تحليلية)، جامعة الاغواط، 2005.
118.سليمان ناصر، اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، جامعة الاغواط، 2005.
119.سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، أثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائـــري، جامعـــة الاغواط، 2005.
120.الشمري انتظار أحمد ، اليورو ودوره في تطبيق استراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية قـــراءات اســـتراتيجية، جامعـــة الاغواط، 2005.
121.عبد اللطيف مصطفى ، بلعور سليمان، انعكاسات اليورو على المصارف العربية (حالة الجزائـــر)، جامعـــة الاغـــواط، 2005.
122.عبيد كمال، علاوي محمد لحسن، الأورو والاقتصاديات العربية المتوسطية في ظل الشراكة الأورو عربية، جامعة الاغواط، 2005.
123.غالم عبد الله ،آثار اليورو على الاقتصاديات العربية إشارة خاصة لحالة الجزائر، جامعة الاغواط، 2005.

الـــــمراجـــــــــــــــــع

124.فرج عبد الفتاح ، البنك المركزي الأوروبي وإشكاليات رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو، جامعة الاغـــواط، 2005.

125.قراوي أحمد الصغير، انعكاس اليورو على المعاملات المالية والتجارة الخارجية في الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.

126.مدوخ ماجدة ، عاشور سهام ، اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصـــة، جامعة الاغواط، 2005.

127.مسعداوي يوسف ، تحانوت خيرة ، تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية وآفاقه، جامعة الاغواط، 2005.

128.مصطفى مها محمود طلعت ،تقييم أثر اقتصاد الاتحاد الأوروبي على الصناعات المصرية، جامعة الاغواط، 2005.

129.المغبوب محمود عبد الحفيظ ، الورفلي ثريا علي حسين ، آثار اليورو على الاقتصاد الليبي،جامعة الاغواط، 2005.

130.مفتاح صالح، الاتحاد النقدي الاوروبي وتأثيره الاقتصادي، اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.

131.مقدم عبيرات وآخرون، آثار استخدام اليورو على الاقتصاد العالمي، جامعة الاغواط، 2005.

132.مقدم عبيرات وآخرون، أثر الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاديات العربية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري، جامعـــة الاغواط، 2005.

133.وافي ميلود وآخرون، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية-دراسة حالة الجزائر-، جامعة الاغواط، 2005.

134.وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصـــادية، جامعـــة الاغـــواط، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1-الكتب

135.Amina lahrèche,L'économie mondiale 2003, éditions la découverte, paris

136.Andrew Harrison, et autres, Business international et mondialisation (vers une nouvelle Europe), traduction de l'édition anglaise par Siméon fongang préface de Christian aubin, bibliothèque nationale, paris, 2004

الـــــمراجـــــــــــــــــع

137.Dominick salvatore, économie international (cours et problèmes), traduction française françois contensou , copyright , McGraw-Hill,paris,1982

138.Jean-pierre faugère, économie européenne, presses de sciences po et Dalloz, paris, 1999

139.Jean-pierre helfer , jacques orsoni, gestion financière internationale, édition Vuibert, paris, 1998

ثالثا: المواقع الالكترونية

140.الأغا وفيق حلمي ، الأغا إيهاب وفيق ، التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة ،2006.2/1/2011
http://www.alazhar.edu.ps/arabic/faculties/Eco/intro.htm

141.بـــن محمـــود عائشـــة ،العُملـــة الخليجيـــة الموحّـــدة تســـتقي الـــدرس الأوروبي قبـــل انطلاقهاـــ 2012/3/5
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1532

142.البيان الختامي للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 19 - 20 ديسمبر 2011. 2012/4/28 http://www.gcc-
sg.org/index63cb.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2239&T=A

143.بيان صادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثانية والثلاثين،الأمانة العامة، الرياض، 19-20 ديسمبر 2011. http://www.gcc-
sg.org/index41f5.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2241&T=A

144.الجباري أكبر عمر محي الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك ،امتحان الفصل الثاني، مرحلة الدكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك 2009، 2012/1/3 www.ao-academy.org

145.حجازي المرسي السيد ،تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة، firashiary.jeeran.com

146.حســـين أحمـــد ،مقـــال حـــول العملـــة الخليجيـــة.. جـــدل حـــول الأولويـــات، http://www.onislam.net/arabic/nama/news/92852-2001-01-27%2000-00-00.html

147.دراسة مشروع الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات ، وزارة الاقتصاد قطاع السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، يونيو 2009، www.economy.gov.ae

148.الدوسري سلمان ، العملة الخليجية.. متى؟، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 10412،1 يونيـــو 2007، http://www.aawsat.com/details.asp?article=421598&issueno=10412

الـــــمراجـــــــــــــــع

149.روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،2004 2012/04/28. www.sesric.org/jecd/jecd

150.الزيد زايد ، مجلس التعاون الخليجي؟ أم الأطلسي المتوسطي؟!، جريدة الكترونية كويتية ،http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=74166&cid=47

151.سلطة مركز دبي المالي العالمي، الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي، سبتمبر 2008. 2012/4/03. http://www.difc.ae

152.الشليمي فهد،وآخرون،المنطقة العربية بؤرة توترات...والتدخلات والتهديدات الإيرانية تحتم إيجاد أداة تكاملية للمواجهة 2012/4/03 http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/140389/reftab/59/Default.aspx

153.العباسي عبد الله ، تتحقق طموحات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي في دولة فيدرالية؟، 2012/3/6. http://www.alnabanews.com/node/9253

154.العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، مركز البحوث والدراسات، الرياض،ص7 . 2012/4/9 http://www.internationalecon.com/trade/T-toc.php

155.العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات،2009،ص17. 2012/4/22. http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=Covers&page=14

156.الغرفة التجارية الصناعية الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، العلاقات التجارية البينية ودور ها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، الرياض ، مايو 2007م، Similarhttp://www.internationalecon.com/trade/T-toc.php

157.الفرس رياض ،العملة الخليجية الموحدة، http://www.cba.edu.kw

158.قمة الكويت.. عودة الإمارات وعمان للاتحاد النقدي الخليجي مستبعدة حاليا، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد2009،5907. 2012/3/22. http://www.aleqt.com/2009/12/13/article_315758.print

159.مقدم عزوز ، المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 836 ، 2004، http://www.alwasatnews.com/836/news/read/428718/1.html

160.النص الحرفي للبيان الختامي، عين اليقين، مجلة أسبوعية، 30 ديسمبر،2012، http://www.ainalyaqeen.com/arch_2011/Dec-30/ar5.php

161.العدبه علي ، العولمة والتكتلات الاقتصادية،2011/11/3 http://ali-hu.tripod.com/interest.htm

162.انطلاقة التعاون الأمني وأهدافه 2012/1/3 http://www.gcc-sg.org/index800b.html?action=Sec-Show&ID=346

163.حمدوش رياض ،محاضرات في نظرية التكامل والإندماج،2012/1/5. hamdoucheriad.yolasite.com

الـــــمراجـــــــــــــــــــع

164.التعـــاون العســـكري 2012/3/5 http://www.gcc-sg.org/index8409.html?action=Sec-Show&ID=49

165.التعاون القانوني والقضائي 2012/3/5.لا http://www.gcc-sg.org/indexeb56.html?action=Sec-Show&ID=51

166.البـــدر عبدالمحســـن بـــن إبـــراهيم ، اليـــورو والعملـــة الخليجيـــة، 2012/3/6 http://www.al-jazirah.com/20120104/ec7d.htm

167.المنطلقـــــــــــــــــــــات والأهـــــــــــــــــــــداف 2012/3/23. http://www.gcc-sg.org/index895b.html?action=Sec-Show&ID=3

168.أهـــــــــــــداف الاتحـــــــــــــاد الجمركـــــــــــــي، 2012/3/29 http://www.gcc-sg.org/indexb9d5.html?action=Sec-Show&ID=411

169.السوق الخليجية المشتركة 2012/4/5 http://www.gcc-sg.org

170.مجلس التعاون لدول الخليج العربية.2012/4/5 www.gcc-sg.org/achievement_stat2003

171.الاتحاد النقدي والعملة الموحدة 2012/4/28 http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html

172.تيشـــــوري عبـــــد الـــــرحمن ، حـــــوار،على خلفيـــــة القمـــــة الخليجيـــــة2012/4/28. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=52835

173.التقرير النصف الســنوي للأمانــة العامــة للاتحــاد مــن 1 ينــاير لغايــة 30 يونيــو 2010. 2012/4/15. www.fgccc.org